جامعـة المنصــورة
كليـــة التربية

التميز المؤسسي لبرامج STEM في كلية التربية- جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية

Institutional Excellence of STEM Programs at the Faculty of Education, Assiut University in the Light of Global Environmental Citizenship

إعداد

د/ أحمد عبدالعزيز عبدالمعز عبدالعزيز

مدرس أصول التربية

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد ١٣١ – يوليو ٢٠٢٥

التميز المؤسسي لبرامج STEM في كلية التربية- جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية

د/ أحمد عبدالعزيز عبدالمعز عبدالعزيز

مستخلص البحث:

هدف البحث إلى تعرف متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في كلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية، ووضع رؤية مقترحة تتضمن هذه المتطلبات، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتكونت عينة البحث من عدد (١٠٧) عضو هيئة تدريس من الذين يقومون بالتدريس لطلاب برنامج STEM بكلية التربية من كليات (التربية – العلوم- الصيدلة- الهندسة) بجامعة أسيوط، وقام الباحث بتصميم استبانة كاداة للكشف عن متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في كلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج من أهمها: أن استجابات أعضاء هيئة التدريس حول متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في سياق دعم المواطنة البيئية العالمية أظهرت درجة مرتفعة من الاتفاق على مستوى الأداة مجملة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة البحث (٢.٧٣٤)، وبانحراف معياري بلغ (٠.٣٦٣) ، وفيما يتعلق بمحاور التميز المؤسسي لبرامج STEM فقد جاءت كلها مرتفعة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة، وقد تعزى موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على محاور التميز المؤسسي المقترحة لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية إلى إدراكهم العميق لأهمية هذه المتطلبات في الواقع الأكاديمي والتربوي، وإيمانهم بضرورة تبني المؤسسات التعليمية لها متمثلة في كلية التربية من أجل تحقيق جودة شاملة تتماشى مع التغيرات البيئية والتكنولوجية العالمية

وفي ضوء نتائج الإطار النظري للبحث وتحليل نتائجه الميدانية؛ تم التوصل إلى صياغة رؤية مقترحة لمتطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية؛ لتعزيز أداء كلية التربية جامعة أسيوط وتفعيل دورها في تنمية برامج STEM المتميزة، بما يسهم في بناء مواطنة بيئية عالمية لدى الطلاب.

كلمات مفتاحية: *التميز المؤسسي- برامج STEM- المواطنة البيئية العالمية.*

Abstract:

The research aimed to identify the requirements for institutional excellence in STEM programs at faculties of education in light of global environmental citizenship, and to develop a proposed vision that incorporates these requirements. The research adopted the descriptive approach, and the sample consisted of 107 faculty members who teach STEM students at the Faculty of Education, from the Faculties of Education, Science, Pharmacy, and Engineering at Assiut University. The researcher designed a questionnaire as a tool to explore the requirements for institutional excellence in STEM programs in light of global environmental citizenship.

The research reached several findings, the most important of which was that faculty members' responses regarding the requirements for institutional excellence in STEM programs—within the context of promoting global environmental citizenship—indicated a high level of agreement on the instrument as a whole, with a mean score of 2.734 and a standard deviation of 0.363. All dimensions of institutional excellence were rated highly by the study participants. This strong agreement may be attributed to the participants' deep awareness of the

importance of these requirements in academic and educational reality, and their belief in the necessity for educational institutions—especially faculties of education—to adopt them in order to achieve comprehensive quality that aligns with global environmental and technological changes.

In light of the theoretical framework of the research and the analysis of its field results, a proposed vision was formulated for the requirements of institutional excellence in STEM programs at faculties of education in light of global environmental citizenship, with the aim of enhancing the performance of these faculties and activating their role in developing distinguished STEM programs that contribute to building global environmental citizenship among students.

***Keywords*:** Institutional Excellence – STEM Programs – Global Environmental Citizenship

أولًا: الإطار العام البحث:

مقدمة:

يشهد العالم في الوقت الحالي عديد من التحولات الرقمية والتحديات البيئية المتزايدة نتيجة الثورات العلمية والمعرفية والتكنولوجية والتي استفادت منها كثير من الدول المتقدمة، مما جعل من الضروري أن تتبنى المؤسسات التعليمية، لا سيما تلك المعنية بالبرامج النوعية مثل برامج STEM (العلوم – التكنولوجيا– الهندسة – الرياضيات)، مفاهيم التميز المؤسسي كمدخل لتجويد مخرجاتها وتحقيق رسالتها في إعداد كوادر قادرة على الإسهام في بناء مستقبل مستدام.

ولقد أصبح التميز المؤسسي من أهم مقومات تطوير الجامعات، وتحسن تصنيفها بين الجامعات على مستوى العالم، كما أن له دور مهم في تحقيق رؤية ورسالة وأهداف الجامعة ويسهم في تطويرها، لأنه يساعدها على التكيف مع التغيرات السريعة التي تصاحب العصر الحالي، وبالتالي مواجهة التحديات المرتبطة بالتنافس بين الجامعات المحلية والعالمية، ومن هذا المنطلق أصبحت الحاجة إلى تحقيق التميز المؤسسي من العوامل الرئيسة لإجراء تغيرات جوهرية في الجامعات، وتوجه حديث في مجال إدارة الجودة الشاملة. (المريخي، ٢٠٢٣، ١٠٢)

ويمثل التميز المؤسسي أهم ضرورات التطور للمؤسسات الجامعية، فقد أصبح درب من العمل أو الجهد العلمي المنظم يقضي إلى تحقيق الميزة التنافسية، حيث إن في جوهره القدرة على الاختيار الأفضل من أجل تحقيق التحسين المستمر للجامعة، ويتطلب هذا أن تتطبع المؤسسات الجامعية بكافة مكوناتها على ثقافة تشجيع التنافس، وتلبي توقعات المستفيدين الداخليين والخارجيين بل وزيادة مستوى رضاهم؛ فالتميز المؤسسي يساعد المؤسسات الجامعية على تمكنها من النجاح والبقاء والاستمرارية في بيئة تنافسية سريعة التغير، وأيضًا سعيها المستمر نحو تحسين مخرجاتها الجامعية وتطوير مهارات خريجيها ومستواهم العلمي، وإعدادهم المواكبة متطلبات سوق العمل. (عبد الحميد ، وآخرون، ٢٠٢٢، ٤٤)

وبالتالي فالتميز المؤسسي أحد المفاهيم الحديثة في تطوير المؤسسات التعليمية، ويعكس مستوى الجودة والكفاءة والقدرة على تحقيق الأهداف بفاعلية واستدامة، ولا يقتصر التميز المؤسسي على تحسين الأداء الإداري والأكاديمي فحسب، بل يمتد ليشمل بناء ثقافة مؤسسية تُعزز من الابتكار، وتحفز التعلّم المستمر، وتستجيب لمتغيرات العصر واحتياجات المجتمع.

ومن هذا المنطلق وفى ضوء ما تواجهه الجامعات المصرية من تحديات عديدة تفرض عليها ضرورة تطوير واقعها فاتجهت نحو تبنى استراتيجيات حديثة تتفوق وتتميز بها على منافسيها، ومن

ثم فإن التوجه نحو التميز المؤسسي أصبح مدخلاً استراتيجيا حتميًا يفرضه واقع الجامعات المصرية اليوم.(المكاوي، وأحمد، ٢٠١٩، ٥٧٧)

وفي ظل ما يشهده العصر الحالي من تطورات معرفية وتكنولوجية متعددة، وما فرضته الثورة الصناعية الرابعة على العالم من إعادة التفكير والإعداد لعديد من التخصصات والمجالات والتي أهم ما يميزها هو تكامل المعرفة، وامتلاك مهارات متنوعة تتمركز حول التمكين التقني في ظل تحديات كبرى كالتلوث، والبحث عن زيادة مصادر المياه النظيفة، وزيادة مصادر الطاقة البديلة، وإعادة تدوير المخلفات هنا ازدادت التنافسية بين الدول مما استدعى الأمر تخصصات بعينها، وظهر جليًا دور العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في قيادة هذا التقدم، فهذه العلوم أصبحت تمثل المعرفة االأساسية التي يحتاجها المواطنون، وضرورة حتمية لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي، كل هذا ترتب عليه زيادة الاهتمام بتعليم STEM (حسن ٢٠٢١، ١٠٢)

وتُعد برامج STEM من الاتجاهات التعليمية الرائدة في القرن الحادي والعشرين، لما توفره من بيئات تعليمية تدمج المعرفة بالمهارات التطبيقية، وتعزز التفكير النقدي وحل المشكلات، مما يجعلها أرضًا خصبة لتطبيق مبادئ التميز المؤسسي وتفعيل الأدوار المجتمعية للمؤسسات التعليمية.

ومن أجل تحقيق التميز المؤسسي في الجامعات عليها أن تتمتع بتقديم خدمات عالية الجودة في مجالات الأداء الأساسية للجامعات، وتشمل هذه المجالات جودة البرامج الدراسية وأساليب التعليم والتعلم، وبناء القدرات التكنولوجية، والتعاون والاتصال مع أصحاب المصلحة وتنمية الموارد البشرية، وتنمية الموارد المالية والمادية، والقيادة والحوكمة (Hussain, et al, 2019,14) .

وتُسهم برامج STEM في كليات التربية على وجه الخصوص في تعزيز التميز المؤسسي من خلال تطوير برامج إعداد المعلم، وترسيخ ممارسات تعليمية مبتكرة، ودعم التفكير النقدي والتعلم القائم على المشروعات، كما تُعزز من قدرة الكلية على التفاعل مع التحديات المجتمعية والبيئية المعاصرة، مما ينعكس إيجاباً على جودة المخرجات التعليمية، وفاعلية الشراكات المجتمعية، وسمعة المؤسسة الأكاديمية على المستويين المحلي والعالمي.

وفي هذا السياق أكدت دراسة زهران (٢٠٢٢ ، ١١٥٨) على أن أهم متطلبات الجامعات المصرية لتحقيق التميز المؤسسي وتعزيز بقائها في بيئة تنافسية، هو ضرورة تطوير التعليم ليتلاءم مع العصر الحالي، وتبني استراتيجيات تطوير تمكنها من الاستثمار الأمثل لمواردها المادية والبشرية ومد الجسور بينها وبين المؤسسات العلمية المختلفة وتمكين العاملين وتنمية قدراتهم على العمل الجماعي التعاوني، وتحقيق التواصل الفعال المستمر مع المؤسسات المناظرة المحلية والعالمية والمجتمع.

وفي ضوء ما سبق تبرز برامج STEM كأحد المداخل الفاعلة التي تسهم في تحقيق هذا الهدف، لا سيما في كليات التربية المعنية بإعداد المعلمين القادرين على مواكبة متطلبات العصر الرقمي، فبرامج STEM تدعم الاستثمار الأمثل للموارد من خلال تطوير المناهج والبرامج التعليمية لتكون أكثر تكاملًا وتطبيقية، كما تُعزز من قدرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب على العمل الجماعي والتفكير التعاوني، ودعم الابتكار، وتحقيق التواصل المستمر مع المجتمع، وكلها مؤشرات جوهرية للتميز المؤسسي.

وتُعد المواطنة البيئية العالمية أحد القضايا المشتركة، والتحديات المستقبلية، والمشاكل المتزايدة التي تمس استدامة النظام البيئي، باعتبار البيئة من أهم مواضيع القانون الدولي، ومن أهم

الشواغل الإنسانية التي إن لم تتخذ من أجلها تدابير وقائية وحمائية فحتمًا سيتم تهديد السلم والأمن الدوليين، فالبيئة بهذا المفهوم تهم البشرية جمعاء؛ لارتباطها بموضوع آخر ألا وهو موضوع الحقوق الإنسانية، والتي تعد حقوقًا عالمية، وإنسانية متكاملة، وغير قابلة للتجزئة، مع ضرورة التركيز على أن الاستدامة البيئية هي عامل مهم من عوامل التنمية.(عمروش، ٢٠١٤، ٩٠)

وتهدف المواطنة البيئية العالمية إلى بناء جيل جديدٍ وواعٍ بالقضايا البيئية، وبأهمية البيئة، ويؤمن بضرورة المحافظة عليها من الأخطار التي تهددها، والتي جاءت كنتيجة لفعل التدخل البشري في الطبيعة، وما نجم عن ذلك من ظهور الاختلالات البيئية المختلفة؛ مما لفت أنظار العالم أجمع لضرورة الاهتمام بالبيئة، وتحقيق أكبر المستويات من الوعي بقضاياها وأهمية المحافظة عليها، كما أن الاهتمام بالبيئة أمر حيوي من منطلق العامل المشترك بين البلدان جميعها، وهو العيش على كوكب واحد؛ مما يؤكد ضرورة تكاتف الجهود والمشاركات على المستويات المحلية والدولية من أجل تخفيف الآثار الضارة؛ بغية أن تنعم البشرية ببيئة أكثر أمانًا، وحياة أكثر جودة، وتنمية أكثر استدامة. (إبراهيم؛ وزهرة، ٢٠٢٣، ٥)

ويبرز دور برامج STEM في غرس قيم المواطنة البيئية العالمية، من خلال دمج قضايا الاستدامة والوعي البيئي ضمن مناهجها وأنشطتها، وتعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه البيئة محليًا وعالميًا، وبذلك تسهم برامج STEM ليس فقط في بناء الكفاءات العلمية، بل أيضًا في إعداد جيل ملتزم بقضايا البيئة، وقادر على إحداث تأثير إيجابي مستدام في مجتمعه والعالم.

وبالرغم من الاهتمام الدولي والإقليمي والمحلي بقضايا البيئة والمواطنة البيئية، إلا أن عديد من الدراسات والبحوث وثيقة الصلة بالموضوع أكدت على ضرورة الاهتمام بتنمية المواطنة البيئية وأبعادها المختلفة، وجعلها منهج حياة لكافة المواطنين؛ للتأكد من تحقيقها للعيش بسلام وأمان مع البيئة، وحسن توجيه الأفراد نحو رعايتها، ومنها؛ دراسة أبو عيطه (٢٠٢٣، ٢٠٠) والتي أكدت على ضرورة تنمية وعي الشباب الجامعي بالمواطنة البيئية بأبعادها المختلفة، ودراسة إبراهيم، وزهرة (٢٠٢٣، ٣) والتي أكدت على ضرورة التربية على المواطنة البيئية العالمية؛ لمواجهة التغير المناخي، وعلى ضرورة توافر عدد من المتطلبات اللازمة لتنميتها، ودراسة المالكي، والعميري (٢٠٢٣، ٦٨٠) والتي أكدت على أهمية تنمية قيم المواطنة البيئية ومهاراتها لدى طالبات المرحلة المتوسطة، ومراعاة تضمينها عند تخطيط المناهج الدراسية.

وكذلك دراسة Grau et al. (2019, 295) والتي أكدت على تنمية الثقافة البيئية لدى الطلاب في إسبانيا من أجل التنمية المستدامة، ودراسة الريامية والنجار (٢٠٢١، ١٥١) والتي أوصت بضرورة الاهتمام بتضمين المناهج للمدخل البيئي والأحداث الجارية، وتكثيف البرامج والأنشطة البيئية لتعزيز الاستدامة البيئية، ودراسة Abbas& Ali (2023) والتي أوصت بضرورة وجود دورات تعليمية لطلبة الجامعة من حيث المفاهيم والأهمية لكل من الاستدامة البيئية والمواطنة البيئية، وكيفية تطبيق الاستدامة البيئية على أرض الواقع؛ لبناء مجتمع يتمتع بالمواطنة البيئية، ودراسة عبد الفتاح، وعبدالله، وعبد الغني (٢٠٢٣، ١٢١) والتي أكدت على تنمية وعي الطلاب حول التغيرات المناخية، وضرورة تضمين ثقافة الاستدامة البيئية في المقررات الجامعية.

فنهوض أية أمة بمكانتها الاقتصادية وتميزها يتحقق من خلال التعليم خاصة التعليم العالي؛ وذلك من خلال إعداد الشباب؛ لمواكبة المتغيرات والمستجدات، وما يقوم به من معالجة النقص في المهارات، وإحداث تغيرات في السلوك والممارسات بحيث تكون أكثر مسئولية بيئيًا، والعمل على دمج مفاهيم المواطنة البيئية العالمية في برامجها، وجعلها جزءًا ضروريًا من الكفاءة المهنية لخريجيها.(محمود، ٢٠٢٢، ٨٣٢)

وعليه يرى الباحث أن تحقيق التميز المؤسسي في برامج STEM لا ينبغي أن يقتصر على الجوانب الإدارية والأكاديمية فحسب، بل لا بد أن يمتد ليشمل أبعادًا بيئية تعكس وعي كليات التربية بدورها في تنمية المواطنة البيئية العالمية لدى الطلاب. فالتكامل بين مقومات التميز المؤسسي وتوجهات المواطنة البيئية من شأنه أن يُعزز من كفاءة هذه البرامج في إعداد جيل يمتلك المعارف والمهارات والقيم اللازمة للتعامل مع القضايا البيئية المعاصرة، على نحو يُسهم في بناء مجتمع مستدام ومسؤول بيئيًا على المستويين المحلي والعالمي.

مشكلة البحث:

تواجه المؤسسات التعليمية في العصر الرقمي متغيرات متسارعة تتطلب نماذج تعليمية مبتكرة تستجيب لاحتياجات التنمية المستدامة وتعزز من وعي الأجيال القادمة بالقضايا البيئية العالمية. وفي هذا السياق، ظهرت برامج STEM (العلوم، التكنولوجيا، الهندسة، الرياضيات) كأحد الاتجاهات التربوية الحديثة التي تهدف إلى إعداد متعلمين يمتلكون مهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات، والابتكار في مجالات حيوية ترتبط بشكل وثيق بالبيئة والمجتمع. غير أن فعالية هذه البرامج لا تقاس فقط بمحتواها الأكاديمي، وإنما بمدى اتسامها بالتميز المؤسسي في أدائها وجودة ممارساتها، وبقدرتها على ترسيخ قيم المواطنة البيئية العالمية.

ورغم ما يشهده العالم اليوم من تصاعدٍ في التحديات البيئية على المستويين المحلي والعالمي، فإن تنمية المواطنة البيئية العالمية لدى طلاب الجامعات لا تزال تمثل أحد الجوانب التي لا تحظى بالاهتمام الكافي في كثير من البرامج التعليمية، ومنها برامج STEM، ويُعد الإسهام في تنمية هذا النمط من المواطنة ضرورة تربوية ومجتمعية، باعتبار أن الإنسان هو المسؤول الأول عن التدهور البيئي، وفي الوقت ذاته القادر على إحداث التغيير الإيجابي وصون البيئة من التهديدات المختلفة، وتتطلب المواطنة البيئية العالمية تحقيق توازن بين الحقوق البيئية التي يتمتع بها الفرد، والواجبات التي يتحملها تجاه البيئة، ضمن علاقة متبادلة بين المواطن ومجتمعه المحلي والبيئي والعالمي.

فقد أسهمت التطورات المختلفة للتقدم الصناعي والتكنولوجي في دول العالم إلى تنامي عديد من المشكلات ذات الطابع البيئي، فأصبحت قضايا التدهور البيئي تمثل واقعًا مؤلمًا ملازمًا للحياة في العصر الحديث، إذ إنها عززت مقدرة البشر على إحداث الأضرار البيئية بدرجة كبيرة، الأمر الذي يدعو إلى تعزيز المواطنة البيئية في مجالات الحياة كلها، وعلى الرغم من أهمية المواطنة البيئية العالمية إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في التطبيق على أرض الواقع، ومن الملاحظ أن هناك قصورًا في دور التعليم في تنمية المواطنة البيئية لدى الطلاب؛ مما ترتب عليه انتشار أنماط سلوكية سلبية لديهم تمثلت في ممارسات غير صديقة للبيئة، فضلاً عن ضعف الوعي بأهم المشكلات البيئية وكيف حلها. (بني حمدان، والسعود، ٢٠١٩، ٢٤-٢٥)

ويوجد مجموعة من المؤشرات التي تشير إلى ضعف مستوى المواطنة البيئية العالمية لدى المتعلمين، فعلى سبيل المثال، كشفت نتائج دراسة حسن (٢٠٢٢، ١١٤) أن ثقافة الاستدامة البيئية لدى طلاب الجامعة في ضوء التغيرات المناخية متوسطة، ودراسة عمر (٢٠٢٢، ٨١) والتي أكدت أن هناك ضعفًا في الممارسات الداعمة للمواطنة البيئية، ودراسة عبد الفتاح، وعبدالله، وعبد الغني (٢٠٢٣) والتي أكدت أن الطلاب في حاجة إلى مزيد من المعارف والمعلومات حول التغيرات المناخية.

كما أوصت دراسة الغنام (٢٠١٩، ٢١٣) بتنظيم فاعليات وأنشطة تعزز من المواطنة البيئية في المدارس والجامعات، وأكدت دراسة عمر (٢٠٢٢، ٨١) على ضرورة مراعاة مبادئ التعليم الأخضر الداعم للمواطنة البيئية، ودراسة أبو عيطه (٢٠٢٣، ٢٦٠) والتي أكدت على تنمية

وعي الطلاب بالمواطنة البيئية، والتغيرات المناخية، والاهتمام بالمشروعات البيئية، وإدماجها في المناهج التعليمية، ودراسة أبو مغنم (٢٠٢٢، ٣٧٦) والتي أوصت بتطوير مقرر جامعي بعنوان " قيم المواطنة البيئية" وتعميمه على طلاب الجامعة بالكليات المختلفة؛ لما له من أهمية في تربية الوازع الأخلاقي البيئي.

وفي ظل المنافسة العالمية بين مؤسسات التعليم العالي في مجال التميز في إنتاج المعلومات والمعارف ذات الصلة بالإبداع والتطوير؛ لإيجاد حلول فعالة للمشكلات المجتمعية، والتي من بينها القضايا البيئية جاءت الحاجة إلى التغيير مدفوعة بعوامل خارجية وأخرى داخلية، ومطالب سوق العمل من التعليم العالي، وضرورة السير بخطى متسارعة؛ لتقويم نظمها من أجل الابتكار في الألفية الثالثة، وتنمية مهارات الطلاب والتي من شأنها إيجاد طرق مبتكرة؛ لحل المشكلات بصورة شاملة. (Dampson& Edwards, 2019, 1-2)

و الواقع يشير إلى أن تحقيق التميز المؤسسي، يعد أحد التوجيهات الحديثة والمهمة في التعليم العالي لتحقيق الميزة التنافسية واستدامتها على مستوى المدخلات والعمليات، وضمان مخرجات منسجمة مع متطلبات سوق العمل التنافسية، فكثير من حركات التقدم والنمو في المجتمعات كانت بفعل تميز الجامعات، وإن تحقيق التميز المؤسسي في مجال التعليم يتم من خلال إيجاد الإدراك أو الانطباع بين العاملين المستهدفين، بأن عملهم يقدم بطريقة فريدة . (أبو جربوع، ٢٠٢٢، ٨٧)

كما بين (عباس ٢٠١٨ ، ١١٢) أن الجامعات المصرية تواجه تحديات تفرض عليها السعي نحو التميز منها كثرة الخريجين العاطلين عن العمل، بسبب تزايد نمو شريحة الشباب في المجتمع المصري، والافتقار إلى ريادة الأعمال، والعمل في وظائف لا تتفق مع المؤهل الدراسي، واستمرار نمو القطاع غير الرسمي الأمر الذي يحتم على الجامعات إعداد خريجين قادرين على المنافسة في سوق العمل، من خلال تبنى فلسفة التميز في مدخلاتها وعمليتها ومخرجاتها.

حيث أكدت عديد من الدراسات على أهمية التميز المؤسسي ومنها دراسة أبو المجد(٢٠٢٢) والتي أكدت على ضرورة سعي الجامعة نحو التميز المؤسسي من خلال بدائل استراتيجية، ودراسة بكر(٢٠١٩) والتي هدفت إلى وضع آليات لتحقيق التميز المؤسسي بالجامعات الخاصة، ودراسة محمود، وإبراهيم (٢٠٢٤) والتي أكدت على ضرورة تحقيق التميز المؤسسي من خلال التحول للجيل الرابع للجودة بالجامعات.

وفي سياق سعي الجامعات لتحقيق التميز المؤسسي، تواجه عديد من التحديات التي قد تُعيق تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، ومن أبرزها: مقاومة التغيير داخل بعض الهياكل الإدارية، وضعف كفاءة نظم الحوكمة والقيادة، وغياب الرؤية التكاملية بين مكونات المؤسسة، إلى جانب محدودية الموارد المالية والبشرية، والتفاوت في القدرة على استيعاب مفاهيم الجودة والتميز المؤسسي وتطبيقها بشكل فعّال، كما أن التغيرات المتسارعة في البيئة العالمية، وخاصة ما يتعلق منها بالقضايا البيئية والمواطنة العالمية، تُلقي بظلالها على الجامعات وتجعل الحاجة إلى التميز المؤسسي أكثر إلحاحًا، ليس فقط لضمان الجودة الأكاديمية، بل أيضًا لتفعيل دور الجامعة في إعداد خريجين قادرين على مواجهة التحديات البيئية بمسؤولية ووعي عالمي، ومن ثم، فإن تجاوز هذه التحديات يتطلب من الجامعات إعادة بناء سياساتها وممارساتها المؤسسية في ضوء معايير حديثة ترتكز على الاستدامة والابتكار والشراكة المجتمعية.

وبناءً على ما سبق، وفي ضوء ما أظهرته الدراسات السابقة من نتائج، يتضح أن تحقيق التميز المؤسسي يُعد مطلبًا أساسيًا للجامعات المعاصرة لمواكبة التحولات البيئية والاجتماعية والتكنولوجية المتسارعة، وتزداد هذه الأهمية بشكل خاص في برامج STEM، نظرًا لطبيعتها

التطبيقية وتأثيرها المباشر في تشكيل وعي وسلوك الطلاب تجاه القضايا البيئية العالمية، إذ إن دمج قيم وممارسات المواطنة البيئية العالمية ضمن الأطر المؤسسية لتلك البرامج يُسهم في إعداد خريجين قادرين على المشاركة الفعّالة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، الأمر الذي يجعل من التميز المؤسسي في هذا السياق أداة استراتيجية لتعزيز الدور التربوي والبيئي للجامعات في آنٍ واحد.

ولهذا، جاء البحث الحالي استجابةً لهذه التحديات والتوجهات التربوية المعاصرة، بهدف الكشف عن متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في كلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المؤسسية التي تُسهم في ترسيخ الوعي البيئي العالمي لدى الطلاب، وتحديد مدى تكامل هذه البرامج مع معايير التميز التي تراعي الأبعاد البيئية، بما يُسهم في تطوير مدخلات ومخرجات تلك البرامج، ورفع كفاءتها في إعداد مواطنين عالميين مسؤولين بيئيًا.

أسئلة البحث:

١- ما الإطار الفكري للتميز المؤسسي؟
٢- ما الإطار الفكري للمواطنة البيئية العالمية؟
٣- ما متطلبات تحقيق التميز المؤسسي لبرامج STEM بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية؟
٤- ما الرؤية المقترحة لمتطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى الوقوف على متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية؛ من خلال:

١- تعرف الإطار الفكري للتميز المؤسسي.
٢- تعرف الإطار الفكري للمواطنة البيئية العالمية.
٣- الكشف عن متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية.
٤- تقديم رؤية مقترحة لمتطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية.

أهمية البحث:

(أ) **من الناحية النظرية:** تمثلت فيما يلي:

١- مواكبة موضوع البحث للاتجاهات العالمية الحديثة ومتطلبات العصر، حيث أصبح الوعي بقضية المواطنة البيئية، وتشكيل المواطن البيئي العالمي اتجاهًا عالميًا لا تخلو منه أي سياسة تطوير للتعليم بوجه عام، والتعليم البيئي في كثير من دول العالم.
٢- يشهد المجتمع المصري عديد من التحديات والتغيرات المحلية والعالمية في مختلف مجالات الحياة، مما يفرض على الجامعة أن تسعى لتحقيق التميز المؤسسي في كافة قطاعاتها وبرامجها والتي من بينها برامج STEM بما يتناسب مع التحديات والتغيرات السريعة في المجتمع.
٣- تلبية توصيات عديد من الدراسات العربية والأجنبية، والتي أكدت على أهمية تنمية المواطنة البيئية العالمية خلال مراحل التعليم المختلفة؛ وذلك لمواجهة تحديات التغيرات المناخية.

٤- أهمية موضوع التميز المؤسسي، وأهمية تحقيقه لدى برامج STEM؛ حيث يشغل هذا الموضوع معظم المؤسسات التعليمية والاقتصادية والسياسية، والتي من بينها الجامعة.

(ب) من الناحية التطبيقية: تمثلت فيما يلي:

١- يمكن أن تقدم هذه الدراسة بما تصل إليه من نتائج ورؤية مقترحة ما من شأنه أن يسهم في اتخاذ قرارات أو تبني أفكار، أو إدخال مقررات تهتم بتحقيق التميز المؤسسي لبرامج STEM بما يسهم في تحقيق التنافسية، ورفع كفاءة ومستوى كلية التربية والجامعة بشكل عام.

٢- يفيد البحث واضعي السياسات ومتخذي القرارات في تمكين المواطنة البيئية العالمية؛ لما لها من دور فاعل في المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية، ومواجهة تحديات التغير المناخي.

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي باعتباره أكثر ملائمة لموضوع الدراسة، وهو منهج يتخطى مجرد الوصف إلى تفسير البيانات والمعلومات المتاحة وتحليلها؛ لإدراك العلاقات الكامنة فيما بينها، وفي هذا البحث يستخدم لتحليل ماهية التميز المؤسسي، والمواطنة البيئية العالمية، واعتمد البحث على أداة الاستبانة؛ لتعرف متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية، وتقديم رؤية مقترحة لمتطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية.

حدود البحث:

اقتصر البحث على تحليل الإطار الفكري للتميز المؤسسي، وتحليل الإطار الفكري للمواطنة البيئية العالمية ، واقتصر في حدوده المكانية على: كلية التربية جامعة أسيوط حيث طبق على عينة من أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس ببرنامج STEM من كلية التربية والعلوم والهندسة والصيدلة بجامعة أسيوط قوامها (١٠٧) عضوًا، أما الحدود الزمانية فتم تطبيق أداة البحث الميدانية في الفصل الدراسي الثاني ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥م، وبالنسبة للاستبانة تم تطبيقها الكترونيًا:

https://docs.google.com/forms/d/1eY6x3naEXgq1PwXMrKsQLKsWvcvhMMyn51-mpNCBbW0/edit

مصطلحات البحث الإجرائية:

تناول البحث الحالي المصطلحات الآتية:

التميز الموسسي Institutional Excellence:

توافر مجموعة من المقومات والمعايير داخل برامج STEM، التي تعكس فاعلية القيادة، ووضوح التوجه الاستراتيجي، وكفاءة الشراكات المجتمعية، وجودة البنية التحتية، وتكامل الموارد البشرية، ووضوح الهوية المؤسسية، بما يُسهم في تحقيق أهداف المواطنة البيئية العالمية، من خلال إعداد طلاب يمتلكون الوعي البيئي، والسلوك المسؤول، والقدرة على التفاعل مع القضايا البيئية المحلية والعالمية.

المواطنة البيئية العالمية Global Environmental Citizenship:

مجموعة من القيم والاتجاهات والممارسات التي تعكس وعي الطلاب بالقضايا البيئية على المستويين المحلي والعالمي، واستعدادهم لتحمل المسؤولية تجاه حماية البيئة، والمشاركة الإيجابية في المبادرات البيئية المستدامة، والتصرف وفق سلوكيات تُراعي البعد البيئي العالمي. وتُقاس المواطنة البيئية العالمية من خلال مؤشرات تشمل: الوعي البيئي، والمسؤولية البيئية، والمشاركة المجتمعية البيئية، والانتماء إلى القضايا البيئية العالمية.

إجراءات البحث:

تمثلت إجراءات البحث الحالي فيما يلي:

- مراجعة الأدبيات التربوية فيما يتعلق بالتميز المؤسسي، والمواطنة البيئية العالمية، من أجل إعداد الإطار النظري للبحث، حيث اشتمل المحور الأول: التميز المؤسسي من حيث مفهومه، وأهم أهدافه، وأهميته، ومبرراته، وأبعاده، ومتطلبات تحقيقه، والمحور الثاني: المواطنة البيئية العالمية؛ ويتناول مفهومها، وأهدافها، وأهميتها، ومكوناتها، وأسسها، ومداخل تنميتها.
- إجراء الجانب الميداني للبحث؛ ويتضمن هذا الجانب: الأهداف، وأداة البحث، ومجتمع وعينة البحث، ثم المعالجة الإحصائية؛ للوصول إلى نتائج البحث ومناقشتها.
- تقديم رؤية مقترحة لمتطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في كلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية، وفيما يلي تناول كل محور بتفصيل مناسب.

ثانيًا: الإطار النظري للبحث.

المحور الأول- الإطار الفكري للتميز المؤسسي:

يُعد التميز المؤسسي أهم العوامل التي تعكس قدرة المؤسسة على تحقيق أداء متميز ومستدام يتجاوز توقعات العملاء والمستفيدين، ويعتمد التميز المؤسسي على تطوير أنظمة وعمليات متكاملة تسهم في تحسين جودة المنتجات والخدمات، وزيادة الكفاءة التشغيلية، وتحفيز الابتكار تسعى المؤسسات المتميزة إلى بناء ثقافة تنظيمية قائمة على التحسين المستمر، والقيادة الفعالة، والاستثمار في الموارد البشرية؛ حتى تستطيع المؤسسة أن تواكب المستجدات العصرية، والدخول في المنافسة العالمية في ظل عصر لم يعد يقبل بالأداء النمطي للمؤسسة.

ويتناول هذا المحور التميز المؤسسي من حيث مفهومه، وأهدافه، وأهميته، وأبعاده، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولًا: مفهوم التميز المؤسسي Institutional Excellence

حظي مفهوم التميز المؤسسي منذ ظهوره باهتمام واسع في عديد من التخصصات، ووردت تعريفات متعددة في شأنه، حيث عُرف التميز المؤسسي بأنه حالة من الإجادة في أداء الأعمال بأسلوب ممنهج ومنظم، بما يؤدي إلى التفوق المستمر والمتنامي في تحقيق أهداف المؤسسة، باستخدام الموارد المتاحة وتنميتها بأعلى كفاءة وفي أقل وقت ممكن، وبأقل استهلاك للموارد والجهود البشرية، في ظل الاستخدام الأمثل لما توصل إليه العلم في المجالات المختلفة، مع القدرة على مجابهة المواقف الطارئة بنفس مستوى الإجادة بما يحقق الرضا الكامل لهيئة إدارة المؤسسة والمستفيدين منها، والعاملين بها. (حجازي، ٢٠٢٤، ٨١)

أكد هذا التعريف على أن التميز المؤسسي أكثر من مجرد تحقيق أهداف قصيرة الأجل، بل هو منهجية شاملة تركز على الابتكار والتحسين المستمر، واستثمار كافة الموارد المتاحة بالمؤسسة؛ لتحقيق أهدافها، والعمل على تنمية تلك الموارد من خلال ما توصلت إليه المعرفة في الوقت الحالي.

ويقصد بالتميز المؤسسي للجامعات التفوّق المستمر في الأداء المؤسسي، وتحقيق أعلى مستويات الإنجاز من خلال مجموعة الممارسات التي تستهدف الارتقاء بالجامعات؛ كي تنقلها من حالة الركود والنمطية والروتين الإداري إلى آفاق جديدة من الإبداع والابتكار والتميز. (محمود، وإبراهيم، ٢٠٢٤، ٤٩). ويشير هذا المفهوم إلى وجود الممارسات التي تساعد الجامعات على تحقيق أعلى مستويات التقدم، بالإضافة إلى وجود المرونة التي تسمح بتحقيق الإبداع داخل الجامعة.

كما يُعرّف بأنه مجموعة من المقومات التي ينبغي توافرها في المؤسسة الجامعية بقصد زيادة فعاليتها، ورفع مستوى الأداء بها إلى أعلى معدلات ممكنة من خلال استثمار قدراتها ومواردها المتاحة بما يؤدي إلى تفردها وتفوقها في تنفيذ وظائفها الجامعية، وينتج عنه مخرجات وإنجازات تتفوق على ما تحققه المؤسسات الجامعية المناظرة، محليًا وعالميًا، بما يرضي المستفيدين. (الزهراني، ٢٠٢٣، ٢٤٦)

وعرفه المريخي (٢٠٢٣، ١٠٦) بأنه حالة من حالات الإبداع الإداري والتفوق التنظيمي؛ تحقق مستويات عالية غير عادية من الأداء والتنفيذ للعمليات الإنتاجية والتسويقية والمالية وغيرها في المؤسسة، بما ينتج عنه نتائج وإنجازات تتفوق على ما يحققه المنافسون، ويرضى عنه المستفيدون وأصحاب المصلحة كافة في المؤسسة.

كما يقصد بالتميز المؤسسي أنه الارتقاء بأداء المنظمات من ثقافة الحد الأدانى إلى ثقافة الإتقان والتفرد؛ للوصول إلى أفضل النتائج الملموسة، من أجل تحقيق رغبات وتوقعات المستفيدين، وتلبية متطلباتهم المستقبلية، عبر مجموعة من الأنشطة التي تجعل المنظمة متميزة في أدائها، مما ينعكس على كيفية التعامل مع العملاء، وكيفية أداء أنشطتها وعملياتها، وإعداد سياساتها وإستراتيجياتها الإدارية والتنظيمية. (الكفاوين، ٢٠٢٣، ١٤٥)

كذلك يُعرف بأنه المدخل الذي تستطيع مؤسسات التعليم العالي من خلاله تحقيق التفوق الأكاديمي المستدام، وذلك سعيًا للتقييم الذاتي، وتحقيق طموحات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بما يتجاوز توقعاتهم العادية. (Tasopulou, K& Tsiotras, G, 2017, 620)، ويشير هذا المفهوم إلى الاستدامة الأكاديمية داخل المؤسسة الجامعية، لتحقيق أهدافها وتلبية متطلبات منتسبيها في الحاضر والمستقبل.

يتضح من التعريفات السابقة أن التميز المؤسسي يتطلب التزامًا مستمرًا من جميع أفراد المؤسسة بالتحسين والتطوير، كذلك وجود جوانب متعددة تؤثر في نجاح المؤسسات وتطورها المستدام، وبالتالي فالمؤسسات التي تسعى نحو التميز المؤسسي لا تكتفي بالوفاء بمتطلبات وتوقعات المستفيدين من المؤسسة، بل تعمل على تجاوزها، وبالتالي فهو حجز الزاوية لتحقيق النجاح المستدام والقدرة التنافسية العالية في أي بيئة عمل.

ومن هنا يمكن القول أن التميز المؤسسي عبارة عن مجموعة المقومات والمتطلبات الأساسية التي ينبغي توافرها بالمؤسسة؛ بهدف زيادة فعاليتها ورفع مستوى الأداء بها، بما يحقق تميزها في أداء وظائفها، وينتج عنه إنجازات ونتائج تتفوق بها على ما تحققه مثيلاتها إقليميًا ودوليًا، ويرضى عنها المستفيدون داخل المؤسسة وخارجها، بما يساعدها على تحقيق ميزتها التنافسية بين باقي المؤسسات.

ويعرفه اباحث إجرائيًا بأنه قدرة المؤسسة على تحقيق أداء عالٍ ومستدام، يتجاوز المعايير التقليدية في جميع جوانب عمل المؤسسة، وذلك من خلال الابتكار والكفاءة وحسن استخدام الموارد المتاحة، والاستجابة للاحتياجات المتغيرة للبيئة داخل المؤسسة وخارجها، بما يجعلها متميزة ومتفردة عن مثيلاتها من باقي المؤسسات.

ثانيًا- أهداف التميز المؤسسي:

يساعد التميز المؤسسي على تدعيم قدرات المؤسسات الجامعية، وتحقيق التفوق المستمر على غيرها من المؤسسات التي تقدم خدمات تعليمية مماثلة على كافة المستويات المحلية والأقليمية والعالمية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والتركيز على تقديم خدمات تعليمية متميزة.

ومن الأهداف التي يمكن للتميز المؤسسي أن يساعد في تحقيقها التفوق التنافسي على المتنافسين من خلال تحقيق الجودة والكفاءة والإبداع وسرعة الاستجابة للمستفيدين، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، مما يؤدي إلى تقليل التكاليف وتحسين الجودة، كذلك التركيز على العناصر ذات القيمة، بما يؤدي إلى تحقيق ميزة نسبية عن غيرها من المنافسين، وبقاء المؤسسة ونموها، والانتقال من المحلية إلى العالمية، كما يعمل على تحقيق التحسين المستمر في الخدمات، وتطوير نظم إدارة الأداء، مما يكفل للمؤسسة الوصول السريع إلى المستفيدين، وتوفير مميزات أفضل من المنافسين، وتحقيق عوائد ومنافع متوازنة لجميع المعنيين، وتنمية العلاقات معهم وإدارتها وتوظيفها، مما يؤدي إلى تعظيم فرص المؤسسة الجامعية للوصول إلى غاياتها وأهدافها الاستراتيجية، كذلك التركيز على إدارة العمليات وإدارة المخاطر وإدارة الجودة الشاملة والفرص والتهديدات وإدارة المعلومات وإدارة التواصل والعلاقات مع المعنيين وتمكين العاملين وإدارة رأس المال الفكري وإدارة عمليات الإبداع والابتكار. (المطيري، ٢٠٢٢، ١٢٣)

يتضح من ذلك أن التميز المؤسسي يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بما يؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين الجودة، وزيادة حركية ومرونة الجامعات في التعامل مع المتغيرات المختلفة، فالتميز المؤسسي يساعد الجامعات على زيادة إنتاجيتها المختلفة وتحسين مركزها التنافسي إقليميًا وعالميًا، وزيادة كفاءتها في إرضاء المستفيدين، والتفوق والتميز على المنافسين بإضافة قيم جديدة للمستفيدين، وتحقيق التميز عن طريق استغلال إمكاناتها ومواردها المختلفة.

كذلك يسعى التميز المؤسسي إلى متابعة نتائج التقييم الذاتي المتميز حسب متطلبات معايير جوائز التميز المعتمدة من المؤسسة، وتحسين طريقة التقييم، والتركيز على القدرات المحورية والاستراتيجية في المؤسسة، وتشجيع الجامعات على التحسين والتطوير المستمر داخلها، وتحسين التنافس الإيجابي بين الجامعات؛ من أجل البقاء والنمو والتفوق على المنافسين، والقدرة على المنافسة محليًا وعالميًا، كذلك زيادة كفاءة الجامعات في إرضاء المستفيدين وذلك من خلال تحقيق الجودة والكفاءة، والوفاء بمتطلباتهم.(المحمدي، ٢٠٢٢، ٢٢)

وبالتالي فالتميز المؤسسي للجامعات يُمكنها من الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية والتكنولوجية المتاحة، والاهتمام بتطوير العنصر البشري وتنمية قدراته، تحقيق الترابط الجيد بين الأقسام والوحدات المختلفة، والعمل على وجود تحسينات مستمرة في المؤسسات الجامعية، وتحسين مكانة الجامعة وتفوقها في الترتيب محليًا وعالميًا ضمن التصنيفات العالمية للجامعات وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية، وتعزيز التعاون الأكاديمي بين الجامعات، ودراسة متطلبات المجتمع واحتياجات المستفيدين، والعمل على تلبية تلك الاحتياجات. (غازي، والحوت، والمحروقي، ٢٠٢٤، ٦٠)

يتضح مما سبق تعدد أهداف التميز المؤسسي، حيث يهدف إلى تعزيز الأداء العام بشكل يجعل المؤسسة قادرة على التكيف والتفوق في بيئة تنافسية، مما يساعد في استدامة مواردها، وقدرتها على مواجهة التحديات، مع تحقيق نجاح طويل الأمد، من خلال الاستثمار الأفضل لكافة الموارد المتاحة لديها.

ثالثًا- أهمية التميز المؤسسي:

تتجلى أهمية التميز المؤسسي من إمكانية المنظمات في تعزيز القوى الداعمة للتميز في المنظمات من خلال تحقيق معدلات التغيير السريعة، وتحقيق المنافسة غير المحدودة، وحفظ المكانة

التنظيمية وتنمية الشعور بالجودة، والقدرة على توظيف التكنولوجيا في التميز المؤسسي. (الغامدي، والمطيري، والمقحم، ٢٠٢٤، ٤٧٨).

وأوضح رفيع (٢٠٢٢، ٩٢) أهمية التميز المؤسسي في أن المنظمات تتطلب وسائل وطرق للتعرف على العقبات التي تواجهها المنظمات عند حدوثها، كذلك تتطلب وسيلة لجمع المعلومات حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المهمة بخصوص الموارد البشرية، بالإضافة إلى تطوير أعضائها بشكل دائم ومتواصل سواء المديرين أو العاملين؛ لكي يتمكنوا من جعل المنظمة أكثر تميزاً في الأداء مقارنة مع المنظمات الأخرى المنافسة، وأيضًا تحتاج المنظمات إلى توافر المهارات اللازمة لصانع القرار سواء كان فرداً أو جماعة، وتسليط الضوء على حساسية الدور الذي يقوم به وأهميته في تحقيق الإبداع والتميز في المنظمات.

ويعتبر التميز المؤسسي ضرورة من ضرورات التطوير الإداري لرفع مستويات الأداء من خلال تطوير مهارات وقدرات العاملين في المؤسسة الجامعية، حيث تتمثل أهمية التميز المؤسسي في تطوير الأداء، واختصار الوقت، وترشيد الجهود، وتقديم الخدمات عالية الجودة، وإيجاد هياكل تنظيمية مرنة، وتطوير أسلوب العمل الجامعي، مع السير بثقة نحو الاعتماد وضمان الجودة، بالإضافة إلى أنه يسهم في منح الجامعات سمعة مؤسسية حسنة. (عبدالحميد، ومخلوف، ومحمد ، ٢٠٢٢ ، ٥١-٥٢)

كما يساعد التميز المؤسسي على ضمان انتشار مفهوم الجودة في كافة مرافق الجامعة ومستوياتها التنظيمية، والتحسين المستمر لكفاءة العمليات والمرافق والوحدات والأقسام، وتأكيد المركز التنافسي، وبناء وتنمية وتفعيل قدراتها التنافسية، وضمان استكمال الجامعة العالمية، واستيعاب التقنيات الجديدة واستثمارها في تقديم خدمات جامعية أفضل. (Psomas, E, 2017, 210)

ويتبين مما سبق أن التميز المؤسسي يمثل ركيزة مهمة وأساسية لضمان استدامة النجاح والتفوق في الوقت الحالي الذي يتسم بالتغير السريع والمنافسة الشديدة، كما أن المؤسسات لا تكتفي بتحقيق أهدافها قصيرة المدى، بل تتطلع إلى بناء أسس قوية تضمن لها الاستمرارية والريادة على المدى الطويل.

وبالتالي تتضح أهمية التميز المؤسسي في قدرته على إيجاد قيمة مضافة لجميع أصحاب المصلحة، سواء كانوا أعضاء هيئة تدريس أو خريجين، أو إداريين، وغيرهم من المستفيدين من المؤسسة.

رابعًا- أبعاد التميز المؤسسي:

تمثل أبعاد التميز إطارًا يمكن استخدامه لتحسين أداء المؤسسات وتعزيز قدرتها المؤسسية، وتعكس هذه الأبعاد المجالات الرئيسة التي تحتاج إلى تحسين وتطوير؛ لضمان عمل المؤسسة بكفاءة وفعالية، مع تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة، ويمكن توضيح هذه الأبعاد في الشكل التالي:

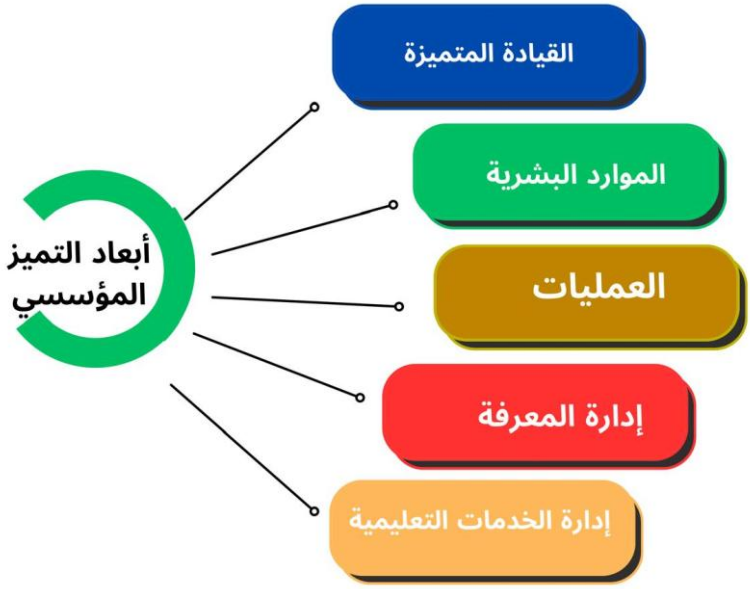

شكل رقم (١) أبعاد التميز المؤسسي

من إعداد الباحث

يتضح من الشكل السابق أن هناك خمسة أبعاد متداخلة ومتكاملة للتميز المؤسسي، تمثلت في: القيادة المتميزة، والموارد البشرية، والعمليات، وإدارة المعرفة، وإدارة الخدمات التعليمية، وفيما يلي عرض لتلك الأبعاد بشيء من التفصيل:

أ- **القيادة المتميزة Outstanding Leadership**

تقوم القيادة المتميزة بتخطيط إستراتيجيتها ببناء رؤية المؤسسة ورسالتها بما يتوافق مع مواردها البشرية والمالية والمادية والتقنية، ومع ظروف البيئة الداخلية والخارجية، وتستجلب القيادة ذوي الخبرة والمهارات للمشاركة في التخطيط، كما تراعي القيادة الأهداف طويلة الأجل، ووضع البدائل الاستراتيجية تحسبًا لظروف متوقعة، وتضع القيادة برامج خدمية لخدمة المجتمع المحيط كحملات نشر الوعي بين المواطنين، وتوزع القيادة المهام علي كل وحدة فيها، وتعمل علي تحقيق التكامل بين هذه الوحدات، تمهيدا للبدء في التنفيذ. (Baldrige, 2019, 7)

فالقيادة المتميزة تعتبر من أهم الركائز التي تقوم عليها الإدارة الحديثة؛ حيث تتطلب الإدارة المعاصرة قدرات متفوقة للقائد؛ ليكون قادرًا على مواكبة التطورات والتغيرات التي يفرضها عصر المعرفة. ولا شك أن القادة الذين لديهم حساسية عالية للتعرف على نقاط الضعف والمشكلات التي تواجه المؤسسة، فسوف تزداد فرص تنافسهم في البحث عن حلول لتلك المشكلات؛ ومن ثم تزداد فرص تحقيق التميز للمؤسسة ككل. (Alshobaki, M, Abu Naser,S, 2016, 70)

وبالتالي يمكن القول أن القيادة المتميزة تُعد حجر الأساس لنجاح أي مؤسسة تسعى إلى تحقيق التميز المؤسسي، لما تمتلكه من قدرة على تشجيع العاملين بالمؤسسة وتحفيزهم لتحقيق أهداف أعلى مما يتوقعون، كذلك التواصل الفعال مع جميع المستويات يعزز الثقة والالتزام، ولهذا

فالقيادة المتميزة ليست مجرد إدارة عمليات يومية، بل تتعلق بتوجيه الثقافة العامة للمؤسسة نحو النجاح المستدام، والقدرة على الاستمرار في بيئة تنافسية.

ب- الموارد البشرية Human Resources

يتضمن التميز المؤسسي تحقيق أهداف الأفراد، وذلك من خلال إشراك المرؤوسين في صنع القرارات واتخاذها، والتفكير بشكل منطقي، واستغلال الفرص التي تتطلب المبادأة والتركيز على الأهداف الرئيسة وعدم تشتيت الجهود، فاحترام الأفراد وتشجيعهم وتنميتهم وتدريبهم، وإتاحة الفرص لهم بالمشاركة في القرار الذي يتعلق بهم كفيل بأن يبذلوا قصارى جهودهم لتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعالية، وتحديث القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها؛ إذ أنَّ التخلي عن الروتين والمركزية في التعامل يحقق التميز المؤسسي. (كامل، ٢٠١٩، ٨)

فالمؤسسة المتميزة تعمل على تحسين معارف وقدرات الأفراد العاملين بها، والتواصل معهم بصفة مستمرة، وتقديم المكافآت بطريقة تحفزهم وتشجعهم على توظيف مهاراتهم وقدراتهم لصالح المؤسسة.

ويؤكد الشوابكة (٢٠٢١، ١٦١) على أن العنصر البشري يعد العامل الرئيس لزيادة الإنتاج؛ لما له من دور كبير في توفير القوى العاملة ذات الكفاءة، والتخصص بجانب القيام بالعديد من المهام والمسؤوليات، وتعتبر الموارد البشرية المدعومة بالخبرة والمعرفة والكفاءة المهنية ميزة تنافسية تقيم بها المنظمة؛ حيث توفر المهارات اللازمة لصنع القرارات وتحقيق الإبداع والابتكار والوصول إلى تميز المؤسسات التعليمية والزيادة في أدائها.

ويتضح من ذلك أن فعالية المؤسسات ونجاحها يعتمد بشكل كبير على تميز الموارد البشرية بها، وبالتالي لا بد من اختيار العاملين بناءً على الكفاءات التي تتماشى مع أهداف المؤسسة، فتحقيق التميز في إدارة الموارد البشرية ينعكس على الأداء المؤسسي بشكل عام، مما ينتج عنه نجاح المؤسسة واستدامتها.

ج- العمليات Operations

ويعرف تميز العمليات أنه تميز يؤدي إلى اختيار أفضل العمليات والممارسات مع مراعاة كيفية توصيل الخدمة للعملاء، وتحديد كفاءة العمليات وفعاليتها ذات العلاقة، وبالتالي تحديد أين ومتى يتم إجراء التحسينات لتقديم الخدمة بشكل أفضل وأسرع وبتكلفة أقل، ويركز هذا البعد أيضاً على العوامل والإجراءات الداخلية المهمة التي تمكن المنظمة من تحقيق التميز وبالتالي تؤدي إلى تحقيق رغبات العملاء المتوقعة بكفاءة وفعالية، وأيضاً تحقيق نتائج مالية متميزة ومرضية، ويهدف هذا البعد أيضاً إلى تحديد العمليات المهمة التي يجب أن تتفوق فيها المنظمة لتنفيذ إستراتيجيتها الداخلية. (المليجي، ٢٠١٢، ٢٩)

فالمؤسسة المتميزة تصمم، وتدير وتحسّن العمليات، والمنتجات والخدمات؛ لتنال رضا المستفيدين، كما أنها تحرص علي الإعلان عن خدماتها ونواتجها، وتجري تحسينًا للعلاقات بينها وبين المتعاملين، ومن ثم تقوم المتميزة بوضع خطة واضحة، وتحديد المسئوليات لتنفيذها بكفاءة، وتراعي الأولويات في تنفيذ العمليات، ولا تستهدف المؤسسة مجرد تنفيذ الإجراءات، بل تستهدف الوصول لأكبر قدر من التفوق والتميز في إنجاز عملياتها، لذلك تقوم بتقييم هذه العمليات تقييمًا علميًا يحدد نواحي القصور ونواحي النجاح والتميز للمساعدة في وضع خطة التحسين والتطوير. (Desai, 2017, 9)

ويتبين مما سبق أن تميز العمليات يشير إلى قدرة المؤسسة على إدارة وتنفيذ العمليات بكفاءة عالية؛ لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وضمان الإنتاجية، من خلال المرونة والتكيف مع

المتغيرات الداخلية والخارجية، وتبني التكنولوجيا الحديثة في إتمام العمليات، وتعزيز ثقافة التحسين المستمر، وإدارة المخاطر المرتبطة بالعمليات.

د- إدارة المعرفة Knowledge management

وهي الجهد المنظم الواعي الموجه من قبل منظمة أو مؤسسة ما من أجل اكتساب وجمع وتصنيف وتنظيم كافة أنواع المعرفة ذات العلاقة بنشاط تلك المؤسسة، وجعلها جاهزة للتداول والمشاركة بين الأفراد وأقسام ووحدات المؤسسة، بما يرفع مستوى كفاءة اتخاذ القرارات والأداء التنظيمي (أبو السعود، ٢٠٢٢، ٥٤) وهناك من عرف إدارة المعرفة على أنها جملة ممارسات تنظيمية منسقة ومنظمة بالشكل الذي يساعد في الحصول على الفهم الدقيق من خلال تفعيل الخبرات الذاتية، كما تساعد على جمع وتحصيل واستخدام المعرفة من أجل حل مشكلات تنظيمية أو تدعيم التعلم الديناميكي، أو في صناعة القرارات وغير ذلك. (موساوي، ٢٠٢١، ١٥٤)

وتكتسب المعرفة أهمية خاصة في تطبيق التميز؛ حيث تُعد أحد المداخل الإدارية والتنظيمية التي تدعم الابتكار والجودة والفعالية، من خلال تحويل ونقل الممارسات المتميزة التي تسهم في جودة صنع القرار، وتتكون المعرفة من البيانات والمعلومات، والأفكار ومجموع البنى الرمزية التي يملكها الفرد والمؤسسة في جميع اتجاهات الحياة، وتتضمن المعرفة - على سبيل المثال - البنى الرمزية التي يتم اكتسابها من خلال التعليم النظامي والخبرات التي يتعلمها الفرد من العمل والحياة، كما تشمل الحقائق والوقائع، والبناء العقلي الذي يوجه سلوك الفرد، أما المعرفة المؤسسية فتشمل الثقافة والتاريخ والتوجهات الاستراتيجية والأطر والأشكال التنظيمية؛ لذا فقد تكون هذه المعرفة ظاهرة أو ضمنية. (السيوفي، ٢٠١٩، ٨٥)

وتُعد المعرفة المصدر الاستراتيجي الأكثر أهمية في بناء الميزة التنافسية للمؤسسات، والمورد الأكثر أهمية من مورد رأس المال، وقوة العمل، فهي المورد الوحيد الذي يزيد بالتراكم ولا يتناقص بالاستخدام، بل يسهم في توليد أفكار جديدة، وتطويرها بتكلفة أقل، أو دون تكلفة إضافية. (اللوح، وأبو حجير، ٢٠١٧، ١٣)

ويتبين مما سبق أن إدارة المعرفة تسهم في تحسين كفاءة العمليات، تقليل الازدواجية في الجهود، تعزيز التعلم المستمر، ودفع الابتكار. على سبيل المثال، الشركات التي تطبق استراتيجيات فعالة في إدارة المعرفة تجد نفسها قادرة على التكيف بسرعة مع التغيرات في السوق والاستجابة لاحتياجات العملاء بشكل أفضل، بالتالي تعتبر إدارة المعرفة عاملًا حاسمًا في بقاء الشركات وتفوقها في بيئات العمل التنافسية الحديثة.

ه- إدارة الخدمات التعليمية Department of Educational Services

إن نجاح المؤسسة مرهون بارتباطها بالمجتمع المحيط، فمن مهامها الارتقاء به، وحل مشكلاته، ومن ثم يجب علي المؤسسة المتميزة أن تضع خطة للخدمات التي يمكن أن تقدمها للمجتمع أو تشارك بنصيب فيها مثل محو الأمية والتوعية الجماهيرية، وعليها أن تخطط لجلب الأفراد ذوي الخبرة والمهارة والتميز للوصول لخدمة تعليمية متميزة، وكذلك لابد من وضع خطط لاكتشاف الطلاب المتفوقين والموهوبين والطلاب ضعيفي المستوى، وذلك لوضع برامج النهوض بكل هؤلاء بما يناسبهم، وبما يضمن خلق مواطنين صالحين منهم لخدمة أنفسهم ووطنهم في المستقبل، وهذا يعني التركيز علي المستفيدين وإشراكهم في التخطيط والتنفيذ والتقييم، وفي مرحلة التنفيذ لابد من التركيز علي جودة الأساليب ، ويجب تطوير مجموعة مؤشرات لقياس الأبعاد المختلفة لجودة الخدمات وتقييمها لوضع خطة التفوق والتميز فيها، كما يجب قياس مدي رضا المستفيدين والمعنيين تجاه الخدمات التعليمية المقدمة. (Al-Ababneh, H& Alrahaimi, S, 2020, 770)

وبالتالي يتضح أن إدارة الخدمات التعليمية تهدف إلى تحسين وتعزيز جودة التعليم ورفع كفاءة الأنظمة التعليمية، مما ينعكس على تحسين نتائج الطلاب ودعم التنمية المجتمعية بشكل عام، فهي ليست مجرد عملية إدارية بحتة، بل هي أساس للتطوير المستمر للنظام التعليمي، وتحقيق الاستدامة في تقديم تعليم مميز، يلبي تطلعات الأجيال المستقبلية والمجتمع .

ومما سبق يتبين أن أبعاد التميز المؤسسي تُعد إطارًا شاملًا يعزز من قدرة المؤسسات على تحقيق أداء متفوق ومستدام في بيئة تنافسية، ويمكن اعتبار التميز المؤسسي نتاجًا لتطبيق مبادئ ومعايير تركز على عدة جوانب متكاملة، وتعتبر هذه الأبعاد جوهرية لتحقيق النجاح الشامل .

وبشكل عام، التميز المؤسسي لا يتعلق بمجال واحد فقط، بل هو عملية متكاملة تشمل كافة جوانب المؤسسة، والمؤسسات التي تنجح في تطبيق هذه الأبعاد بشكل متوازن تحقق ميزة تنافسية، وتستطيع الاستمرار في تقديم قيمة مضافة في سوق دائم التغير.

خامسًا- مبررات التميز المؤسسي:

المؤسسة المتميزة هي التي تهتم بجميع عناصر المنظومة المؤسسية من مدخلات وعمليات ومخرجات، وتوفر التغذية الراجعة لها، فالتميز المؤسسي أحد التوجهات الحديثة في مؤسسات التعليم الجامعي ويحقق لها الميزة التنافسية واستدامتها عبر تدفق مخرجات تعليمية متميزة تنسجم مع المعايير التميز العالمية، فهو عملية متكاملة يستند على مجموعة من الأبعاد التي لا بد من تحويلها إلى واقع ملموس تكون بمثابة قواعد عمل في السلوك التطبيقي؛ لتحقيق التميز المؤسسي المستهدف بما يعود بالنفع على المؤسسة الجامعية. (طايع، ومحروس، ورشوان، ٢٠٢٢، ١٤٦٤)

وتواجه الجامعات المصرية عديد من التحديات العالمية والمجتمعية وانعكاساتها على تحقيق الجودة في المنظومة الجامعية، وهذا يتطلب من الجامعات اعتماد أساليب حديثة ومتطورة لمواجهة تلك التحديات. ويمكن توضيح مبررات تحقيق التميز المؤسسي بالجامعات المصرية على النحو التالي:

أ- الثورة الصناعية الرابعة:

تتميز الثورة الصناعية الرابعة بعديد من التقنيات مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي والواقع المعزز، والتعلم الآلي، والأمن السيبراني، وتحليلات البيانات الضخمة، والتصنيع الإضافي، والحوسبة السحابية، والحوسبة المعرفية، والواقع الافتراضي، والمصنع الافتراضي، والواقع المختلط، وتكامل الأنظمة الرأسية والأفقية، ومحاكاة الكمبيوتر، والمصنع الذكي، والمؤسسات المتصلة، والروبوتات المستقلة، والهندسة الوراثية، والنانو تكنولوجيا. (Maganga , ,2023, 391 & Taifa) وهذه الأشياء تستطيع تغيير أساليب الإنتاج ونمط العمل في مختلف المجالات، ويمكن دمج تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بالجامعات المصرية لتحقيق التميز المؤسسي.

ب- الحاجة للبقاء في بيئة تنافسية شديدة التعقيد:

تعد التنافسية من أبرز سمات العصر الحالي؛ فالتنافسية كحقيقة واقعة لتحدد نجاح أو فشل المؤسسات، بحيث أصبحت المؤسسات في مختلف النشاطات يتحتم عليها العمل الجاد المستمر لاكتساب الميزة التنافسية والحفاظ عليها؛ لتحسين موقفها السوقي وقدرتها على مواجهة المنافسين الحاليين والمرتقبين، ولذلك تسعى المؤسسات المعاصرة في ظل بيئة تنافسية شديدة التعقيد إلى كسب ميزة تنافسية عن غيرها من المؤسسات العاملة في نفس النشاط، وذلك من خلال إضافة قيمة للمستفيد، وتحقيق التميز عن طريق استغلال الطاقة الفكرية والعقلية للأفراد، حيث يؤدي استغلال هذه الطاقات دورًا مهمًا في تحقيق ميزة تنافسية للمؤسسة من خلال تدعيم الإمكانيات والطاقات البشرية ومساعدتهم في اكتشاف مهاراتهم. (عابد، ٢٠١٧، ٣١٣)

وتمثل الميزة التنافسية تحديًا متزايد الخطورة يتطلب من الجامعات مراجعة شاملة مستمرة لأوضاعها التنظيمية وقدراتها الإنتاجية، واستثمار ما لديها من الموارد بهدف بناء وتنمية قدراتها التنافسية بما يواكب الضغوط المتزايدة من المنافسين. (محمود، وإبراهيم، ٢٠٢٤، ٥٩)

وتتحقق الميزة التنافسية للجامعة عندما تتمكن من اكتساب عديد من المزايا التي تمكنها من الوصول إلى مستوى أعلى من نظيراتها، وتطبيق عمليات غير مطبقة لدى الجامعات المنافسة، ومن هنا فإن الجامعة تتمتع بميزة تنافسية عندما تتمكن من تطبيق استراتيجية قيمة مضافة تساعدها على الوصول إلى مستوى عال من الأداء، يفوق المستوى الذي وصلت إليه الجامعات المنافسة، بحيث تتمكن من تقديم مجموعة من المنافع أكثر من المنافسين، والمحافظة عليها لزيادة حصتها في سوق التعليم، وتقوم الميزة التنافسية للجامعة على شقين أساسيين هما: الشق الأول: التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج والمناهج التعليمية وأعضاء هيئة التدريس والخدمات المعلوماتية والتجهيزات المادية والاتصال بين أصحاب المصلحة ونمط الإدارة والقيادة والتنظيم ونظم الجودة الشاملة، والشق الثاني: هو قدرة الجامعة على جذب واستقطاب الطلاب والدعم والتمويل من السوق المحلية والخارجية. ونجاح الشق الثاني يتوقف على نجاح الشق الأول. (محمود، ٢٠٢١ ، ٥٨)

وبالتالي يتبين أن المنافسة الحادة تتطلب من المؤسسات أن تكون في حالة ابتكار مستمر، وتطوير دائم لممارساتها، حيث لا تكتفي بتحقيق النجاح بل تتفوق على منافسيها بشكل مستدام، مما يساعدها على اتخاذ قرارات ذكية في الوقت المناسب، ويمنحها قدرة أكبر على المنافسة والبقاء في الأسواق التي تتسم بالتعقيد وسرعة التغيير.

ج- الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل المعاصر:

يمنح التطور والتغير الكبير الحادث في العالم في كل مجالات الحياة والذي رافق الثورة العلمية والمعرفية والإلكترونية والرقمية وغيرها إلى التفكير بشكل مختلف في مستقبل إعداد الكفاءات والطاقات البشرية المؤهلة والمدربة لتلاءم مع ما يفرضه المستقبل من وظائف تتسق مع التطور وتلبي مطالبه؛ فمؤسسات السوق متحفظة على مؤهلات مخرجات التعليم الجامعي ومهارتها وقدراتها، والمسئولون عن التوظيف يرون أن خريجي التعليم الجامعي يفتقرون إلى الكثير من المهارات التي تتطلبها بيئة العمل. ولابد أن تراجع مؤسسات التعليم الجامعي برامجها وفعالياتها للتتسق مع ما يفرضه الإبداع في التعليم وفي مواجهة الثورة الصناعية الرابعة، في خلق مسارات جديدة تتحدى الإمكانات المحدودة إلى آفاق تتعدى الحدود، وتمنح القائمين عليه فرصا أخرى لاستشراف المستقبل. وهو ما يكفل إنتاجها لمخرج تعليمي يمتلك المهارات المطلوبة للوظائف المتجددة. (بدوي، ٢٠٢٣، ٢٧)

وبالتالي يتضح أن تحسين جودة المخرجات التعليمية لتناسب حاجات ومتطلبات سوق العمل في الوقت الحالي والمستقبل، تفرض على مؤسسات التعليم الجامعي الارتقاء بكفاءة التعليم، وهذا يأتي من خلال تبني برامج تطوير شاملة، تقوم على فلسفة المنافسة المستدامة، ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، للوفاء بمتطلبات سوق العمل.

د- تزايد الاهتمام بتصنيف الجامعات وترتيبها محليًا وعالميًا:

لم يعد من الممكن تجاهل التصنيفات العالمية للجامعات في ظل المنافسة الشرسة بين الدول الغربية والآسيوية والعربية على تبوء الصدارة في مجال اقتصاد المعرفة؛ حيث أصبحت التصنيفات العالمية للجامعات بمثابة القوة الداعمة للبلد الذي يضم جامعات متقدمة في هذه التصنيفات (غبور، ٢٠١٨، ٣١)، حيث يستخدم تصنيف الجامعات كمؤشر رئيس لتقييم الأداء الأكاديمي والبحثي

للجامعات، وعندما تحقق الجامعة مرتبة عالية في التصنيفات العالمية، فإن سمعتها الأكاديمية تتحسن، مما يزيد من جاذبيتها للطلاب، وحصول الجامعة على تمويلات حكومية بصورة أكبر.

٥- تنامي دعوات الإصلاح الجامعي للوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة:

يشكل التعليم الجامعي محورًا رئيسًا من محاور التنمية المستدامة، ومرتكزًا من مرتكزاتها، غير أن ما تواجهه الجامعات من مستجدات علمية ومعرفية، ومن تطورات هائلة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، ومن تغيرات سريعة في تقنيات العمل وطبيعة المهن، قد فرض عليها تغيرات وتحولات في بيئة وبنية التعليم الجامعي، كما تطلب منها أدوارًا وصيغًا مؤسسية جديدة؛ للمساهمة بفعالية في عمليات التنمية، وبناءً على الأهمية التي يجسدها التعلمي الجامعي في تحقيق التنمية المجتمعية ازادت الجهود العالمية في مجالات التطوير والإصلاح والتجديد الجامعي للتعامل مع المستجدات، وأصبحت الحاجة أكثر ضرورة في الجامعات العربية؛ لمواكبة هذه التطورات وتفعيل دورها التنموي.(أحمد، ٢٠١٧، ٢٤٨)

وتؤكد الدعوات الإصلاحية والتحولات التجديدية على مستوى المجتمع المصري، وما يقابلها من دواعي تأهيلية وعوامل بنيوية داخل المنظومة الجامعية على ضرورة التجديد والتغيير؛ حتى تستطيع تحقيق أهدافًا غير تقليدية تسمح بالوفاء بمتطلبات عمليات التنمية المجتمعية الشاملة واحتياجات المستقبل، خاصة مع تأكيد الشواهد على أن التعليم الجامعي المصري بكافة أشكاله وأنماطه، وعملياته التقليدية غير قادر على التكيف مع المتغيرات الجديدة، أو اوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة٠ (القطب، ٢٠١١، ٣٢٥)

وبالتالي يتضح أن التعليم الجامعي في حاجة ضرورية إلى تبني أنماط تنموية تتوافق مع احتياجات ومتطلبات التنمية المستدامة في وقتها الحالي، وفي المستقبل، وأبرز هذه المتطلبات هي الاستدامة البيئية بما تشمله من أبعاد اقتصادية وتوعوية للبيئة، وكذلك التعليم الأخضر.

كذلك أشار يوسف (٢٠١٩، ٣٠٣) إلى التغيرات السريعة كمبرر للتميز المؤسسي حيث لن تنجح مؤسسات التعليم العالي في تحقيق مزيد من النجاحات، وهي تنتهج نفس النهج، دون البحث عن بدائل وطرق جديدة لتحقيق النجاح والتميز، فلا بديل عن التميز حيث إنه في ظل تنوع الجامعات وتعددها وكثرتها، ولاسيما الجامعات الخاصة التي أصبح عددها مقاربا للجامعات الحكومية، فيُعدّ التميز في الجامعات هو الأساس الذي بناءً عليه يبني المستفيدون من طلاب ودارسين اختياراتهم لهذه الجامعة أو تلك.

ويتضح مما سبق أن أن تحقيق التميز المؤسسي أصبح غاية ك لمؤسسة تعليمية تسعى للدخول في المنافسة العالمية، في ظل التغيرات والثورات المعرفية والاقتصاد القائم على المعرفة، حيث لم يعد المجتمع في الوقت الحالي يقبل الأداء النمطي، وإنما يتطب المرونة التنظيمية، والتنوع والبعد عن الروتين، والوصول إلى الإبداع والابتكار؛ لبناء واقع يستثمر الطاقات البشرية بشكل كبير.

سادسًا- متطلبات التميز المؤسسي:

يقتضي الوصول إلى التميز المؤسسي الجامعي البحث عن صيغ جديدة للتوسع في التعليم الجامعي كمًا وكيفًا؛ لمواجهة التطورات العلمية والتحولات المجتمعية، والتحديات المفروضة إقليميًا وعالميًا، وتغيرات في هياكل التعليم الجامعي وبرامجه التعليمية؛ ليعكس تأثيرات العلم والتكنولوجيا من خلال إدارة الجودة الشاملة في كل خطوة وكل عملية منظمة، وتتخلص متطلبات التميز المؤسسي في الجامعات في التالي: (الشمري، ٢٠١٨، ٧٣)

- وجود بناء استراتيجي متكامل يعبر عن التوجهات الرئيسة للجامعة، ونظرتها المستقبلية ويضم الرسالة والرؤية والأهداف الاستراتيجية.

- وجود منظومة متكاملة من السياسات التي تحكم وتنظم عمل الجامعة، وترشد القائمين بمسؤوليات الأداء إلى قواعد وأسس اتخاذ القرارات.
- وجود هياكل تنظيمية مرنة قابلة للتعديل والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وتنظيم إدارة التميز على أساس العمليات، مع تدافق المعلومات وتشابك علاقات العمل، والتوسع بالتفويض واستخدام تقنية الاتصالات والمعلومات.
- وجود نظام متطور لتأكيد الجودة الشاملة، ويحدد آليات تحليل العمليات وأسس تحديد مواصفات وشروط الجودة وآلية الرقابة ومداخل تصحيح انحرافات الجودة.
- وجود نظام معلومات متكامل يضم آليات لرصد المعلومات المطلوبة وتحديد مصادرها ووسائل تجميعها وقواعد معالجتها وتدوالها وتحديثها واسترجاعها، فضلاً عن قواعد وآليات توظيفها لدعم اتخاذ القرار.
- وجود نظام متطور لإدارة الموارد البشرية يبين القواعد والآليات لتخطيط واستقطاب وتكوين الموارد البشرية وتنميتها وتوجيه أدائها.
- وجود قيادة فعالة تتولي وضع الأسس والمعايير، وتوفير مقومات التنفيذ السليم للخطط والبرامج، وتؤكد فرص الجامعة في تحقيق التميز .

ولقد حدد كل من ملكاوي (٢٠١٩ ، ٨٥٥)، و جمعة (٢٠١٩، ١٠٧٣) متطلبات تحقيق التميز المؤسسي بالجامعات فيما يلي:

- بناء إستراتيجي متكامل يعبر عن التوجهات الرئيسة للمنظمة ونظرتها المستقبلية.
- وجود منظومة متكاملة من السياسات التي تنظم عمل المنظمة وتحكمه وترشد القائمين بمسئوليات الأداء إلى قواعد اتخاذ القرارات وأسسها.
- توافر هياكل تنظيمية مرنة تتصف بدرجة أعلى من اللامركزية؛ نتيجة اعتمادها على تمكين العاملين، وتخويلهم الصلاحيات كل في مجال عمله.
- بناء رؤية ورسالة تتوافقان مع متطلبات المستقبل.
- استحداث آلية جديدة لاستثمار الطاقات الإبداعية البشرية الموجودة داخل المؤسسات التعليمية.
- قيادة واعية قادرة على إدارة الموارد البشرية والمادية داخل المؤسسات.
- تأكيد مبادئ الشفافية والعدالة والنزاهة والحيادية، بما يضمن بناء مناخ إداري عادل يحقق المعايير المثلى للرضا الوظيفي.
- بناء شبكة متكاملة من الاتصالات وأنظمة المعلومات، تضمن السيطرة على المعلومات والمعارف اللازمة لخدمة القرارات المختلفة.
- بناء نظام الإدارة الموارد البشرية، يساعد في تخطيط الموارد البشرية وتطويرها، إضافة لتحديد آليات تحقيق التميز المطلوبة منهم.

ويتبين مما سبق أن تحقيق التميز المؤسسي يتطلب وجود منظومة متكاملة من الطاقات البشرية الإبداعية داخل المؤسسة، كذلك وجود مرونة في الهياكل التنظيمية للمؤسسة، ورصد المتغيرات بشكل مستمر؛ للوقوف على احتياجات المجتمع وأفراده، بالإضافة إلى تطوير نظام لإدارة المعرفة يتيح مشاركة المعرفة والخبرات بين العاملين بالمؤسسة؛ مما يعزز الكفاءة ويقلل من تكرار الأخطاء، وكذلك وجود نظام اتصال داخلي وخارجي فعال يضمن تدفق المعلومة بطريقة سلسة بين مختلف مستويات المؤسسة.

المحور الثاني: المواطنة البيئية العالمية:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، والتحديات المتزايدة التي تتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية، برزت الحاجة إلى تبني مفهوم المواطنة البيئية العالمية بوصفه توجهًا تربويًا وإنسانيًا يسعى إلى إعداد الأفراد ليكونوا أكثر وعيًا بيئيًا بالعالم من حولهم، وأكثر التزامًا بمسؤولياتهم تجاه الإنسانية جمعاء. فلم تعد المواطنة محصورة في حدود الدولة القومية، بل اتسعت لتشمل انتماءً أوسع يقوم على احترام التنوع الثقافي، وتعزيز قيم العدالة، والمساواة، وحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة.

وقد تَمّ تداوُل مصطلح المواطنة البيئية العالمية بقوة على الساحة العالمية، وذلك من خلال الأدبيات الاجتماعية، ووثائق الأمم المتحدة، ومنظماتها، ومن أبرزها: اليونسكو، وهي منظمة تهدف إلى تعزيز التفاهم الدولي، وتحقيق الأمن، واحترام العدالة، والحرية، وأحكام القانون وحقوق الإنسان لكل سكان العالم، بغض النظر عن الفروق بينهم في العرق، أو الدين، أو اللغة، وذلك بالتعاون بين الشعوب من خلال التربية والعلوم والثقافة. وكذلك فإن زيادة التطور التكنولوجي، وسهولة الاتصالات حول العالم كانت سببًا في تلاشي المسافات الجغرافية والثقافية بين الدول، ونمو التكتلات الاقتصادية، وتزايد الوعي بالمشكلات البيئية العالمية، والاهتمام بحقوق الإنسان والديمقراطية؛ مما أدى إلى بروز فكرة المواطنة العالمية والدعوة إلى نوع جديد من المواطنة يربط بين المحلية والعالمية لمواجهة تلك المتغيرات.(خليل، فتحي، ٢٠٢٤، ٤)

وقد أصبحت المواطنة البيئية العالمية أحد المرتكزات الأساسية في السياسات التعليمية للعديد من النظم التربوية المعاصرة، باعتبارها أداة فاعلة في بناء مجتمعات أكثر تعاونًا وتسامحًا، وقادرة على مواجهة قضايا العصر كالتغير المناخي، والفقر، والهجرة، والتطرف، والصراعات الدولية، ويؤكد هذا الاتجاه ما نصت عليه المنظمات الدولية، وعلى رأسها اليونسكو، من ضرورة إدماج التربية على المواطنة البيئية العالمية ضمن المناهج الدراسية، كمكون أساسي يعزز من دور التعليم في بناء الإنسان القادر على التفاعل الإيجابي مع قضايا البيئة.

والجامعات اليوم هي المسئول الأول عن تنمية مهارات المواطنة البيئية العالمية لدى طلابها وتحويلهم إلى أفراد عالميين يؤمنون بالتغيير ويواكبون المتغيرات البيئية العالمية، فهي معقل الإعداد المهني والثقافي للطلاب وهي مطالبة بتهيئتهم لسوق العمل المستقبلية ومسايرة التطورات التقنية والتكنولوجية والمعرفية في كافة التخصصات ومطالبة بإيجاد تخصصات بينية حديثة تلبي طموحات السوق العالمي وتطلعات الدول في التقدم والتطور.(عبداللطيف، ٢٠١٩، ٢٥١)

وتزداد مسؤولية الجامعة في تنمية قيم المواطنة البيئية العالمية؛ استجابة لما يشهده العالم المعاصر من تغيرات، وتحولات، وما نجم عنها من مشكلات بيئية، فوجب عليها الاهتمام بالجانب الثقافي والتربوي للطلبة أكثر من أي وقت مضى، ولاسيما أن أكثر فئات المجتمع تعرضا لهذه التغيرات والتحولات الثقافية والاجتماعية هي فئة الشباب الجامعي، وذلك بحكم وضعهم الاجتماعي، بوصفهم فئة تعيش مرحلة انتقالية، ساعية من خلال تحصيل العلم والمعرفة نحق تغيير وضعهم الاجتماعي إلى الأفضل. وهذه التغيرات ليست مجرد عناصر تتحاور مع ما يتلقاه الطالب الجامعي من معارف ومهارات، وقيم؛ إنما تدخل في نسيج التكوين الشخصي؛ لتلتحم بما يتعلم، وتتفاعل معه.(خليل، فتحي، ٢٠٢٤، ٢٢)

ومن هنا تبرز أهمية تناول المواطنة البيئية العالمية، ليس فقط بوصفها مفهومًا نظريًا، بل باعتبارها مدخلًا عمليًا يسهم في إعادة تشكيل أدوار المؤسسات التربوية والثقافية، وفي بناء وعي الفرد بقضايا البيئة وانخراطه الفاعل في معالجتها، إذ لم يعد كافيًا أن نُعدّ مواطنًا صالحًا في مجتمعه المحلي فحسب، بل أصبح لزامًا أن نُعدّ إنسانًا قادرًا على التفاعل الإيجابي مع محيطه الإنساني

الواسع، وفق قيم التعاون والاحترام والمسؤولية المشتركة، وعليه، فإن هذا المحور يسعى إلى إلقاء الضوء على المواطنة البيئية العالمية، مفهومها، وأهدافها، وأبعادها، ومهاراتها، ومتطلبات اكتساب الطلاب للمواطنة البيئية العالمية.

أولًا: مفهوم المواطنة البيئية العالمية .

تعددت التعريفات التي تناولت المواطنة البيئية العالمية ومن هذه التعريفات ما يأتي:

ينظر البعض إلى المواطنة البيئية العالمية على أنها تعني الانتماء للمجتمع المحلي والمجتمع العالمي، وتقبل الفرد الاختلافات البيئية و الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وحل مشكلاتها والعمل من أجل تحقيق التنمية، والتوعية بحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، وحماية البيئة، والسلام ومنع نشوب الصراعات، والتقارب بين الثقافات (سمحان، ٢٠٢٢، ٣٥٨)

وتعرف أيضًا بأنها المعايير والأحكام التي تكون الطلاب وفق رؤية تربوية إسلامية لإعدادهم للمشاركة في الاهتمامات والأحداث، ومواجهة المشكلات البيئية العالمية، والوعي بالتفاهم الدولي، والتسامح والتواصل الثقافي والحضاري، واحترام حقوق الآخرين (الشيخ، ٢٠٢٣، ٦)

كما عرفها "ماسارو" (Massaro,2022, 101) بأنها: شعور بالانتماء إلى مجتمع أوسع، يتجاوز الحدود الوطنية، ويؤكد على القيم الإنسانية، ويستند إلى الترابط بين الشعوب، والالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية، وعدم التمييز، وقبول التنوع.

وعرف أليسون (Alison et al ,2016) المواطنة البيئية العالمية بأنها تتمثل في حرية العيش، والفكر، والعمل في نطاق الحدود العابرة للوطنية، ووضع قواعد تحدد الحدود والسيادة الوطنية؛ حيث يمكن للأفراد اختيار مكان العمل، والعيش واللعب دون النظر إلى موضوع الحدود بين الدول، ودون الارتباط بوطن محدد.

ويرتبط مدلول المواطنة البيئية بفكرة المواطنة التي تعبر عن علاقة قانونية تجمع بين الفرد بدولته، وبما تتضمنه هذه العلاقة من حقوق وواجبات معترف بها في تلك الدولة، وعلى هذا الأساس تدل المواطنة البيئية على الارتباط القوي بين أفراد المجتمع ككل والبيئة وما يترتب عليها من حقوق يكتسبها المواطنون تجاه البيئة التي يعيشون فيها، والتي تشترك في غاية واحدة وهي التمتع ببيئة سليمة.(أمين، ٢٠٢٠، ١٢٦)

وعرفها Asha et al. (2018, 809) بأنها إجراءات مختلفة يتخذها الناس لصالح الحفاظ على البيئة، ومعظمها في المجال العام، وتتضمن أربعة جوانب رئيسة وهي: النشاط والمشاركة البيئية، والعمل التطوعي، ومحو الأمية البيئية، والمواطنة السياسية البيئية.

واتفق مع هذا التعريف تعريف Andreas& Pedro (2018, 53) على أنها ممارسة الحقوق والواجبات البيئية، والوعي بالقضايا التي تهدد البيئة، ومواجهة التحديات التي تعكس طبيعة المشاكل البيئية والعمل على حلها، والمشاركة الفعالة في مواجهتها، والتحرك نحو تحقيق التنمية المستدامة، والمساهمة في تكوين مجتمع عادل. غير أن هذا التعريف تطرق إلى مفهوم المواطنة البيئية بنوع من الشمول حيث تضمن أبعاد المواطنة البيئية المتمثلة في المسئولية الشخصية، والمشاركة البيئية، وتحقيق العدالة البيئية.

وتعرف "اليونسكو" المواطنة البيئية العالمية بأنها الشعور بالانتماء الذي يتجاوز الجماعة الوطنية إلى المجتمع العالمي الأوسع والإنسانية المشتركة، وتركز في ذلك - على الترابط البيئيئ، والسياسي، والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والترابط بين المحلي والوطني، والعالمي(UNESCO,2015,14).

ويتبين من تعريف اليونسكو للمواطنة العالمية أنها تبرز البُعد البيئي للمواطنة، إذ لا تقتصر على الانتماء للدولة بل تمتد لتشمل الانتماء للعالم، وهو ما يعكس توجهًا عالميًا نحو بناء هوية كونية تقوم على الوعي البيئي والعدالة والتضامن العالمي.

كذلك يمكن القول بأن المواطنة البيئية العالمية عبارة عن مجموعة الأبعاد المتمثلة في حقوق الإنسان، وقيم السلام العالمي، والتمكين التكنولوجي، والتنوع وقبول الآخر، وحماية البيئة، والتفكير الناقد، والتي تُشكل مواطن يعي القضايا البيئية العالمية، ويشارك في حلها، ويتناسب مع سوق العمل العالمي، ويتم إعداده وتنميته من خلال قيام الجامعة بأدوارها في ذلك.(خليل، فتحي، ٢٠٢٤، ١١)

وتختلف الآراء والمواقف حول المواطنة البيئية العالمية؛ فهناك من يرى أن فيها خير للجميع، خاصة عندما تسهم في تقليل الفجوات البيئية والاقتصادية بين أغنياء العالم و فقرائه، وتحافظ على الموارد الطبيعية، وتبلغ بها البشرية مرحلة من حرية انتقال الأفكار والمعلومات بين جميع الدول، وتُسهم في تحقيق السلام، وترسيخ حقوق الإنسان، والمساواة بين كل البشر؛ فهي قيم ذات رسائل ومضامين إنسانية، وفي مقابل ذلك، تعرضت المواطنة البيئية العالمية لانتقادات شديدة لعدد من الأسباب؛ فيعتقد البعض أنَّ المواطنة البيئية العالمية هي فكرة غربية وسياسية تقدم أملًا كاذبًا للأفراد عديمي الجنسية، مثل اللاجئين، كما أن فكرة المواطنة البيئية العالمية ليست عملية؛ حيث إنَّ المواطن البيئي العالمي ليس لديه وطن سياسي؛ لأنه لا توجد حكومة عالمية فعلية (V.R Massaro 2022,100)

وتشير التعريفات المختلفة للمواطنة البيئية العالمية إلى تنوع في الرؤى والتوجهات، إلا أنها تجتمع جميعًا حول فكرة محورية تتمثل في توسيع مفهوم المواطنة التقليدي ليشمل بعدًا كونيًا يتجاوز حدود الدولة، فالمواطنة لم تعد مجرد علاقة قانونية أو سياسية بين الفرد والدولة، بل أصبحت موقفًا أخلاقيًا وإنسانيًا يُبنى على الشعور بالمسؤولية الجماعية تجاه قضايا العالم مثل التغير المناخي، والعدالة، وحقوق الإنسان، والسلام، وحماية البيئة.

وعرفها إبراهيم، وزهرة (٢٠٢٣، ١٣) بأنها السلوك الذي ينتهجه الفرد تجاه كوكب الأرض الذي يعيش عليه، وصون موارده الطبيعية من التلوث، والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة؛ لمواجهة التحديات التي تعكس طبيعة المشكلات البيئية، وذلك على المستويين؛ المحلي والعالمي.

وتعكس هذه التعريفات تحوّلًا نوعيًا في الفكر التربوي والاجتماعي، حيث تُبرز أهمية التربية على القيم البيئية العالمية وتقدير التنوع الثقافي، والانخراط الفعّال في معالجة القضايا العابرة للحدود، والتضامن الإنساني، والوعي البيئي العالمي؛ مما يؤدي إلى معالجة كثير من القضايا من خلال الشعور بالمسؤولية المتكاملة تجاه مثل هذه القضايا.

ويعرف الباحث المواطنة البيئية العالمية بأنها مجموعة من القيم والاتجاهات والمعارف والمهارات التي تسعى برامج STEM إلى تنميتها لدى المتعلمين، وتشمل: الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية ذات البُعد العالمي، والابتكار البيئي، احترام التنوع الثقافي، والاستدامة البيئية، والإحساس بالمسؤولية تجاه الآخرين، والمشاركة في العمل الجماعي من أجل التنمية المستدامة، وذلك بما يُمكّن المتعلم من التفكير النقدي واتخاذ قرارات أخلاقية تسهم في تحسين المجتمع المحلي والعالمي.

ثانيًا: أهداف المواطنة البيئية العالمية .

أصبح مفهوم المواطنة البيئية العالمية من المفاهيم المحورية في الفكر التربوي المعاصر، لا سيما في ظل ما يشهده العالم من تحولات متسارعة في مجالات التغيرات المناخية، والتكنولوجيا

والاتصال والعولمة، وما ترتب عليها من تحديات تمسّ البيئة، والصحة، والعدالة، والسلام، والهوية الثقافية، وقد أدّت هذه التحولات إلى إعادة النظر في أدوار النظم التعليمية، لتنتقل من التركيز على تهيئة الفرد للحياة داخل مجتمعه المحلي إلى إعداده كمواطن واعٍ وفاعل في مجتمع عالمي متعدد الثقافات والمصالح.

حيث تسعى المواطنة البيئية العالمية إلى تحقيق عدد من الأهداف مثل تطوير الفهم لتبنى الحوكمة العالمية، والحقوق، والمسؤوليات، والقضايا العالمية، والروابط بين النظم والعمليات العالمية والوطنية والمحلية، والاعتراف بالاختلاف والهويات المتعددة، وتقويمها، ومنها الاستدامة البيئية، والثقافة، واللغة، والدين والجنس، وإنسانيتنا المشتركة، وتطوير المهارات؛ للعيش في عالم يزداد تنوعًا، كذلك تطوير وتطبيق المهارات الأساسية، ومنها: الابتكار البيئي، والاستقصاء النقدي، وتكنولوجيا المعلومات والتفكير النقدي، واتخاذ القرارات، وحل المشكلات، والتفاوض، وبناء السلام، والمسؤولية الشخصية والاجتماعية.(عبداللطيف، ٢٠١٩، ٢٧١)، (المسلماني، ٢٠١٩، ٧٥٣-٧٥٤)

وتشمل أهداف التربية على المواطنة البيئية العالمية التعليم من أجل تحقيق التنمية والتوعية بحقوق الإنسان والتعليم من أجل الاستدامة البيئية، والتعليم من أجل السلام، والحفاظ على الموارد البيئية، ومنع نشوب الصراعات والتوعية حول التقارب بين الثقافات والتي تشكل مع بعضها البعض ركائز البعد العالمي للتربية على المواطنة (سمحان، ٢٠٢٢، ٣٧٦)

كما تسعى المواطنة البيئية العالمية إلى تنمية الوعي والثقافة البيئية، وتفعيل السلوك البيئي الرشيد لدى الفرد، والعلاقة السليمة مع النظم البيئية، وترشيد عمليات الاستفادة من موارد الطبيعة، وضبط القرار السياسي البيئي، وتعزيز واقع الشفافية البيئية، وديمقراطية القرار البيئي، والمشاركة في صناعته، مع تكريس مبدأ العالة الاجتماعية في الاستفادة من الموارد والخبرات البيئية، مع التأكيد على أن حماية البيئة مسئولية مشتركة في ظل وجود حركة بيئية فاعلة، قادرة على تشكيل قوة ضغط حقيقية؛ لردع مختلف أشكال التجاوزات المؤدية إلى التدهور البيئي.(عمر، ٢٠٢٢، ٩٧)، ومن أهدافها – أيضًا- ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها؛ كي لا تندر وتفنى، ورفع درجة وعي المواطن بالمشكلات البيئية، والمحلية، والعالمية، وإسهامه فيها، وتفعيل دوره الرقابي، والمشاركة في اتخاذ القرار البيئي بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.(الغنام، ٢٠١٩، ١٨٨- ١٨٩)، وترسيخ السلوك الأخلاقي والمسئولية الذاتية على مستوى الأفراد والمؤسسات والمجتمعات نحو البيئة، وتفعيل السلوك البيئي الرشيد، وتعميق العلاقة السليمة مع النظم البيئية.(السويكت، ٢٠٢٢، ٤٣)

كما تهدف المواطنة البيئية العالمية إلى الاعتراف بالاختلاف والهويات المتعددة وتقويمها، وتدعيم إحساس الأفراد بالفخر، وغرس روح التضحية لصيانة كوكب الأرض وحمايته، وتنمية استعدادهم على تحمل المسؤولية تجاه أنفسهم والبشرية جمعاء، كذلك تطوير سلوكيات الاهتمام بالآخرين والتعاطف معهم ومع البيئة، واحترام التنوع، كما تهدف إلى تطوير الفهم للعمليات البيئية العالمية والوطنية والمحلية والقضايا المختلفة والمتنوعة المحيطة، وتطوير قيم العدل والتسامح والمهارات اللازمة لذلك، كذلك تطوير وتطبيق المهارات الأساسية مثل مهارات اتخاذ القرارات، وحل المشكلات والتفاوض، والتعرف إلى المعتقدات والقيم، كما تهدف إلى تأكيد السلوك السليم المتضمن بقيم المواطنة البيئية العالمية المنبثقة من قضاياها مثل: التغيرات المناخية، والاستدامة البيئية، والولاء والانتماء، والحرية والعدالة والمساواة، وتوفير المناخ الداعم لتنمية وعي الأفراد بمبادئ المواطنة العالمية، وممارسة مبادئها المنبثقة من قضاياها في البيئة التعليمية بشكل مقصود

من خلال برامج تدريبية مقصودة؛ ليتجاوزا الأطر النظرية والوعي السطحي إلى بيئة تتوافر فيها مقومات المشاركة الحقيقية.(العويد، ٢٠٢٤، ٥٦٦)

وفي ظل التطورات والتغيرات المعاصرة أصبحت المؤسسات التربوية والتعليمية مطالبة بالتركيز على إكساب الطلاب قيم ومهارات المواطنة البيئية العالمية والتركيز علي أهدافها والتي تتمثل في:

- المساواة بين المواطنين من خلال تدريب الطلاب علي احترام الاختلافات والتنوع الثقافي للناس (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، ٢٠١٥، ١٦).
- بناء الفرد القادر علي العمل وفق ثقافات مختلفة ويتجاوز الحدود العرقية والمعوقات ويستطيع تفهم وتقبل تاريخ الأمم والشعوب، وأن يمتلك معارف إقليمية، وجغرافية، وتاريخية عميقة تمكنه من التحليل والنقد والاستنتاج (أبو عليوة، ٢٠١٧، ١١٥).
- تعزيز السلام العالمي، وزيادة احترام القيم مثل: المساواة والعدالة واحترام الحقوق والحريات والبحث عن الحقيقة هو من فوائد هذا التعليم، وتمكين الفرد من المشاركة بفاعلية في حل المشكلات العالمية مثل: النزاعات بين الدول والحروب والفقر العالمي، والإيدز، والقدرة علي تخطي الحدود الجغرافية (Mohsen, 2014, 935)
- بناء الفرد القادر على تحمل المسؤلية العالمية تجاه القضايا العالمية، والمشكلات المتعلقة بالبيئة مع المشاركة في إيجاد حلول لها، ودعم قدرة الأفراد للتعامل مع الأزمات (علي، رضوان، إبراهيم، ٢٠٢٤، ٥٦٣).

وحدد Ariza et al. (2021, 4) أهداف المواطنة البيئية في حل المشاكل البيئية الحالية، ومنع المشاكل البيئية الجديدة، وتحقيق الاستدامة، وتطوير علاقات صحية مع الطبيعة، وممارسات الحقوق والواجبات البيئية، وتحقيق المشاركة النقدية والفعالة والمشاركة المدنية، وتعزيز العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

مما سبق يتضح أن المواطنة البيئية العالمية تشكل إطارًا تربويًا وأخلاقيًا يتكامل مع فلسفة التعليم المعاصر، ويعزز من قدرة المؤسسات التعليمية على تحقيق التميز في أدائها الأكاديمي والمهني. وفي هذا السياق، تبرز أهمية المواءمة بين أهداف المواطنة العالمية وبرامج STEM، بوصفها رافعة أساسية للتميّز المؤسسي، خاصة في ظل التحديات المتسارعة للعصر الرقمي والاقتصاد المعرفي.

كما تسعى المواطنة البيئية العالمية أيضًا إلى إعداد أفراد يمتلكون كفاءات متعددة الأبعاد، من بينها التفكير النقدي، والابتكار البيئي، والمسؤولية المجتمعية، وهي كفاءات تتقاطع جوهريًا مع مخرجات برامج STEM، فهذه البرامج لا تهدف فقط إلى تمكين الطلاب من المهارات العلمية والتقنية، بل تسعى كذلك إلى تنمية وعيهم بالقضايا البيئية والاقتصادية والإنسانية ذات الطابع الكوني، بما يعزز من التزامهم بدورهم كمواطنين عالميين فاعلين.

ثالثًا:أهمية المواطنة البيئية العالمية .

في ظل ما يشهده العالم من تطورات علمية وتكنولوجية متسارعة، تزايدت الحاجة إلى تطوير نظم التعليم بما يعزز من قدرة المتعلمين على التفاعل الإيجابي مع قضايا العصر، وقد ظهرت برامج STEM كأحد الاتجاهات التربوية الحديثة التي تدمج بين العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات في إطار تطبيقي تكاملي، يهدف إلى تنمية التفكير النقدي، والابتكار البيئي، وحل المشكلات.

ومع توسع تأثير هذه البرامج، تزايدت الدعوات إلى ربطها بمفاهيم المواطنة البيئية العالمية، باعتبار أن القضايا البيئية والعلمية والتقنية لم تعد حكرًا على حدود وطنية ضيقة، بل أصبحت تمتد إلى تحديات عالمية كالتغير المناخي، والأمن الغذائي، والصحة العامة، والعدالة التكنولوجية، وهنا تظهر أهمية تضمين بعد المواطنة البيئية العالمية في سياق تعليم STEM، بما يعزز من وعي الطلاب بدورهم كفاعلين في مجتمع عالمي مترابط، قادرين على توظيف المعرفة العلمية والتقنية في خدمة قضايا البيئة.

وتكمن أهمية المواطنة البيئية العالمية في تعميق الإحساس بالانتماء إلى مجتمع عالمي، و شعور مشترك بالإنسانية، ويساعد ذلك على تقوية المعرفة والمهارات، والقيم التي يحتاج إليها طلاب الجامعة؛ ليتمكنوا من المساهمة في عالم أكثر دمجًا، وعدلا، وسلامًا، واتخاذ قرارات واعية، والعمل من أجل التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين، ومساعدة الدارسين على أن يصيروا مسؤولين ومواطنين عالميين فاعلين في عالم يسوده السلام، وجعله في حالة استدامة.(خليل، وفتحي، ٢٠٢٤، ٣٤)

كما تتمثل أهمية المواطنة البيئية العالمية فيما يلي من أسباب:(سيد، وعبدالقادر، ٢٠٢٠، ٢٣٦٨)، (الحصيني، ٢٠١٩، ٤٧٢)

- التحديات البيئية المعاصرة وما تُحدِثه من تداعيات تفرض على الجامعات مسؤولية تنمية وعي طلابها بحقوق المواطنة البيئية العالمية ومسؤولياتها، وذلك من خلال البرامج التدريبية المقصودة التي تسهم في زيادة أمن واستقرار الوطن والمواطن، وتنمية الوعي بالمواطنة البيئية العالمية الفعّالة لمواجهة تلك التحديات.
- تدني وعي طلاب الجامعة بمبادئ المواطنة البيئية العالمية، وقضاياها المختلفة؛ مما قد يجعلهم متخلفين عن المشاركة في حل مشكلاته، والعمل على تطوير جودة الحياة فيه.
- تساعد المواطنة البيئية العالمية في اندماج الأفراد في المنظومة الدولية، وحركتها المتكاملة، ومصلحتها الكلية التي تعلو فوق الجميع.
- تساعد قضايا المواطنة البيئية العالمية المتعددة من خلال برامجها في تنمية المعارف، والقدرات، والقيم، والاتجاهات والمشاركة في خدمة البيئة، ومعرفة الحقوق والواجبات.
- تسهم المواطنة البيئية العالمية في تنمية القيم الأساسية، والمبادئ التي تركز عليها المجتمعات الإنسانية كافة، وتتمثل في: المحافظة على الموارد البيئية، والعدالة البيئية، والحرية، والمساواة؛ فتعترف بالتَّعدُّد العرقي، والعقائدي؛ عندئذ تتقدم مصلحة الأوطان على المصالح الخاصة للأفراد.
- تنامي اهتمام الأدبيات السياسية والوثائق الدولية والمحلية بالدور الذي يمكن أن تسهم به الجامعة في تنمية مبادئ المواطنة البيئية العالمية وقضاياها المختلفة لدى طلابها، ومن ثم فإذا تعلم طالب الجامعة كيف يحيا مواطنًا بيئيًا متفاعلًا واعيًا مشاركًا، فإن ذلك سوف يؤدي إلى أن يشارك بفاعلية في الحياة العامة؛ بحيث تصير المشاركة أسلوب حياة أكثر منها معلومات يتعلمها ويرددها.
- إن تنمية الوعي بقضايا المواطنة البيئية العالمية ضرورة دولية؛ لإعداد الفرد وفقًا للظروف والمتغيرات الدولية.

- تؤدي المواطنة البيئية العالمية إلى حفظ حقوق الأفراد وحرياتهم، وتحفزهم على تأدية الواجبات المطلوبة منهم تجاه العالم بأسره؛ من خلال تحملهم المسؤولية البيئية بسبب مشاركتهم في إدارة الشئون المجتمعية التي تخص مصالح البشر.

وقد أشارت عديد من البحوث والدراسات إلى أهمية تنمية الوعي بأبعاد المواطنة البيئية العالمية والهوية ومنها (Goren & Yemini, 2017) و(Katzarska & Iva, 2018) و (الشامسي، ٢٠٢٢) وتتمثل أهمية تعليم المواطنة البيئية العالمية لأنها تمكن المتعلمين من:

- تطوير فهم الأفراد للحقوق والمسؤوليات والقضايا البيئية العالمية من خلال تعزيز فهم الأفراد للحقوق الإنسانية والمسؤوليات تجاه القضايا البيئية العالمية
- التوعية بالعلاقات بين الأنظمة والعمليات البيئية العالمية والوطنية والمحلية من خلال زيادة الوعي بالقضايا البيئية والمشكلات العالمية المعاصرة، ونشر الوعي البيئي حول القضايا العالمية مثل الاستدامة البيئية، والتعاون الدولي والسلام، ودور الأفراد في تشجيع السلام ونبذ الحروب، تعزيز الفهم حول قضايا بيئية معاصرة والمشاركة في حل المشكلات البيئية المنتشرة في العالم.
- تنمية مهارات التواصل والحوار مع الآخر من خلال تشجيع الأفراد على بناء مهارات التواصل والحوار مع مختلف الثقافات، وغرس الإحساس بالمسؤولية تجاه القضايا البيئية العالمية والمحلية.
- الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي بتشجيع الأفراد على الاستفادة من الإنجازات العلمية والتكنولوجية الحديثة وتعزيز دور الأفراد في الاستجابة للتحديات البيئية العالمية باستخدام هذه الإنجازات.
- فهم القضايا البيئية الجديدة من خلال تعليم الأفراد كيفية فهم القضايا البيئية الجديدة وأهمية تحمل المسؤولية العالمية تجاهها وتحفيزهم على اتخاذ خطوات فعالة في الحفاظ على البيئة وحل مشكلاتها.

يتضح مما سبق تزايد أهمية المواطنة البيئية العالمية في ظل التحديات البيئية المتسارعة التي يشهدها العالم، مثل تغيّر المناخ، وتدهور التنوع البيولوجي، وتلوث الهواء والماء، والتصحر، إذ لم تعد القضايا البيئية محصورة ضمن حدود الدولة، بل أصبحت تتطلب وعيًا عالميًا وسلوكًا مسؤولًا يتجاوز المصالح القطرية نحو مصلحة الكوكب ككل.

رابعًا: مكونات المواطنة البيئية العالمية:

أشار Asah et al.(2018, 809) إلى أن المواطنة البيئية تتكون من أربعة جوانب، وهي:

١- الدعم والنشاط البيئي Environmental Advocacy and Activism : ويشير إلى مدى مشاركة الفرد في دعم ومناصرة القضايا البيئية.

٢- التطوع Volunteerism: عبارة عن تطوع الفرد في أعمال وأنشطة بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها.

٣- الثقافة البيئية Environmental Literacy: يبين بوضوح معلومات ومعارف الفرد بالقضايا البيئية وجهوده في التغلب عليها.

٤- المواطنة السياسية البيئية Political- Ecological Citizenship: عبارة عن التصرفات التي يقوم بها الفرد من أجل دعم القضايا والمشكلات البيئية.

يتضح مما سبق أن المواطنة البيئية العالمية تتضمن عديد من المكونات، وتمثل هذه المكونات نماذج سلوكية ومعرفية تعبّر عن مدى انخراط الطالب الجامعي في قضايا البيئة من

منظور عالمي، وهي ترتبط ببعضها بصورة متكاملة، مما يساعد في تحول الطالب من متلقي سلبي إلى مواطن بيئي عالمي نشط يدرك مسئولياته ويشارك بوعي في حماية البيئة.

كذلك تشتمل المواطنة البيئية العالمية على عديد من المستويات منها ما يلي: (مجاهد، وجمال الدين، ٢٠٢٢، ٨٧- ٨٨)

- **المستوى الشخصي والجماعي**: حيث يشارك أفراد الجماعة من خلال الحكومة والمجتمع المدني في أعمال المواطنة البيئية؛ كالمشاركة في حملات حماية البيئة، وتطبيق القوانين البيئية، وعلى المستوى الشخصي يمكن أن يقوم المواطن بأفعال واختيارات توثر على البيئة ولها عواقب بيئية، وترشيد استهلاك الطاقة، واختيار الخدمات والبضائع التي لها تأثير منخفض على البيئة.
- **المستوى المحلي والعالمي**: فالمشكلات البيئية ليس لها حدود فما يحدث في دولة ما قد يؤثر على العالم، كمشكلة التغيرات المناخية، والتي تؤثر على كوكب الأرض بأكمله، ومثل هذه المشكلات تتطلب مواطنًا يمتلك المسئولية والالتزام نحو البيئة على المستويين المحلي والعالمي، والإحساس بالانتماء ليس فقط محليًا، ولكن انتماء للجنس البشري بأكمله، أي يمتلك مواطنة بيئية عالمية.
- **العمل من أجل الحاضر والمستقبل:** تعمل المواطنة البيئية العالمية على توفير حياة أفضل للأجيال الحالية والقادمة، وذلك بتحقيق العدالة البيئية للأجيال من خلال الصيانة والاستدامة البيئية ومواردها.
- **الموازنة بين الحقوق والوجبات:** حيث تتضمن الحق في العيش في بيئة نظيفة، والحصول على ماء نظيف، وتتضمن واجباته نحو صيانة البيئة، وخفض الأفعال التي تؤدي إلى عدم الاستدامة البيئية.

وأشار Berkowitz et al. (2005, 228) إلى أن هناك مكونات خمسة للمواطنة البيئية العالمية متداخلة ومتشابكة مع بعضها البعض، وهي كما في الشكل التالي:

شكل رقم (٢) مكونات المواطنة البيئية

من إعداد الباحث

- **محو الأمية البيئية Ecological Literacy:** فهم النظم البيئية الرئيسة باستخدام التفكير البيئي السليم، مع فهم طبيعة العلوم البيئية وتفاعلها مع المجتمع.
- **محو الأمية المدنية Civics Literacy**: فهم النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الرئيسة باستخدام مهارات التفكير النقدي المطلوبة.
- **الوعي بالقيم Values Awareness:** الوعي بالقيم الشخصية فيما يتعلق بالبيئة، والقدرة على ربط هذه القيم بالمعرفة والحكمة العملية؛ لاتخاذ القرارات والتصرف.
- **الفعالية الذاتية Self- Efficacy:** امتلاك القدرة على التعلم والتصرف فيما يتعلق بالقيم والمصالح الشخصية في البيئة.
- **الحكمة العملية Practical Wisdom:** امتلاك الحكمة العملية والمهارات اللازمة؛ لاتخاذ القرار والتصرف فيما يتعلق بالبيئة.

ويتبين مما سبق أن الجوانب التي تشتمل عليها المواطنة البيئية العالمية لا تعمل بمعزل عن بعضها، بل تتكامل في بناء شخصية الطالب الجامعي القادر على الفهم بيئيًا على المستوبين المحلي والعالمي، مما يساعد في ترسيخ القيم العالمية ، وإتاحة الفرص للتطوع البيئي والمشاركة المجتمعية تجاه القضايا البيئية.

وبالتالي تُعد المواطنة البيئية العالمية من الركائز التربوية المهمة التي يجب غرسها في نفوس طلبة مدارس STEM، لما لها من دور محوري في بناء جيل واعٍ بقضايا البيئة والمناخ، وقادر على المساهمة الفعالة في حلّ التحديات البيئية محليًا وعالميًا.

خامسًا- أسس المواطنة البيئية العالمية:

توجد مجموعة من الأسس التي يجب مراعاتها عند بناء المواطنة البيئية العالمية لدى الطلبة؛ كي يتم تحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ومن هذه الأسس (فاضل، ٢٠٢٢، ٢٦٠):

- يجب أن تشمل حقوق المواطنة أجيال المستقبل، الذين لا يزالون الآن أطفالاً خاصة حقوق التعليم والرفاهية.
- النظر إلى المواطنة البيئية العالمية بتعابير المسئولية عن الطبيعة، والتأكيد على وجوب اشتراك المواطنين مع الخبراء في تقييم المخاطر البيئية، وما يجب عمله لمقاومتها، وتوجيه الانتباه للمستوى القومي والدولي، واقتراح برلمانات، وحملات إعلامية؛ للتأثير في المواطنين في خياراتهم البيئية.

كما تعتمد المواطنة البيئية العالمية على مجموعة من الأسس وهي: (تومي، ٢٠٢٣، ٢٤٧)

- ضرورة تصحيح المفاهيم البيئية السائدة لدى المواطنين، وتعديل المعتقدات والأفكار البيئية الخاطئة، ومعالجة أساس المشاكل للسوكيات السلبية الناجمة عن غياب مفهوم المواطنة البيئية العالمية.
- محاولة اكتساب المواطنين المهارات كالآليات السليمة والمفيدة التي تسهم في المحافظة والإصلاح البيئي من أجل التنمية المستدامة.
- تحسين السلوك البيئي المتبع في الحياة العامة أثناء التعامل مع البيئة.
- السعي لتجنب الأضرار البيئية قبل نشوئها، والمطالبة بإثبات عدم وجود أضرار بعيدة المدى للأنشطة البيئية المقترحة.
- الإسهام في رفع مستوى المعرفة الثقافية البيئية العامة للأفراد؛ لتحفيزهم على المشاركة في اتخاذ القرارات، ووضع الحلول المعنية بالشئون البيئية التنموية.

وأضاف عمارة (٢٠٢٠، ٤٥) مجموعة من الأسس التي ترتكز عليها المواطنة البيئية العالمية مثل تصحيح المفاهيم البيئية السائدة، وتعديل المعتقدات والأفكار البيئية الخاطئة، ومعالجة أساس المشكلات للسلوكيات السلبية الناجمة عن غياب مفهوم المواطنة البيئية العالمية، وتحسين السلوك البيئي المتبع في الحياة العامة أثناء التعامل مع البيئة، كذلك رفع مستوى الثقافة البيئية العامة لتحفيز الطلاب على المشاركة في اتخاذ القرارات ووضع الحلول المعنية بالشؤون البيئية والتنموية.

ويتضح مما سبق أن المواطنة البيئية العالمية من المرتكزات الحيوية التي ينبغي أن تتكامل مع برامج STEM، نظرًا لما توفره هذه البرامج من فرص فريدة لتعزيز وعي المتعلمين بالقضايا البيئية على المستويين المحلي والعالمي، وترتكز أسس المواطنة البيئية العالمية على جملة من المبادئ التي تشمل: الوعي البيئي، والمسؤولية الأخلاقية، والمشاركة المجتمعية، والتفكير النقدي العالمي، ومن هذا المنطلق، فإن دمج هذه الأسس ضمن برامج STEM يعزز من دور التعليم في إعداد مواطنين قادرين على التصدي للتحديات البيئية الراهنة مثل التغير المناخي، ونضوب الموارد، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي.

وفي ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة والمجتمع العالمي، فإن ترسيخ المواطنة البيئية العالمية في برامج STEM لا يقتصر فقط على اكتساب المهارات التقنية، بل يتطلب أيضًا بناء وعي كوني شامل يرتكز على العدالة البيئية، والتضامن العالمي، والاحترام المتبادل بين الإنسان والبيئة، ومن هنا، يُعد دمج أسس المواطنة البيئية ضمن برامج STEM ضرورة تربوية وتكوينية تعزز من إعداد أجيال قادرة على بناء مستقبل مستدام.

سادسًا- مداخل تنمية المواطنة البيئية العالمية:

توجد عديد من المداخل التي يمكن أن تسهم في تنمية المواطنة البيئية العالمية، يمكن توضيحها من الشكل التالي:

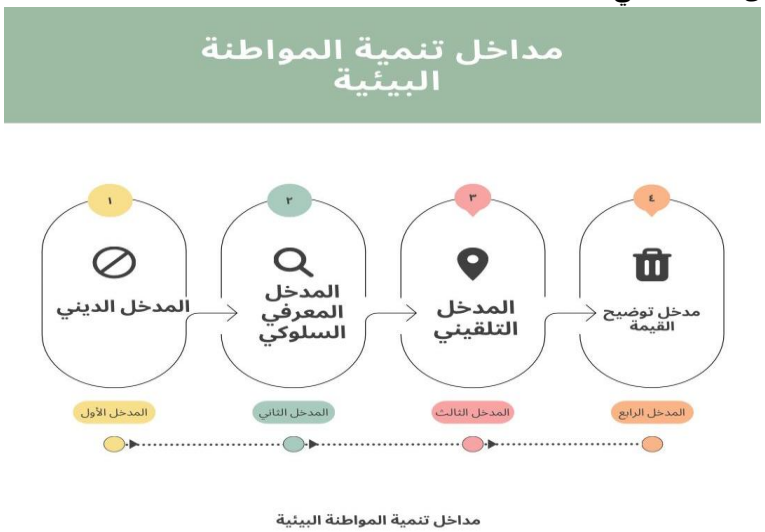

شكل رقم (٣) مداخل تنمية المواطنة البيئية

من إعداد الباحث

وفيما يلي عرض لهذه المداخل بشئ من التفصيل:

١- المدخل الديني:

اهتم الإسلام البيئة والمواطنة البيئية بكل جوانبها اهتمامًا كبيرًا باعتبارها نظامًا متوازنًا ومتناسقًا وفق ضوابط واضحة ومحددة وبنظام دقيق، قال تعالى في وصف البيئة: ﴿صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (النمل، ٨٨)؛ فالإسلام بتعاليمه وتوجيهاته له السبق في وضع القواعد الاجتماعية، والتشريعات القانونية والأخلاقية التي تضمن سلامة البيئة، والمحافظة عليها، واستدامتها وجمالها، وفي إطار المفهوم الإسلامي للمواطنة البيئية الذي يشمل الكون بأسره، يلزم الإسلام المسلمين بمواجهة المخاطر، والكوارث البيئية ليس على المستوى المحلي والإقليمي فحسب، بل وعلى المستوى العالمي، وأهمية التصور الإسلامي للبيئة تكمن في ثبات المبادئ التي يرتكز عليها، وقدسية مصدره، فضلاً عن ارتباطه بعقيدة المسلم، وتكوينه الوجداني والقيمي؛ فالممارسات البيئية الصحيحة كإماطة الأذى عن الطريق كما أخبرنا الرسول صل الله عليه وسلم ترتبط بالتعاليم، والتوجيهات والأوامر الإسلامية التي يثاب فاعلها باعتبارها شعبة من شعب الإيمان.(السويكت، ٢٠٢٢، ٤٦)

وفي السنة النبوية يقول ﷺ:" الإيمان بضع وسبعون، أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من شعب الإيمان" (رواه البخاري، حديث رقم ٩، ١٢)، وكذلك عدم الإسراف في استخدام الماء حتى في العبادات، مهما كانت غزارة المصدر، فعن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي صل الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال: ما هذا السرف ياسعد؟ قال: أفي الوضوء سرف؟ قال: نعم، وإن كنت على نهرٍ جارٍ. (رواه أحمد في مسنده، حديث رقم ٧٠٦٦، ٦٣٧)

فقد أولت العقيدة الإسلامية اهتمامًا بالغًا بالبيئة، وحرصت على أن يعيش الإنسان في بيئة نظيفة ومتوازنة تضمن له الصحة والاستقرار. وقد تجلّى هذا الاهتمام من خلال مجموعة من القواعد والتوجيهات والمبادئ التي وردت في النصوص الشرعية، والتي تهدف إلى حماية البيئة وصون عناصرها من العبث والإفساد. كما اشتملت التعاليم الإسلامية على قيم وآداب ترسّخ في النفوس وعيًا بيئيًا وسلوكًا مسؤولًا، يُسهم في تشكيل ثقافة عامة تقوم على احترام الطبيعة، والتعامل الرشيد مع مواردها، والمحافظة على توازنها بما يحقق الخير للفرد والمجتمع.

واعتبر الإسلام حماية البيئة أمانة في أعناق الجميع يتحمل وزر التقصير في أدائها أمام الله تعالى، وقد وضع منهجًا متكاملاً؛ للحفاظ عليها أرضًا وسماءً وهواءً وماءً ونباتًا وأحياءً وجمادًا؛ حتى تظل مصدر خير وفير واستقرار وسعادة للإنسان في كل زمان ومكان، وقد ترجم الفقه الإسلامي هذه القواعد والأحكام إلى ممارسات عملية، فقد استقر في الفقه الإسلامي أن الاستخدام لموارد البيئة شرطه السلامة وعدم الإضرار بالآخرين. (عيسى، ٢٠١٨، ١٤٧-١٤٨)

ومن هذا المنطلق، يمكن الاستفادة من المدخل الديني كوسيلة فعّالة في تعزيز الوعي البيئي لدى الأفراد، وذلك من خلال ترسيخ القيم والمبادئ المستمدة من التعاليم الدينية، بما يُسهم في تنمية البُعد المعرفي والوجداني لديهم تجاه قضايا البيئة. ويساعد هذا التوجه في غرس الدوافع الذاتية التي تقود إلى تبنّي سلوكيات بيئية إيجابية نابعة من قناعة داخلية، تُفضي إلى احترام البيئة وحمايتها من الأذى والتلوث.

٢- المدخل المعرفي السلوكي:

يُعد المدخل المعرفي السلوكي أحد المداخل الذي يسعى إلى تغيير تفكير الفرد بحيث يمتنع عن الأفكار السلبية، فمصطلح معرفي يشير إلى النشاط العقلي المتصل بالتفكير، وما يرتبط من تذكر واستدلال وحكم ووعي للعالم الخارجي، أما سلوكي فينظر لها على أنها متعلمة من البيئة التي يعيشها

الفرد دون النظر إلى العوامل الداخلية، ويستهدف المدخل السلوكي تعديل أنماط التفكير الخاطئة للفرد وإكسابه أخرى صحيحة وأكثر كفاءة. (أبو زيد، ٢٠٢١، ٤١- ٤٢)

ومن أهم أساسيات المدخل السلوكي في التنمية الاستدلال من خلال السلوك الخارجي على النشاط العقلي الداخلي للفرد من تذكر واستدلال، وإدراك بالبيئة الخارجية، والأفكار والمعتقدات نحوها، وتوظيفها والتحكم فيها لتعديل سلوكه تدريجيًا، مما يؤدي إلى مساعدة الفرد، وبناء أفكاره وتطوير مهاراته المعرفية، وتدعيم ممارساته وسلوكياته، ومن ثم إحداث تغييرات جوهرية في نظرته لنفسه والعالم الخارجي الحالي والمستقبلي.(السويكت، ٢٠٢٢، ٤٧)

وبالتالي يمكن توظيف المدخل المعرفي السلوكي بوصفه إطارًا منهجيًا لفهم المعارف والتصورات البيئية التي يحملها الفرد، والعمل على توجيهها نحو تصحيح السلوكيات البيئية غير السوية، وتعزيز السلوكيات الإيجابية المرتبطة بحماية البيئة. ويسهم هذا التوظيف في إعادة تشكيل الاتجاهات البيئية لدى الفرد، وترسيخ القيم الداعمة للبيئة في وعيه وسلوكه، بما يؤدي إلى تبني ممارسات بيئية مسؤولة، والالتزام بها بدافع ذاتي نابع من الإيمان بأهمية الحفاظ على البيئة وسلامتها.

٣- المدخل التلقيني:

هناك مدخل آخر بالإضافة إلى المداخل السابقة، يمكن توظيفه في تنمية المواطنة البيئية العالمية للطلاب خاصة الجانب المعرفي، وهو المدخل التلقيني.

ويقوم هذا المدخل على أساس توجيه الطلاب لاختيار قيم محددة، وذلك من خلال سلسلة من الإرشادات التي تبين لهم الصواب والخطأ والتعزيز الإيجابي والسلبي للسلوكيات، مع عرض نماذج لسلوكيات أو لعب أدوار تركز على قيم معينة. (الجلوي، ٢٠٢٣، ٤٧)

ويتم في هذا المدخل نقل المعارف البيئية إلى الفرد بشكل مباشر من خلال تقديم التعليمات والإرشادات المتعلقة بعناصر البيئة، وقضاياها، وسبل حمايتها، وذلك باستخدام مناهج تعليمية معدّة مسبقًا، وعلى الرغم من سهولة تطبيقه، إلا أن فاعليته تبقى محدودة، خاصة عندما تصطدم المعلومات المقدمة بسلوكيات بيئية سلبية مترسخة في المجتمع أو بعادات موروثة يصعب تغييرها بالأسلوب التلقيني وحده.

ومما يزيد من المدخل التلقيني في تنمية المواطنة البيئية، أنه لا غنى بالنسبة إلى المداخل المختلفة الأخرى، حيث تتطلب المداخل الأخرى قاعدة معرفية للقيام عليها، ويعد المدخل التلقيني أفضل المداخل للوفاء به، وفي الوقت نفسه فإن الاعتماد عليه وحده لتنمية المواطنة البيئية لا يجدي؛ لأن تنمية الجانب المعرفي وحده لا يفي بالغرض المطلوب في تنمية المواطن البيئية العالمية التي تحتاج إلى تنمية الجانب الوجداني والسلوكي كذلك. (السويكت، ٢٠٢٢، ٤٩-٥٠)

٤- مدخل توضيح القيمة:

يستند هذا المدخل على الجانب الانفعالي في الشخصية الإنسانية، ويقوم على افتراض أن الاهتمام بالقيم الخلقية يجب أن يكون موجهًا نحو مساعدة الطلاب على استيضاح قيمهم الشخصية بدلاً عن تلقينهم مجموعة من القيم، ومن ثم يكتسب الطلاب قيمهم بصورة وظيفية من خلال المرور بخبرات تعليمية مباشرة من شأنها تشجع الطلاب وتساعدهم على تعرف قيمهم والتفكر حولها في مواقف الحياة المختلفة، مما يمكنهم من الاختيار السليم للبدائل التي تعرض له في مواقف الحياة المختلفة.(وزة، ٢٠١٧، ٢٤٦)

ويتميّز هذا التوجه بقدرته على إحداث تغيير داخلي مستدام في سلوك الطالب، نظرًا لأنه قائم على الاقتناع الشخصي، لا الامتثال الخارجي، كما يُعزز من مهارات التفكير النقدي واتخاذ القرار الأخلاقي، إذ يُتاح للطالب ممارسة حرية الاختيار بين البدائل المتاحة، في ضوء وعيه الذاتي

بقيمه ومعتقداته، ويُسهم هذا التمكين في بناء شخصية مستقلة، قادرة على التفاعل الواعي مع القضايا المجتمعية والبيئية، وهو ما يتفق مع توجهات التربية المعاصرة التي تسعى إلى إعداد مواطنين مسؤولين أخلاقيًا وفاعلين في مجتمعاتهم.

وبالتالي يتضح أن المواطنة البيئية العالمية تُعد مفهومًا محوريًا في مسار التنمية المستدامة، حيث تجمع بين الوعي البيئي، والمسؤولية الاجتماعية، والعمل الجماعي على مستوى محلي وعالمي، فهي لا تقتصر على مجرد الحفاظ على البيئة، بل تتجاوز ذلك إلى تعزيز السلوكيات الإيجابية التي تسهم في حماية الموارد الطبيعية، وتقليل التلوث، ومواجهة التغيرات المناخية من منظور عالمي مشترك.

ويتطلب ترسيخ هذا المفهوم تنمية وعي الأفراد بعلاقة الإنسان بالبيئة، ودور كل فرد في الحد من التدهور البيئي، بغض النظر عن الحدود الجغرافية أو الانتماءات الثقافية. فالمواطنة البيئية تعني الالتزام بالسلوكيات المستدامة في الحياة اليومية، والمشاركة في الحلول البيئية، والدعوة إلى سياسات عادلة بيئيًا، بما يعكس انتماءً حقيقيًا لكوكب الأرض.

كذلك في ظل التحديات البيئية المتزايدة، تبرز الحاجة إلى تعزيز المواطنة البيئية داخل المؤسسات التعليمية والمجتمعات، من خلال التعليم والتوعية والمشاركة الفاعلة، حتى يصبح السلوك البيئي الإيجابي جزءًا من ثقافة الإنسان ووعيه ومسؤوليته نحو الأجيال القادمة.

ثالثًا- إجراءات البحث الميدانية، وتفسير نتائجها:

يتضمن هذا الجانب استعراض أهداف الجانب الميداني للبحث، وأداة البحث، وكيفية إعدادها، وعينة البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث، وعرض نتائجه ومناقشتها.

أ- أهداف الجانب الميداني للبحث:

تهدف إجراءات البحث الميدانية إلى تعرف متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية.

ب- أداة البحث الميدانية:

الاستبانة:

استخدم الباحث استبانة تم إعدادها في ضوء الإطار النظري للبحث والدراسات السابقة، وقد تم تطبيقها على عينة ممثلة من أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس ببرنامج STEM من كلية التربية والعلوم والهندسة والصيدلة بجامعة أسيوط قوامها (١٠٧) عضوًا؛ وذلك بغرض تعرف متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM بكلية التربية جامعة أسيوط في ضوء المواطنة البيئية العالمية.

اشتملت هذه الاستبانة في صورتها النهائية على ستة محاور، تم توزيعها كما يلي:

- **المحور الأول**: القيادة والحوكمة البيئية، ويتضمن (٧) عبارات.
- **المحور الثاني:** التوجه الاستراتيجي البيئي، ويتضمن (٦) عبارات.
- **المحور الثالث**: البرامج الأكاديمية، ويتضمن (٦) عبارات
- **المحور الرابع**: البنية التحتية الخضراء، ويتضمن (٦) عبارات.
- **المحور الخامس**: الموارد البشرية الخضراء، ويتضمن (٦) عبارات.
- **المحور السادس:** الهوية البيئية العالمية، ويتضمن (٦) عبارات.

وقد استخدم الباحث مقياس "ليكرت الثلاثي" لقياس استجابات أفراد العينة لعبارات الاستبانة، وذلك كما هو موضح فى الجدول رقم (١):

جدول رقم (١) درجات مقياس ليكرت الثلاثى

الإجابة	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
الدرجة	٣	٢	١

١- اعتمد الباحث في التحقق من صدق الاستبانة على صدق المحتوى؛ حيث عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على عدد (١٣) من المحكمين من أساتذة كلية التربية ببعض الجامعات المصرية؛ وذلك لمعرفة وجهة نظرهم والاستفادة من ملاحظاتهم فيما احتوته الاستبانة من عبارات، ومدى ملاءمتها لتحقيق أهداف البحث الميدانية، ومدى ارتباط ومناسبة كل عبارة للمحور الذي تنتمي إليه، وبناء على الآراء التي تقدم بها السادة المحكمين تم تعديل بعض العبارات، وحذفت العبارات التى قلت عن نسبة ٩٠ % اتفاق.

٢- اعتمد الباحث في التحقق من ثبات الاستبانة على استخدام "معامل ألفا كرونباخ" Cronbach's Coefficient Alpha؛ حيث كانت النتائج كما فى الجدول التالى:

جدول رقم (٢) معاملات ثبات الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
القيادة والحوكمة البيئية.	٧	٠.٨٨٧
التوجه الاستراتيجي.	٦	٠.٩٣٢
البرامج الأكاديمية.	٦	٠.٩٤٣
البنية التحتية الخضراء.	٦	٠.٩١٨
الموارد البشرية الخضراء	٦	٠.٩٣٢
الهوية البيئية العالمية	٦	٠.٩٤٩
الاستبانة ككل	**٣٧**	٠.٩٨١

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V.22

ويتضح من الجدول السابق أن معامل ألفا "ألفا كرونباخ" الكلى للاستبانة بلغ (٠.٩٨١) وهو معامل مرتفع ومناسب لغرض البحث، كما تعتبر معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد مرتفعة أيضًا، ومناسبة لغرض البحث، وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية صالحة للتطبيق، بحسب مقياس نانلي والذي اعتمد ٠.٧٠ كحد أدنى للثبات

ج- مجتمع البحث وعينته:

تكونت عينة البحث من عينة ممثلة من **أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس لبرنامج STEM** من كليات التربية والعلوم والصيدلة حيث بلغت العينة (١٠٧) عضوًا، وذلك لتعرف متطلبات تحقيق التميز المؤسسي لبرامج **STEM** في ضوء المواطنة البيئية العالمية ، ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة.

جدول رقم (٣) **حجم عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس**

الكلية	المجتمع الاصلي	العينة	النسبة للمجتمع الأصلي
القائمين بالتدريس في برنامج STEM من كليات (التربية- العلوم- الصيدلة- الهندسة)	١٢٨	١٠٧	٨٣.٥٩

د- المعالجة الإحصائية:

بعد تطبيق الاستبانة على أفراد العينة استخدم الباحث أساليب الإحصاء الوصفى، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS. V. 26) حيث تم الاعتماد على ما يلي:

- مقاييس الإحصاء الوصفى Descriptive Statistic Measures: وذلك من أجل الإجابة على أسئلة البحث، وترتيب متغيرات البحث حسب أهميتها بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية.
- اختبار Cronbach's Alpha لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة.

ه- عرض تحليل نتائج البحث:

سيتم عرض وتحليل محاور الاستبانة بغية الإجابة على أسئلة البحث، حيث تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفى المتمثلة فى المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري (على مقياس ليكرت الثلاثى) لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات محاور الاستبانة، ويكون المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة عن كل عبارة من (١ – ١.٦٦) دالاً على مستوى (منخفض) من الأهمية، ومن (١.٦٧ – ٢.٣٣) دالاً على مستوى (متوسط)، ومن (٢.٣٤- ٣) دالاً على مستوى (مرتفع). ويلخص الجدول رقم (٤) ما تم ذكره سابقًا

جدول رقم (٤) الحدود الدنيا والعليا للمتوسط الحسابي

الدرجة	منخفض	متوسط	مرتفع
المتوسط الحسابي	١- ١.٦٦	١.٦٧ – ٢.٣٣	٢.٣٤ – ٣

١- بعد تحديد الحدود الدنيا والعليا للمتوسط الحسابي، سيتم تحديد اتجاهات أفراد العينة من أجل الإجابة على **السؤال الثالث: ما متطلبات تحقيق التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية؟**

وللإجابة على هذا السؤال سوف يقوم الباحث بتحليل النتائج كما يلي:

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات أفراد عينة البحث عن أبعاد المواطنة البيئية العالمية

م	محاور التميز المؤسسي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	مستوى الموافقة
١	**القيادة والحوكمة البيئية**	**٢.٧٢٥**	**٠.٣٧٠**	**٥**	**مرتفعة**
٢	**التوجه الاستراتيجي البيئي**	**٢.٧٦١**	**٠.٣٨٠**	**٢**	**مرتفعة**
٣	**البرامج الأكاديمية**	**٢.٧٦٦**	**٠.٣٧٨**	**١**	**مرتفعة**
٤	**البنية التحتية الخضراء**	**٢.٦٩١**	**٠.٤٤٤**	**٦**	**مرتفعة**
٥	**الموارد البشرية الخضراء.**	**٢.٧٣٣**	**٠.٣٩٢**	**٣**	**مرتفعة**
٦	الهوية البيئية العالمية	٢.٧٢٩	٠.٤٢٥	٤	مرتفعة
	المجموع	**٢.٧٣٤**	**٠.٣٦٣**	**-**	مرتفعة

أولاً- عرض النتائج الخاصة بالمحاور ككل:

يتضح من الجدول السابق رقم (٥) أن استجابات أفراد العينة على الاستبانة ككل أظهرت درجة مرتفعة من اتفاق العينة على أهمية هذه المحاور في تعزيز التميز المؤسسي لبرامج STEM في سياق دعم المواطنة البيئية العالمية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة البحث (٢.٧٣٤) وهو متوسط يقع ضمن الفئة (٢.٣٤ – ٣) لمقياس ليكرت الثلاثي، وهي الفئة التي تشير إلى الاستجابة المرتفعة، وهذا يدل على أهمية متطلبات التميز المؤسسي لديهم، وقد تعزى موافقة أفراد العينة بدرجة كبيرة على محاور التميز المؤسسي المقترحة لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية إلى إدراكهم العميق لأهمية هذه المتطلبات في الواقع الأكاديمي والتربوي، وإيمانهم بضرورة تبني المؤسسات التعليمية لها متمثلة في كلية التربية من أجل تحقيق جودة شاملة تتماشى مع التغيرات البيئية والتكنولوجية العالمية.

وبوجه عام تتفق هذه النتيجة مع ما انتهت إليه غالبية البحوث والدراسات السابقة؛ كدراسة Althuaini (2024, 193-220) والتي توصلت إلى مجموعة من المتطلبات لتحقيق التميز المؤسسي بجامعة حائل والتي تؤكد على قوة العلاقة بين مبادئ الحوكمة وتحقيق التميز المؤسسي، ودراسة محمود ، وإبراهيم (٢٠٢٤، ١-١١٦) والتي هدفت إلى طرح مجموعة من السيناريوهات لتدعيم مسارات التحول نحو الجيل الرابع للجودة بالجامعات المصرية لتحقيق التميز المؤسسي.

كما يتبين من الجدول السابق رقم (٥) أنه توجد فروق في المتوسطات الحسابية لدرجة ممارسة الطلاب بجامعة أسيوط وفقًا لمحاور التميز المؤسسي لبرامج STEM؛ حيث جاء في المرتبة الأولى محور البرامج الأكاديمية وحصل على متوسط حسابي (٢.٧٦٦) ويعكس درجة موافقة كبيرة، يليه محور التوجه الاستراتيجي البيئي وحصل على متوسط حسابي مقداره (٢.٧٦١) ويعكس درجة موافقة كبيرة، وجاء في المرتبة الثالثة محور الموارد البشرية الخضراء وحصل على متوسط حسابي مقداره (٢.٧٣٣) ويعكس درجة موافقة كبيرة، وجاء في المرتبة الرابعة محور الهوية البيئية العالمية وحصل على متوسط حسابي مقداره (٢.٧٢٩) ويعكس درجة موافقة كبيرة،وجاء في المرتبة الخامسة محور القيادة والحوكمة البيئية وحصل على متوسط حسابي مقداره (٢.٧٢٥) ويعكس درجة موافقة كبيرة، وأخيرًا جاء محور البنية التحتية الخضراء في المرتبة السادسة وحصل على متوسط حسابي مقداره (٢.٦٩١) ويعكس درجة موافقة كبيرة، وهذا يؤكد على أن أفراد العينة مدركين بدرجة كبيرة لأهمية متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية خاصة في ظل التحديات البيئية الراهنة، وما تفرضه من مسئوليات على المؤسسة الجامعية في إعداد خريجين قادرين على التفاعل مع قضايا الاستدامة البيئية والانخراط في الاقتصاد الأخضر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو المجد(٢٠٢٢) والتي أكدت على ضرورة سعي الجامعة نحو التميز المؤسسي من خلال بدائل استراتيجية، ودراسة بكر(٢٠١٩) والتي هدفت إلى وضع آليات لتحقيق التميز المؤسسي بالجامعات الخاصة.

ثانيًا- عرض النتائج الخاصة باستجابات أفراد العينة الخاصة بعبارات كل محور: وذلك كما يلي:

- النتائج الخاصة بالمحور الأول " القيادة والحوكمة البيئية".
- النتائج الخاصة بالمحور الثاني " التوجه الاستراتيجي البيئي".
- النتائج الخاصة بالمحو الثالث " البرامج الأكاديمية "
- النتائج الخاصة بالمحور الرابع " البنية التحتية الخضراء ".
- النتائج الخاصة بالمحور الخامس " الموارد البشرية الخضراء ".
- النتائج الخاصة بالمحور السادس " الهوية البيئية العالمية".

(١) تحليل اتجاه عبارات محور القيادة والحوكمة البيئية:

جدول رقم (٦)
المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات محور القيادة والحوكمة البيئية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة
١	تبني القيادة الأكاديمية رؤية مؤسسية واضحة تدعم قضايا البيئة والاستدامة.	٢.٧٥٠	٠.٤٥٨	٢	مرتفعة
٢	وجود سياسات داخلية تدعم دمج المواطنة البيئية في برامج STEM.	٢.٧٤٨	٠.٤٧٧	٣	مرتفعة
٣	تفعيل دور القيادة في دعم شراكات بيئية مبتكرة في برامج STEM	٢.٧٥٧	٠.٤٥٢	١	مرتفعة
٤	تخصيص ميزانيات لمبادرات بيئية داخل برامج STEM	٢.٦٦٤	٠.٥١٢	٧	مرتفعة
٥	اتخاذ قرارات إدارية تعزز من ثقافة الاستدامة البيئية في التعليم.	٢.٧٤٨	٠.٤٣٦	٣	مرتفعة
٦	تبني نماذج حوكمة تدعم الشفافية في إدارة الموارد البيئية	٢.٧٠١	٠.٤٨٠	٦	مرتفعة
٧	توقيع بروتوكولات تعاون مع منظمات دولية مختصة بالبيئة	٢.٧١٠	٠.٥٣٢	٥	مرتفعة
المحور ككل		٢.٧٢٥	٠.٣٧٠	مرتفعة	

يتضح من الجدول السابق رقم (٦) أن استجابات أفراد العينة على عبارات محور " القيادة والحوكمة البيئية " جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة البحث (٢.٧٢٥) بإنحراف معياري ٠.٣٧٠، وهذا يؤكد على وجود وعي واضح لدى القيادات الأكاديمية في برامج STEM بكلية التربية بأهمية تبني مبادئ القيادة البيئية والحوكمة المستدامة، كما يدل على تفعيل ممارسات قيادية تعزز من دمج البعد البيئي في السياسات والإجراءات المؤسسية، بما يدعم توجهات البرنامج بما يحقق التميز المؤسسي له.

وجاءت كل عبارات المحور مرتفعة تراوحت متوسطاتها من (٢.٧٥٧) إلى (٢.٦٦٣) وقد تعزى هذه النتيجة إلى وجود إجماع واسع لدى أفراد العينة على أن تلك العبارات تُعد من المتطلبات الجوهرية والأساسية لتحقيق التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية، وتؤكد هذه النتيجة أن القيادة الواعية بقضايا البيئة والاستدامة تُعد ركيزة محورية في بناء التميز المؤسسي، وأن تعزيز أدوار القيادة البيئية والحوكمة الرشيدة في برامج STEM يمثل شرطًا أساسيًا لتحقيق التكامل بين البعد الأكاديمي والبعد البيئي العالمي، وبالتالي يتبين صعوبة تحقيق التميز المؤسسي دون وجود قيادة تتسم بالاستشراف الاستراتيجي، والقدرة على بناء شراكات بيئية مبتكرة، وتبني أنماط الحوكمة الرشيدة التي تضمن الشفافية والمساءلة البيئية، كذلك ضرورة أن تكون القيادة الأكاديمية قادرة على تحويل التوجهات البيئية إلى سياسات وقرارات عملية، تتجسد في دعم المبادرات ودمج البعد البيئي في منظومة اتخاذ القرار التربوي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Alexander, s.,& Salas, R.(2021) والتي تؤكد أن القيادة التشاركية والحكومية الشاملة ترتبط ارتباطًا إيجابيًا في تميز المؤسسات، كذلك تشير إلى أن نماذج الحوكمة التي تشمل مختلف أعضاء هيئة التدريس تسهم في أداء بيئي أفضل، وتعزز من مشاركة الجامعة في برامج الاستدامة، ودراسة Sa`, C. M.,& serpa, S(2021) والتي توضح أن الحوكمة المؤسسية تُعد أحد الأعمدة الرئيسة في جهود إنشاء الحرم الأخضر، وتشدد على ضرورة اعتماد أطر مؤسسية واضحة، ومشاركة القوى المجتمعية، وتنظيمات رسمية تراعي الشفافية والمساءلة.

جدول رقم (٧)
المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات محور التوجه الاستراتيجي البيئي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة
٨	تضمين أهداف المواطنة البيئية في الخطط الاستراتيجية لبرامج.STEM	٢.٧٩٤	٠.٤٢٨	١	مرتفعة
٩	تطوير أهداف تعليمية تعزز السلوك البيئي الإيجابي لدى الطلاب.	٢.٧٩٤	٠.٤٠٦	١	مرتفعة
١٠	ربط التخطيط التعليمي لمواد STEM بأهداف التنمية المستدامة.	٢.٧٩٤	٠.٤٠٦	١	مرتفعة
١١	إشراك المعنيين في وضع خطط بيئية واضحة للبرنامج.	٢.٧٧٦	٠.٤٤١	٤	مرتفعة
١٢	وجود خطة زمنية لتطبيق مبادرات تعليمية بيئية.	٢.٧٠١	٠.٤٦٠	٦	مرتفعة
١٣	مراجعة دورية للخطة الاستراتيجية في ضوء المستجدات البيئية العالمية	٢.٧١٠	٠.٤٩٥	٥	مرتفعة
المحور ككل		٢.٧٦١	٠.٣٨٠	مرتفعة	

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) أن استجابات أفراد العينة على عبارات محور " التوجه الاستراتيجي البيئي" جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة البحث (٢.٧٦١) بإنحراف معياري ٠.٣٨٠، ما يعكس إدراكًا قويًا لدى أعضاء هيئة التدريس لأهمية هذا المحور كأحد الركائز الأساسية لتحقيق التميز المؤسسي في برامج STEM، ويشير ذلك إلى أن هناك قناعة واسعة بأن بناء استراتيجية مؤسسية واعية بالبيئة يُعد متطلبًا جوهريًا، يجب أن يتجسد في: وجود رؤية ورسالة مؤسسية تعكس التوجه البيئي للبرنامج، وصياغة أهداف استراتيجية واضحة تُراعي مبادئ الاستدامة والمواطنة البيئية، وإدماج قضايا البيئة العالمية ضمن التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وربط مخرجات البرنامج بأهداف التنمية المستدامة، مما يساعد في تحقيق التميز المؤسسي ورفع كفاءة برامج STEM في ضوء التوجهات العالمية.

وجاءت كل عبارات المحور مرتفعة تراوحت متوسطاتها من (٢.٧٩٤) إلى (٢.٧٠١) وقد تعزى هذه النتيجة إلى وجود إجماع واسع لدى أفراد العينة على التوجه الاستراتيجي البيئي لم يعد خيارًا فرعيًا، بل يمثل إطارًا حاكمًا لأداء المؤسسات الأكاديمية التي تسعى للتميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية، وبالتالي يتين أهمية تطوير سياسات تربوية طويلة المدى تُعزز من استدامة برامج STEM، ووجود دعم واسع للتطوير المستقبلي المستدام؛ لتصبح برامج STEM أكثر استجابة للتحديات البيئية العالمية، من خلال التوجه الاستراتيجي المتكامل، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Alshobaki, M,.& Abu Naser, S, (2016) والتي تؤكد أن القادة الذين لديهم حساسية عالية لتعرف نقاط الضعف والمشكلات والفرص والتهديدات التي تواجه المؤسسة، سوف تزداد فرص تنافسهم في البحث عن حلول لتلك المشكلات؛ ومن ثم تزداد فرص تحقيق التميز للمؤسسة ككل، ودراسة أبو جربوع (٢٠٢٢) والتي أوصت بضرورة اهتمام قيادة الجامعة باليقظة الاستراتيجية لما لها من أثر مهم في تعزيز التميز المؤسسي والاستفادة من تجارب الجامعات العالمية التي حققت التميز المؤسسي باستخدام اليقظة الاستراتيجية وإقامة الدورات التخصصية للعاملين في مختلف المستويات الإدارية لتعريفهم بأهمية اليقظة الاستراتيجية في تعزيز التميز المؤسسي.

جدول رقم (٨)
المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات محور البرامج الأكاديمية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة
١٤	تطوير مناهج STEM لتراعي قضايا البيئة والمناخ.	٢.٧٩٤	٠.٤٠٦	١	مرتفعة
١٥	استخدام أدوات تعليمية رقمية تدعم التفكير البيئي.	٢.٧٥٧	٠.٤٣٠	٤	مرتفعة
١٦	تحفيز البحث العلمي في مجالات STEM ذات البعد البيئي.	٢.٧٥٧	٠.٤٣٠	٤	مرتفعة
١٧	تشجيع الطلاب على تصميم مشاريع بيئية مبتكرة.	٢.٧٧٦	٠.٤١٩	٣	مرتفعة
١٨	مراعاة أهداف التنمية المستدامة في الخطط الدراسية.	٢.٧٨٥	٠.٤١٢	٢	مرتفعة
١٩	إقامة مسابقات ومعارض لعرض الأفكار البيئية الطلابية	٢.٧٢٩	٠.٤٦٧	٦	مرتفعة
المحور ككل		٢.٧٦٦	٠.٣٧٨	مرتفعة	

يتضح من الجدول السابق رقم (٨) أن استجابات أفراد العينة على عبارات محور " البرامج الأكاديمية" جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة البحث (٢.٧٦٦) بإنحراف معياري ٠.٣٧٨، مما يؤكد على أن أعضاء هيئة التدريس يجمعون على أن تطوير البرامج الأكاديمية يعد عنصرًا جوهريًا لتحقيق التميز المؤسسي في برامج STEM، وهذا يشير إلى أن الإدراك بأن التميز المؤسسي يبدأ من المحتوى الأكاديمي نفسه، وليس فقط من السياسات أو البنية التحتية، كذلك ضرورة مواءمة البرامج الأكاديمية مع التحديات البيئية المعاصرة، بحيث يصبح الطالب جزءًا فاعلًا في التغيير المستدام، وأيضًا الاقتناع بأن إصلاح المقررات وتحديثها هو شرط أساسي للارتقاء بالمؤسسة أكاديميًا وبيئيًا.

وجاءت كل عبارات المحور مرتفعة تراوحت متوسطاتها من (٢.٧٢٩) إلى (٢.٧٩٤) وقد تعزى هذه النتيجة إلى وجود إجماع واسع لدى أفراد العينة على أن دمج المفاهيم البيئية داخل المقررات والمناهج يُعد مطلبًا رئيسيًا لتحقيق التميز المؤسسي، وأيضًا أهمية مواءمة المقررات مع قضايا البيئة والمواطنة العالمية، كذلك الحاجة إلى مخرجات تعلم مستجيبة للتحديات البيئية، مما ينعكس على ثقافة الطالب تجاه قضايا البيئة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة AlAli, S., Alsoud, A. R., & Athamneh, B. (2023) والتي تشير إلى أن التعليم القائم على منهج STEM قادر وبفعالية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عملية التعلم، بما في ذلك الأبعاد البيئية العالمية، وتعزز هذه النتائج فكرة أن البرامج الأكاديمية ذات البعد البيئي المتكامل تُعد من المتطلبات الضرورية للتميز التعليمي المؤسسي، ودراسة Alkair, W., Elnaklah, R., & Alghamdi, A. (2023) •والتي تعرض نموذجًا يُظهر كيف يمكن دمج قضايا البيئة ضمن برامج STEM باستخدام نهج حل المشكلات، ويبرهن على تطوير قدرات الطلاب في التفكير البيئي التطبيقي، وتؤكد أن إدماج البعد البيئي في البرامج الأكاديمية يؤدي إلى تحسين فهم الطلاب لقضايا الاستدامة وتنمية مهاراتهم التطبيقية.

جدول رقم (٩)
المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات محور البنية التحتية الخضراء

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة
٢٠	اعتماد المؤسسة على تصميمات إنشائية تقلل من الأثر البيئي.	٢.٧٢٩	٠.٤٨٧	٢	مرتفعة
٢١	استخدام مصادر طاقة متجددة (مثل الطاقة الشمسية) في تشغيل مرافق المؤسسة.	٢.٦٢٦	٠.٦٣٧	٦	مرتفعة
٢٢	تطبيق نظمًا لإعادة التدوير وتقليل استهلاك الموارد.	٢.٦٥٤	٠.٥٦٨	٤	مرتفعة
٢٣	مراعاة المعامل والمختبرات لمعايير السلامة البيئية.	٢.٧٢٠	٠.٤٥١	٣	مرتفعة
٢٤	إنشاء حاضنات داعمة للمشروعات البيئية الخضراء.	٢.٦٥٤	٠.٥٥١	٤	مرتفعة
٢٥	توفير وسائل تعليم رقمية تقلل الاعتماد على الورق والموارد التقليدية	٢.٧٦٦	٠.٤٤٦	١	مرتفعة
المحور ككل		٢.٦٩١	٠.٤٤٤	مرتفعة	

يتبين من الجدول السابق رقم (٩) أن استجابات أفراد العينة على عبارات محور " البنية التحتية الخضراء" جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة البحث (٢.٦٩١) بإنحراف معياري ٠.٤٤٤، مما يؤكد على أن أعضاء هيئة التدريس متفقون حول أهمية أن تتوافر في المؤسسة التعليمية بنية تحتية خضراء بمعايير صديقة للبيئة، تدعم تطبيق برامج STEM المستجيبة لقضايا البيئة والمواطنة البيئية العالمية، هذه النتيجة تؤكد أن التميز المؤسسي لا يتحقق فقط بالقرارات والسياسات، بل يُترجم ماديًا من خلال بيئة جامعية خضراء متكاملة، وتعكس النتيجة اتجاهًا عالميًا متزايدًا يدعو إلى تحويل الجامعات إلى كيانات "خضراء"، وهو ما أقرّته عدة هيئات مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وتُظهر أن البنية التحتية الخضراء تُعد جزءًا من رسالة المؤسسة تجاه المجتمع والبيئة، لا مجرد وسيلة للراحة أو الخدمة.

وجاءت كل عبارات المحور مرتفعة تراوحت متوسطاتها من (٢.٦٢٦) إلى (٢.٧٦٦) وتدل نتيجة أفراد العينة على أن البيئة الجامعية (من مبانٍ، وإضاءة، وتهوية، ومصادر طاقة) يجب أن تُدار وفق معايير الاستدامة البيئية، لتكون داعمة للعملية التعليمية في برامج STEM، حيث تمثل البنية التحتية الخضراء إطارًا عمليًا يسهم في ترسيخ الممارسات البيئية لدى الطلاب، مثل إعادة التدوير، وتقليل البصمة الكربونية، والتحول للطاقة النظيفة، فالمساحات الخضراء، والمعامل الذكية، ومراكز الابتكار البيئي تُسهم في تحسين البيئة النفسية والتعليمية، وتعزز من الانخراط الطلابي في مشروعات STEM البيئية، لأن وجود مرافق وتجهيزات مستدامة يسهل تطبيق المناهج المعتمدة على البيئة والمجتمع، ويزيد من فاعلية الأنشطة التطبيقية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبدالجواد (٢٠٢٤) والتي هدفت إلى وضع رؤية مقترحة لتطبيق التعليم الأخضر بجامعة بني سويف في ضوء الإستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠، ودراسة عبدالحميد (٢٠٢٢) والتي أوصت بضرورة إطلاق برامج وطنية للتحول نحو التعليم الأخضر وفق خطة زمنية محددة، والتنسيق بين كافة الوزارات والهيئات المعنية بالتنمية المستدامة بالإضافة إلى دعم الشركات والمنظمات غير الحكومية لتجربة التعليم الأخضر.

جدول (١٠)
المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات محور الموارد البشرية الخضراء

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة
٢٦	تدريب أعضاء هيئة التدريس على دمج مفاهيم المواطنة البيئية في التدريس.	٢.٧٦٦	٠.٤٢٥	١	مرتفعة
٢٧	تطوير مهارات التدريس النشط المرتبط بالبيئة.	٢.٧٦٦	٠.٤٢٥	١	مرتفعة
٢٨	تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في مؤتمرات بيئية.	٢.٧١٠	٠.٤٥٥	٦	مرتفعة
٢٩	وجود آليات لتحفيز الكوادر المتميزة في التعليم البيئي.	٢.٧٢٠	٠.٤٧١	٣	مرتفعة
٣٠	الحاجة إلى بناء فرق عمل مؤهلة لتفعيل البعد البيئي في البرامج.	٢.٧٢٠	٠.٤٩١	٣	مرتفعة
٣١	دعم الأبحاث الأكاديمية في مختلف مجالات الاستدامة البيئية	٢.٧٢٠	٠.٤٥١	٣	مرتفعة
المحور ككل		٢.٧٢٩	٠.٤٢٥	مرتفعة	

يتبين من الجدول السابق (١٠) أن استجابات أفراد العينة على عبارات محور " الموارد البشرية الخضراء" جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة البحث (٢.٧٢٩) بإنحراف معياري ٠.٤٢٥، وتعكس النتائج قناعة أفراد العينة بأن التميز المؤسسي لا يمكن تحقيقه دون توافر أعضاء هيئة تدريس وفنيين وموظفين يمتلكون جدارات خضراء (مثل التفكير البيئي، القدرة على إدارة الموارد، تبني سلوكيات الاستدامة)، مما يشير إلى ضرورة وجود برامج تدريب وتأهيل موجهة للموارد البشرية لدمج قضايا البيئة في العملية التعليمية والبحثية والإدارية، كما تؤكد النتيجة على دعم التوجه نحو تمكين الكفاءات البشرية من قيادة المبادرات البيئية داخل برامج STEM والمشاركة في الشراكات البيئية والمجتمعية.

وجاءت كل عبارات المحور مرتفعة تراوحت متوسطاتها من (٢.٧١٠) إلى (٢.٧٦٦) وتدل نتيجة أفراد العينة على أن تؤكد على أن التمكين البشري البيئي شرط لتحقيق استدامة برامج STEM، كما تشير إلى أن وجود موارد بشرية خضراء يرفع من فاعلية البرامج الأكاديمية ويُسهم في تحويل المؤسسة إلى بيئة تعليمية مستدامة وملتزمة بالمسؤولية المجتمعية، كما تؤكد أن التعليم البيئي لا يكون فعالًا إلا إذا مارسه من يعلّمه، أي أن عضو هيئة التدريس يجب أن يكون قدوة في السلوك البيئي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة جمعة (٢٠١٩) والتي تناولت متطلبات استثمار رأس المال البشري كمدخل لتحقيق التميز المؤسسي، هذا الاستثمار الذي من شأنه أن يرقى بالمؤسسات ويحسن من مستويات تميزها في إطار التنافسية العالمية، كما اتفقت مع دراسة علي (٢٠٢١) والتي أكدت على ضرورة تنمية الكفايات البيئية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية في ضوء مداخل التنمية المستدامة، كما أوصت بتدريب الكوادر الأكاديمية على دمج القضايا البيئية في التعليم والبحث، كذلك دراسة المطيري (٢٠٢٠) والتي أكدت على دور الموارد البشرية الخضراء في دعم الجامعات المستدامة بالمملكة العربية السعودية، كما بينت أن الكفاءات البشرية هي حجر الزاوية في التحول البيئي المؤسسي.

جدول (١١)
المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ودرجة الأهمية لإجابات أفراد عينة البحث عن عبارات محور الموارد البشرية الخضراء

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	مستوى الموافقة
٣٢	ترسيخ مفهوم المواطنة البيئية العالمية لدى الطلاب.	٢.٧٢٠	٠٤٩١	٤	مرتفعة
٣٣	تشجيع الطلاب على متابعة القضايا البيئية العالمية والمشاركة فيها.	٢.٧٦٦	٠.٤٤٦	١	مرتفعة
٣٤	دمج القيم البيئية في مختلف المواد الدراسية.	٢.٧٠١	٠.٤٩٩	٦	مرتفعة
٣٥	تنمية مشاعر الانتماء والالتزام نحو البيئة العالمية لدى الطلاب.	٢.٧٢٩	٠.٤٦٧	٣	مرتفعة
٣٦	تنفيذ أنشطة تعزز القيم المشتركة للمواطنة البيئية (مثل التسامح، العدالة البيئية).	٢.٧٤٨	٠.٤٥٧	٢	مرتفعة
٣٧	عرض نماذج عالمية ملهمة في مجال حماية البيئة ضمن البرامج التعليمية.	٢.٧١٠	٠.٤٩٥	٥	مرتفعة
المحور ككل		٢.٧٢٩	٠.٤٢٥	مرتفعة	

يتضح من الجدول السابق (١١) أن استجابات أفراد العينة على عبارات محور " الموارد البشرية الخضراء" جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد عينة البحث (٢.٧٢٩) بإنحراف معياري ٠.٤٢٥، وتؤكد هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس يدركون أن البيئة لم تعد شأنًا محليًا فقط، بل قضية عالمية تتطلب إعداد خريجين بوعي بيئي عالمي، كما تشير إلى أن المقررات والأنشطة في برامج STEM أصبحت تتضمن موضوعات مثل التغير المناخي، العدالة البيئية، الأمن المائي والغذائي، وهي قضايا ترتبط بالمواطنة البيئية العالمية، كما تدل النتيجة على وجود اتجاه نحو غرس الشعور بالمسؤولية الجماعية لدى الطلاب والعاملين تجاه البيئة العالمية، وليس فقط المحلية أو الإقليمية، وهذا يعكس ضرورة تنمية السلوك البيئي لدى طلاب الجامعة، من خلال التربية البيئية المقصودة في البرامج والمناهج والأنشطة الدراسية، ونشر الوعي البيئي والحث على المشاركة البيئية بقوة، ومعرفة الحقوق والواجبات البيئية، وتشجيع الابتكار البيئي، ونشر ثقافة الاستدامة البيئية.

وجاءت كل عبارات المحور مرتفعة تراوحت متوسطاتها من (٢.٧٠١) إلى (٢.٧٦٦) وتدل هذه النتيجة على أن أفراد العينة يؤكدوا أن الهوية البيئية لم تعد مفهوماً فرعياً أو جانبياً، بل أصبحت عنصراً محورياً في تشكيل فلسفة التعليم STEM، كما أنها تدعم التوجه العالمي نحو إعداد مواطنين عالميين بيئيًا، لديهم وعي بيئي وقدرة على المشاركة في الحلول المستدامة، وتعزز أهمية دمج الأطر العالمية (مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة) في مناهج وممارسات التعليم الجامعي، مما يعكس إدراكاً عالياً من قبل أعضاء هيئة التدريس لضرورة تنمية وعي طلاب برامج STEM بالقضايا البيئية العابرة للحدود، وترسيخ مفهوم المواطنة البيئية العالمية، وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك توجهًا واضحًا نحو دمج هذه القيم في المحتوى التعليمي والممارسات الجامعية، بما يدعم التميز المؤسسي في ضوء المتغيرات العالمية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة إبراهيم ، وزهرة (٢٠٢٣) والتي أسفرت عن وجود أربعة متطلبات رئيسة؛ تمثلت في دور المقررات الجامعية في تربية المواطنة البيئية العالمية، والأنشطة الطلابية الإدارة الجامعية، وكذلك دور الأستاذ الجامعي في

تربية المواطنة البيئية العالمية، ودراسة Gaitán-Aguilar et al (2024) والتي تناولت مراجعة بحثية حول المواطنة العالمية والهوية بين طلاب التعليم العالي، والتي أكدت أن الشعور بالانتماء إلى "المجتمع البشري" العالمي يعزز قدرة الطلاب على فهم وتحليل القضايا البيئية العابرة للحدود، مما يدعم الهوية البيئية العالمية.

بناءً على ما سبق من عرض الإجراءات المنهجية التي اتبعها الباحث في الجانب الميداني للبحث، من حيث: الأهداف، والمنهج، والأدوات المستخدمة وخطوات إعدادها، ومجتمع وعينة البحث، وأساليب المعالجة الإحصائية، وأخيرًا عرض وتحليل نتائج البحث وتفسيرها، يتم وضع رؤية مقترحة لتمطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية، وذلك على النحو التالي:

رابعًا- رؤية مقترحة لتمطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية:

في ضوء الإطار النظري للبحث، وما تضمنه من مفاهيم للتميز المؤسسي، وأهدافه، وأهميته، وأبعاده، وكذلك المواطنة البيئية العالمية وأهدافها وأهميتها، ومتطلباتها، ومكوناتها، ومن خلال الإطار الميداني للبحث والذي كشف عن درجة موافقة كبيرة على متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM، تم صياغة الرؤية المقترحة؛ لتمطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية، وعلى ذلك يتناول هذا المحور: أهداف الرؤية المقترحة، ومنطلقاتها، ومجالاتها، وآلياتها، ومعوقات قد تواجه تنفيذ الرؤية المقترحة، وسبل التغلب عليها، وفيما يلي عرض ذلك:

١- أهداف الرؤية المقترحة:

تهدف الرؤية المقترحة إلى وضع مجموعة من المتطلبات التي تساعد على التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- **بناء نموذج قيادي مؤسسي بيئي** يدعم مبادئ الحوكمة البيئية والشفافية والاستدامة في مؤسسات STEM.
- **إرساء توجه استراتيجي بيئي** يدعم رسالة ورؤية المؤسسة في خدمة قضايا التنمية المستدامة.
- **إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية** في ضوء متطلبات المواطنة البيئية العالمية، وتكامل مفاهيم البيئة في المناهج والمقررات الرقمية.
- **تطوير البنية التحتية الخضراء** بما يُمكّن من تحقيق بيئة تعليمية رقمية آمنة ومستدامة داعمة للتعلم البيئي.
- **إعداد وتأهيل موارد بشرية خضراء** قادرة على دمج البُعد البيئي في الممارسات التعليمية والإدارية.
- **تنمية الهوية البيئية العالمية** لدى طلاب برامج STEM من خلال أنشطة ومبادرات رقمية تدعم الانتماء البيئي والوعي الكوني.

٢- منطلقات الرؤية المقترحة:

تستند منطلقات الرؤية المقترحة على التحليل المنهجي للإطار النظري للبحث، وما توصلت إليه نتائج البحث الميدانية حول أهمية متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة العالمية، والتي أشارت إلى درجة موافقة كبيرة في سياق الدراسات السابقة ذات الصلة، وذلك على النحو التالي:

- **التحول العالمي نحو الاستدامة البيئية**: يشهد العالم تحولًا متسارعًا في اتجاه دعم الممارسات البيئية المستدامة، مما يفرض على المؤسسات التعليمية، ولا سيما برامج STEM، تبني رؤى جديدة تدمج البُعد البيئي ضمن خططها الاستراتيجية.
- **دور برامج STEM في بناء الوعي البيئي**: تُعد برامج STEM من أكثر البرامج التعليمية ارتباطًا بالواقع العملي والتقني، وهو ما يجعلها بيئة مناسبة لغرس مفاهيم المواطنة البيئية وتوظيف الابتكار العلمي لحل المشكلات البيئية.
- **محدودية الرؤى المؤسسية البيئية في التعليم العربي**: كشفت عديد من الدراسات والتقارير التربوية عن وجود قصور في دمج القضايا البيئية والمواطنة العالمية ضمن البُنى المؤسسية والبرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العربية، مما يعزز الحاجة إلى رؤية تطويرية متكاملة.
- **نتائج الدراسة الميدانية الحالية**: أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من المتطلبات الأساسية التي ينبغي توافرها لتحقيق التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية، وهو ما استدعى بناء رؤية مقترحة تسعى إلى تفعيل هذه المتطلبات عمليًا.
- **توجهات وثائق وسياسات التعليم الدولية**: مثل أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وخاصة الهدف الرابع (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل)، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي)، والهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، وهي توجهات تؤكد على أهمية دمج قضايا البيئة والحوكمة في التعليم.

- أن تنمية المواطنة البيئية العالمية تقوم على إشراك أعضاء هيئة التدريس والقيادات والطلاب والمقررات في القضايا البيئية والتحديات المستقبلية التي تمس باستدامة النظام البيئي.
- أن المواطنة البيئية العالمية تهدف تكوين إنسان له الحقوق والواجبات والهموم والتطلعات نفسها في جميع أنحاء العالم دون تمييز.

٣- أسس الرؤية المقترحة:

تم بناء الرؤية المقترحة استنادًا إلى مجموعة من الأسس والمبادئ المعرفية المستمدة من نتائج الدراسة الميدانية، وتحليل المتغيرات الأساسية في البحث، وذلك على النحو التالي:

- **تحديد الأهداف المراد تحقيقها بوضوح**: فبناء الرؤية المقترحة يتطلب تحديد الأهداف المراد تحقيقها بوضوح، على أن تكون الأهداف نابعة ومتوافقة واحتياجات التميز المؤسسي لبرامج STEM.
- **ترتيب أولويات تحقيق الأهداف**: وذلك بناءً على الإمكانات المادية والبشرية والمعرفية، والعمليات المؤسسية اللازمة لتحقيقها.
- **الاعتماد على البيانات**: تنطلق الرؤية المقترحة من الاعتماد على البيانات والمعلومات والإحصاءات من خلال تحليل نتائج البحث الميداني في ضوء آراء عينة البحث في متطلبات التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية.
- أولوية متطلبات القيادة والحوكمة البيئية: أظهرت نتائج الدراسة أن القيادة البيئية الفعّالة تمثل أحد أهم المتطلبات المحورية للتميز المؤسسي في برامجSTEM ، مما يبرز الحاجة إلى إدماج الحوكمة البيئية كمرتكز أساسي في الرؤية المقترحة.

- الارتباط الوثيق بين التميز المؤسسي والمواطنة البيئية العالمية: بيّنت النتائج وجود علاقة قوية بين ممارسات التميز المؤسسي ومبادئ المواطنة البيئية، وهو ما يعكس أهمية تضمين مفاهيم الانتماء البيئي والمسؤولية العالمية في مكونات الرؤية.
- أهمية تفعيل بعض الأبعاد البيئية في البنية المؤسسية الحالية: أشارت نتائج البحث إلى أهمية تطبيق بعض المتطلبات في البنية التحتية الخضراء والموارد البشرية الخضراء، وهو ما دفع إلى اعتبارها مرتكزات أساسية يجب تعزيزها ضمن مكونات الرؤية.
- الحاجة إلى تطوير البرامج الأكاديمية وتكاملها مع القضايا البيئية: كشفت نتائج البحث عن أهمية دمج قضايا البيئة والمواطنة ضمن المحتوى الأكاديمي لبرامجSTEM ، وهو ما استدعى أن تركز الرؤية على تطوير المناهج والمقررات في هذا الاتجاه.
- أهمية الشراكة المجتمعية كمدخل للتميز البيئي المؤسسي: أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن الشراكة البيئية المجتمعية تُعد من المتطلبات الضرورية، مما يجعلها من الأسس الجوهرية التي ترتكز عليها الرؤية المقترحة.
- توجهات أفراد العينة نحو أهمية التوجه الاستراتيجي البيئي: عكست استجابات أفراد العينة إدراكًا عالياً لأهمية وجود استراتيجيات مؤسسية بيئية واضحة، ما عزز من مكانة هذا البُعد ضمن أسس الرؤية.

٤-آليات الرؤية المقترحة لمتطلبات تحقيق التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية:

يمكن تحديد الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل متطلبات الرؤية المقترحة لمتطلبات تحقيق التميز المؤسسي لبرامج STEM في ضوء المواطنة البيئية العالمية، وهي: القيادة والحوكمة البيئية، والتوجه الاستراتيجي البيئي، والبرامج الأكاديمية، والبنية التحتية الخضراء، والموارد البشرية الخضراء، والهوية البيئية العالمية، وذلك على النحو التالي:

(أ) في مجال القيادة والحوكمة البيئية، ويتطلب:

- إصدار لوائح تنظيمية داخل المؤسسات التعليمية تتضمن معايير الحوكمة البيئية في برامج STEM.
- تدريب القيادات الأكاديمية على مفاهيم الإدارة البيئية والحوكمة المستدامة.
- تبني نهج الشفافية والمشاركة في صنع القرار البيئي داخل البرنامج
- تشكيل وحدات قيادية معنية بالتخطيط البيئي المؤسسي داخل الكليات أو المدارس.
- دمج مؤشرات الأداء البيئي في تقييم القيادات التعليمية.
- توقيع مذكرات تفاهم مع مؤسسات دولية تُعنى بالتعليم البيئي.

(ب) في مجال التوجه الاستراتيجي البيئي، ويتطلب:

- تضمين البُعد البيئي ضمن الرؤية والرسالة المؤسسية لبرامج STEM.
- إعداد خطط استراتيجية خمسية تتبنى أهداف التنمية المستدامة وتترجمها لمؤشرات أداء.
- إنشاء وحدة متابعة وتقييم للخطط البيئية ضمن الهيكل الإداري للمؤسسة.
- بناء شراكات استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني البيئي، والهيئات الحكومية.
- توجيه الاستثمار المؤسسي نحو الابتكار البيئي والتكنولوجيا الخضراء.
- مواءمة الخطط التنفيذية لبرامج STEM مع أهداف التنمية المستدامة.

(ج) في مجال البرامج الأكاديمية، ويتطلب:

- تطوير المناهج والمقررات الدراسية لبرامج STEM لتتضمن مفاهيم المواطنة البيئية العالمية والاستدامة.
- إعداد حقائب تدريبية لأعضاء هيئة التدريس حول دمج الأبعاد البيئية في العملية التعليمية.
- إنشاء وحدات تصميم مناهج تشاركية تضم خبراء بيئة وتربية STEM.
- تنظيم مبادرات مجتمعية طلابية تهدف إلى معالجة مشكلات بيئية محلية.
- تفعيل التعليم القائم على المشروعات المرتبطة بالمواطنة البيئية

(د) في مجال البنية التحتية الخضراء، ويتطلب:

- التوسع في إنشاء مرافق تعليمية خضراء موفرة للطاقة ومستخدمة للطاقات المتجددة.
- تجهيز معامل STEM بتقنيات صديقة للبيئة ومصادر تعليمية رقمية.
- إعادة تدوير المخلفات التعليمية داخل المؤسسات وربط ذلك بأنشطة طلابية.
- إدخال تكنولوجيا الاستدامة ضمن تصميمات المباني والمنشأت الجديدة.
- استخدام أدوات وتقنيات صديقة للبيئة في التعليم والتجريب.

(ه) في مجال الموارد البشرية الخضراء، ويتطلب:

- إعداد برامج تدريبية تخصصية مستدامة لأعضاء هيئة التدريس والإداريين في مجال STEM والبيئة.
- اعتماد معايير توظيف تأخذ في الاعتبار الوعي البيئي والاستعداد للابتكار الأخضر.
- إدراج بند "الممارسات البيئية" ضمن تقارير تقويم الأداء الوظيفي.
- تحفيز التميز الفردي والجماعي في مجالات الريادة البيئية والتعليم المستدام.
- تشجيع الأبحاث العلمية التي تدعم الابتكار الأخضر والممارسات البيئية.
- دعم حضور المؤتمرات العلمية ذات الصلة بالتعليم والبيئة.

(و) في مجال الهوية البيئية العالمية، ويتطلب:

- تنظيم أسابيع بيئية وفعاليات عالمية داخل المؤسسة لتعزيز الوعي البيئي الدولي.
- توظيف الأنشطة اللامنهجية في تنمية الحس البيئي والمسؤولية الكونية لدى الطلاب.
- تصميم حملات توعوية إعلامية رقمية تربط بين القضايا البيئية المحلية والعالمية.
- إشراك الطلاب في حملات توعية وخدمات مجتمعية ذات طابع بيئي.
- إقامة فعاليات طابية مشتركة مع جامعات خارجية حول قضايا البيئة.
- إنشاء مركز إعلامي رقمي يعكس التوجه البيئي للمؤسسة.

٥- معوقات تطبيق الرؤية المقترحة:

قد يواجه الرؤية المقترحة بعض المعوقات التي تعوق تنفيذها، وتتمثل في:

- ضعف الشراكة بين الجامعة والجهات الأخرى، مثل: وزارة البيئة، والمنظمات البيئية.
- تراجع دور الجامعات في تنمية الوعي البيئي لدى أفرادها بأهمية المواطنة البيئية العالمية.
- غموض مفهوم أدوار أعضاء هيئة التدريس في المواطنة البيئية العالمية.
- ضعف ثقافة العمل الجماعي بين الطلبة حول قضايا المواطنة البيئية.

- محدودية التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاعات البيئية في المجتمع.
- غياب التجهيزات الذكية أو التكنولوجيا الخضراء داخل المعامل والمختبرات.
- ضعف البنية التكنولوجية التي تسمح بجمع وتحليل بيانات الأداء البيئي.
- قلة المساحات الخضراء أو الموارد البيئية التي يمكن توظيفها تربويًا داخل المؤسسة.
- مقاومة التغيير من بعض العاملين تجاه دمج الأبعاد البيئية في العمل الأكاديمي.
- محدودية الكفاءات المؤهلة لإدارة مشروعات STEM البيئية.
- ضعف التكامل بين السياسات المؤسسية والبعد البيئي في البرامج الأكاديمية.
- غياب وحدات تنظيمية داخل الكليات تتولى قيادة التميز المؤسسي البيئي.
- عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات بين الإدارات المختلفة في تنفيذ الممارسات البيئية.

٦-سبل التغلب علي معوقات تطبيق الرؤية المقترحة:

- يمكن التغلب على معوقات تطبيق الرؤية المقترحة من خلال التوصيات التالية:
- إعادة هيكلة الهيكل الإداري لبرامج STEM بما يضمن وجود وحدة للتميز البيئي..
- تحديث اللوائح والأنظمة لتشمل أهداف المواطنة البيئية والتعامل بمرونة مع المستجدات.
- تفعيل الإدارة بالمشروعات لتقليل البيروقراطية وتعزيز ديناميكية القرارات البيئية.
- إعداد أدلة إجرائية موحدة لتوزيع المسؤوليات المتعلقة بتطبيق المعايير البيئية.
- تخصيص ميزانية مستقلة للتميز البيئي ضمن الخطة المالية للمؤسسة.
- تشجيع الشراكات مع مؤسسات ومنظمات بيئية لتمويل مشروعات التعليم المستدام.
- استخدام المنح المحلية والدولية لدعم البنية التحتية الخضراء في برامج.STEM .
- تبني نماذج التمويل التشاركي (مثل الرعايات البيئية) لتقليل العبء المالي على المؤسسة.
- تنفيذ برامج تدريبية دورية لأعضاء هيئة التدريس حول المواطنة البيئية والتعليم المستدام.
- نشر ثقافة التميز المؤسسي البيئي من خلال ورش العمل والندوات العلمية.
- تحفيز المبادرات الفردية لأعضاء الهيئة التدريسية والطلاب في قضايا البيئة.
- استقطاب الكفاءات المتخصصة في التعليم البيئي ومجالات STEM الخضراء.
- وضع أطر مرجعية وطنية تُمكن من قياس التميز البيئي في برامج.STEM .
- دمج أبعاد التحول الرقمي البيئي ضمن الخطط الوطنية لتطوير التعليم.

المراجـــــــــــــــــــع

أولًا: المراجع العربية:

إبراهيم، أبو النور مصباح أبو النور؛ زهرة، عبد الفتاح محمد. (٢٠٢٣). التربية على المواطنة البيئية العالمية: رؤية مقترحة لمواجهة التغير المناخي. *العلوم التربوية*. كلية الدراسات العليا للتربية. جامعة القاهرة، ٣١ (١)، ١- ٤٧. DOI: 10.21608/SSJ.2023.292562

أبو السعود، محمد حازم. (٢٠٢٢). واقع ممارسة إدارة المعرفة في جامعة الأقصى بقطاع غزة من وجهة نظر الموظفين الإداريين. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، ٦ (٢٨)، ٥٢-٧٢.

أبو جربوع، يوسف علي عيسى. (٢٠٢٢) . أثر اليقظة الاستراتيجية في تعزيز التميز المؤسسي: دراسة حالة جامعة غزة. *مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع*، (٧٦).

أبو زيد، أسماء جمال عبداللاه. (٢٠٢١). تصور مقترح لاستخدام المدخل المعرفي السلوكي من منظور طريقة العمل مع الجماعات في تنمية التفكير الإيجابي لأمهات أطفال الإعاقة الذهنية. *المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية - دراسات وبحوث تطبيقية*. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة اسيوط، *١٥* (١)، ٣٠-٦١. DOI: 10.21608/AIAL.2021.95543.1168

أبو عليوة، نهلة سيد. (٢٠١٧). أفكار حول المواطنة العالمية (الكوكبية). مجلة الطفولة والتنمية، ٧(٢٩)، ١٠٧-١٢١.

أبو عيطه، أحمد عبد اللطيف أحمد. (٢٠٢٣). نحو إستراتيجية مقترحة لتنمية وعي الشباب الجامعي بالمواطنة البيئية في ضوء التغيرات المناخية. *مجلة التربية*. كلية التربية بالقاهرة. جامعة الأزهر، *١٩٧* (٢)، ٢٠٠- ٢٧٩. DOI: 10.21608/JSREP.2023.289572

أبو مغنم، كرامي محمد بدوي عزب. (٢٠٢٢). برنامج مقترح في الجغرافيا قائم على توجهات الاقتصاد الأخضر لتنمية مهارات التفكير الاستراتيجي وقيم المواطنة البيئية لدى الطالب المعلم بكلية التربية بمطروح. *المجلة التربوية*. كلية التربية. جامعة سوهاج، *١٠٤* ، ٣٢٣-٣٩٠. DOI: 10.21608/edusohag.2022.272247.

أحمد، نعيمة محمد. (٢٠١٧). الدور التنموي للتعليم العالي في إطار عصر المعرفة تصور مقترح. *المؤتمر الدولي نحو" تعليم داعم للتنمية المستدامة في مصر"* . في الفترة من ٦ - ٨ مايو. معهد التخطيط القومي. القاهرة.

البخاري، محمد بن إسماعيل.(١٤١٤). صحيح البخاري. ت: مصطفى ديب البغا. كتاب الإيمان. باب أمور الإيمان. ط٥. ج١. دمشق. دار ابن كثير.

بدوي، محمد فوزي أحمد. (٢٠٢٣). سوق العمل الرقمي مدخلاً لتطوير التعليم الجامعي المصري. *المجلة الدولية للعلوم التربوية والإنسانية المعاصرة*. مؤسسة أكاديميا جلوب للبحث العلمي والنشر الدولي، ٢ (١)، ٢٢-٥٣.

بني حمدان، صفاء نواف محمد، السعود، راتب سلامة. (٢٠١٩). درجة ممارسة مديري المدارس الثانوية الحكومية فى الأردن للمواطنة البيئية وعلاقتها ببعض المتغيرات. *المجلة التربوية الأردنية*. الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، ٤ (٣)، ٢١- ٤٣.-DOI: 10.46515/2060-004-003-002

تومي، الخنساء. (٢٠٢٣). المواطنة البيئية بين الواقع والتنظير. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*. جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي. الجزائر، *١١* (١)، ٢٤٢- ٢٥٤.

الجلوي، محمود جابر حسن.(٢٠٢٣). *اتجاهات حديثة في بناء مناهج الجغرافيا: الأسس النظرية والتطبيقات العملية*. الجيزة. وكالة الصحافة العربية.

جمعة، محمد حسن أحمد. (٢٠١٩). متطلبات استثمار رأس المال البشري كمدخل لتحقيق التميز المؤسسي: كلية التربية جامعة دمياط نموذجا. *المجلة التربوية*. كلية التربية، جامعة سوهاج، (٦٥)، ١٠٤٧ – ١١٤٥.

حجازي، مجدي فؤاد. (٢٠٢٤). التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق. *مجلة الأمن القومي والاستراتيجي*. الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، ٢ (٣)، ٨٠-٨٧.

حسن، إبراهيم محمد عبدالله. (٢٠٢١). مدخل تكامل العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM. *المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية*. المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل. استونيا، ٤(٤) ، ٩٩-١٣٦.

حسن، أسامة أحمد حسن. (٢٠٢٢). رؤية مستقبلية لتعزيز ثقافة الاستدامة البيئية لدي الشباب الجامعي في ضوء التغيرات المناخية. *مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية*. الجمعية العربية للتنمية البشرية والبيئية، ١٠ (٣)،٨١-١٣٠ . DOI: 10.21608/FJSSJ.2022.148128.1098

الحصيني، حاتم بن عبد الله بن سعد. (٢٠١٩) . دور جامعة الطائف في تنمية مهارات المواطنة العالمية لدى طلابها لتحقيق بعض أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ م. *مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية*. جامعة الطائف، ٥(١٩) ، ٤٥٣ – ٥١٧.

خليل، باسم أحمد؛ فتحي، وسام محمد. (٢٠٢٤). دور القيادات الجامعية في تنمية أبعاد المواطنة العالمية لدى الطلاب: جامعة الإسكندرية نموذجًا. *المجلة التربوية*. كلية التربية. جامعة سوهاج، (١٢٢)، ١-١٢٠.

رفع، ديمة عبدالله يوسف. (٢٠٢٠). تحقيق التميز المؤسسي بالجامعات المصرية في ضوء المنظمة المتعلمة. *مجلة البحث العلمي في التربية*، (٢١)، ٨١-١٠٣.

الريامية، بسماء بنت حمد؛ النجار، نور بنت أحمد. (٢٠٢١). مستوى معتقدات طلبة الصف الحادي عشر بسلطنة عمان نحو الاستدامة البيئية في ضوء الرؤية المستقبلية ٢٠٤٠. *مجلة جامعة المدينة العالمية للعلوم التربوية والنفسية (MIJEPS)*،٣ ، ١٥١- ١٨٢.

زهران، إيمان حمدي رجب. (٢٠٢٢). متطلبات تطبيق معايير النموذج الأوربي للتميز المؤسسي EFQM في الجامعات المصرية على ضوء مستحدثات العصر الرقمي. *المجلة التربوية*. كلية التربية. جامعة سوهاج، (٩٤) ، ١٢٠٩-١١٠٣.

الزهراني، نورة بنت عطية بن راشد. (٢٠٢٣). متطلبات تمكين القيادات النسائية الأكاديمية لتحقيق تميز الأداء المؤسسي في الجامعات السعودية. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*. دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي. جامعة تعز، ٢٢، ٢٣٨-٢٦٠.

سمحان، منال فتحي. (٢٠٢٢). رؤية مقترحة لتفعيل دور كليات التربية في تنمية قيم المواطنة العالمية لدى طلابها. *مجلة كلية التربية*. جامعة المنوفية، ٣٧ ، ٧٦٨-٨٧١.

السويكت، أحمد بن عبدالله. (٢٠٢٢). تصور مقترح لتنمية المواطنة البيئية لدى طلبة كليات التربية في الجامعات السعودية. *مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية*. جامعة تعز فرع التربة. دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي،٢٣ ، ٣٣- ٦٧.

سيد، عصام محمد عبد القادر؛ عبد القادر، مها محمد أحمد. (٢٠٢٠). تصور مقترح لبرنامج تدريبي رقمي في تنمية الوعي بقضايا المواطنة العالمية لدى طلاب الجامعة، *المجلة التربوية*. كلية التربية. جامعة سوهاج، (٧٧)، ٢٤٢٠ – ٢٣٤٩.

السيوفي، بسمة عدنان. (٢٠١٩). *تدريب من أجل الازدهار*. مركز الخبرات المهنية للإدارة. القاهرة.

الشامسي، هند. (٢٠٢٢). تحديات العولمة في صياغة الهوية والمواطنة. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*. المركز القومي للبحوث بغزة، ٦(١٣).

الشمري، محمد بن فهاد اللوقان. (٢٠١٨). جاهزية الجامعات السعودية الناشئة للتميز المؤسسي في ضوء معايير جائزة الملك عبدالعزيز للجودة والتميز: دراسة حالة على جامعة حائل. *مستقبل التربية العربية*. المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٥ ٠١١٥)، ٦١-١٢٢.

الشوابكة، عبد الله محمد كامل. (٢٠٢١). درجة تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وعلاقتها بمستوى التميز التنظيمي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة. *مجلة رماح للبحوث والدراسات*. مركز البحث وتطوير الموارد البشرية. رماح، (٥١)، ١٤٥-١٨٠.

الشيخ، محمود يوسف. (٢٠٢٣). قيم المواطنة العالمية في ضوء سورة النساء وتطبيقاتها التربوية في التعليم قبل الجامعي. مجلة كلية التربية. جامعة الأزهر بالقاهرة، (١٩٧)، ١-١٩.

طايع، فيصل الراوي؛ ومحروس، محمد الأصمعي؛ ورشوان، محمد أحمد حسين. (٢٠٢٢). متطلبات التميز المؤسسي في الجامعات المصرية على ضوء وؤية مصر ٢٠٣٠- رؤية مستقبلية. *مجلة شباب الباحثين*. كلية التربية. جامعة سوهاج، (١١)، ١٤٥٠-١٤٩٠ .

عابد، حنان درويش عمر. (٢٠١٧). إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي السعودي. *مجلة البحث العلمي في التربية*. كلية البنات للآداب والعلوم والتربية. جامعة عين شمس، (١٨)، ٣٠٣-٣٢٢.

عباس، ياسر ميمون. (٢٠١٨). تحقيق التميز المؤسسي بالجامعات المصرية. *المجلة الدولية لضمان الجودة*، ١(٢) .

عبد الفتاح، رمضان إسماعيل؛ عبدالله، كرم عبد التواب محمود؛ عبد الغني، عبد الغني نبيل مبارك. (٢٠٢٣). تصور مقترح لتدعيم ثقافة الاستدامة البيئية لدى طلاب الجامعة في مواجهة التغيرات المناخية. *مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية*. كلية الخدمة الاجتماعية. جامعة الفيوم، ٣١ (٢)، ١٢١- ١٦٦.
DOI: 10.21608/jfss.2023.299296

عبدالجواد، مروة عزت. (٢٠٢٤). رؤية مقترحة لتطبيق التعليم الأخضر بجامعة بني سويف في ضوء الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر ٢٠٥٠. *مجلة البحث في التربية وعلم النفس*. كلية التربية . جامعة المنيا، ٣٩ (١)، ١-١٣٢.

عبدالحميد، أسماء عبدالفتاح نصر. (٢٠٢٢). رؤية مقترحة لسياسات وبرامج التعليم الأخضر في مصر في ضوء بعض النماذج العربية والعالمية. *مجلة كلية التربية*. جامعة الأزهر، ١٣٩(٢)، ١٦٧-٢٠٣.

عبدالحميد، إيناس نادي محمود؛ ومخلوف، سميحة علي؛ ومحمد، عبير أحمد. (٢٠٢٢). تحقيق التميز المؤسسي بجامعة الفيوم على ضوء خبرات بعض الجامعات العالمية. *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية*، ١٦ (٩)، ٤٣-٧٤.

عبداللطيف، عماد عبداللطيف محمود. (٢٠١٩). دور الجامعة في تعزيز مهارات المواطنة العالمية لطلابها في ضوء متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية بجامعة سوهاج. *المجلة التربوية*. كلية التربية. جامعة سوهاج، (٦٢)، ٢٤٨-٣٦١.

علي، الزهراء محمود أحمد؛ رضوان، عبدالرحمن أبو المجد؛ إبراهيم، أمال محمد. (٢٠٢٤). دور معلم المدراس الرسمية للغات في تعزيز المواطنة العالمية لدى طلابه في ضوء الثورة الصناعية الرابعة. *مجلة العلوم التربوية*. كلية التربية بالغردقة. جامعة جنوب الوادي، (٢)، ٥٣٧-٥٩٣.

علي، نادية. (٢٠٢١). تنمية الكفايات البيئية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية في ضوء مداخل التنمية المستدامة. *مجلة كلية التربية*، جامعة عين شمس، ٤٥(٣)، ٢٧٥–٣١٢.

عمارة، سمية. (٢٠٢٠). المواطنة البيئية: دراسة ميدانية وتحليلية لواقع صداقة التلميذ مع البيئة ببعض متوسطات ولاية ورقلة. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية*. جامعة قاصدي مرباح . ورقلة، ١٢(٣)، ٣٩-٥٤.

عمر، علاء محمد ربيع محمد. (٢٠٢٢). مدى مراعاة مدرسة المتفوقين STEM لمتطلبات ومبادئ التعليم الأخضر الداعم للمواطنة البيئية: مدرسة المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا بالمنيا أنموذجًا. *مجلة كلية التربية*. جامعة الأسكندرية، ٣٢ (٣)، ٨١- ١٣٩.
عمروش، الحسين. (٢٠١٤). المواطنة البيئية العالمية. *مجلة الجنان لحقوق الإنسان*. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة الجنان. لبنان، ٦ ، ٨٩- ١٢٤.
العويد، نورا بنت ناصر بن صالح. (٢٠٢٤). دور المدرسة الثانوية في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتها تحقيقًا للمواطنة العالمية. *مجلة جامعة شقراء للعلوم الإنسانية والإدارية*. جامعة شقراء، السعودية، ١٢(١)، ٥٥٨-٥٨٨.
عيسى، هناء فهمي أحمد. (٢٠١٨). حماية الشريعة الإسلامية للبيئة الطبيعية: دراسة فقهية مقارنة. *مجلة كلية الشريعة والقانون*. جامعة طنطا. كلية الشريعة والقانون، ٣٣ (١)، ١٤٤- ٣٩٧.
غازي، هالة محمد إبراهيم؛ الحوت، محمد صبري؛ و المحروقي، حمدي حسن عبد الحميد. (٢٠٢٤). متطلبات تحقيق التميز المؤسسي للجامعات المصرية في ضوء معايير نموذج مالكولم بالدريج الأمريكي. *دراسات تربوية ونفسية*. كلية التربية. جامعة الزقازيق، ١٣٥ ، ٤٥ – ٨٨.
الغامدي، فوزية بنت على؛ المطيري، مشاعل سعد؛ والمقحم، مي بنت محمد (٢٠٢٤). دور جلقات الجودة في تحقيق التميز المؤسسي لدى الجامعات السعودية. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*. المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، (١١)، ٤٦٣-٥٠٢.
غبور، أماني السيد. (٢٠١٨). تصور مقترح لإدارة الكراسي العلمية بالجامعات المصرية كمدخل لتعزيز قدرتها التنافسية في ضوء بعض التجارب العربية والعالمية. مجة مستقبل التربية العربية. المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٥ (١١٢)، ١١-١١٠.
الغنام، سحر ماهر خميس إبراهيم. (٢٠١٩). مناشط رياضياتية قائمة على أبعاد التربية من أجل التنمية المستدامة؛ لتنمية المواطنة البيئية، والانفعالات الأكاديمية نحو الرياضيات لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. *مجلة تربويات الرياضيات*. الجمعية المصرية لتربويات الرياضيات، ٢٢ (٨)، ١٧١- ٢٢٤. DOI: 10.21608/ARMIN.2019.81255
فاضل، شاكر عبد الكريم. (٢٠٢٢). المواطنة البيئية العالمية: مقاربة اجتماعية- سياسية لمواجهة التغير المناخي والتلوث البيئي. *مجلة العلوم القانونية والسياسية*. كلية القانون والعلوم السياسية. جامعة ديالي. العراق، عـــــدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي الرابع الموسوم السياسة التشريعية في بناء المواطنة الصالحة المنعقد في الفترة من ٢٥- ٢٦ أيار ٢٠٢٢، ٢٥٠- ٢٦٨.DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.2022.S.4.11
القطب، سمير بن عبد الحميد. (٢٠١١). تهديدات نمط التعليم الجامعي التقليدي وفرص الانطلاق في عصر المعرفة. *مؤتمر" ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم في مصر"*. في الفترة ١٣ - ١٤ يوليو. معهد الدراسات التربوية. جامعة القاهرة.
كامل، وئام محمد. (٢٠١٩). التميز المؤسسي للجامعات المصرية في ضوء النموذج الأوروبي EFQM. *مجلة كلية التربية*. جامعة المنصورة، ١٠٨ (٤)، ١-٢٨.
الكفاوين، وليد حسن عبدالرحمن. (٢٠٢٣). صياغة الإستراتيجية وأثرها على تحقيق التميز المؤسسي (دراسة ميدانية في الشركات التعدينية والاستخراجية في الأردن). مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، ٧ (٣)، ١٣٤-١٦١.

اللوح، نبيل شعبان؛ وأبو حجير، طارق مفلح. (٢٠١٧). القيادة الاستراتيجية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي بقطاع التعليم التقني: كلية فلسطين التقنية نموذجًا. *المؤتمر العلمي الثاني بعنوان الاستدامة وتعزيز البيئة الإبداعية للقطاع التقني*. كلية فلسطين التقنية، غزة.

المالكي، وفاء بنت خلف؛ العميري، فهد بن علي بن ختيم. (٢٠١٣). تنمية المواطنة البيئية ومهاراتها لدى طالبات المرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة نوعية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*. الجامعة الإسلامية بغزة، ٣١ (٤)، ٦٦٥- ٦٨٥.

مجاهد، نهى عادل؛ جمال الدين، نجوى يوسف.(٢٠٢٢). *التربية على قيم المواطنة العالمية لمواجهة مجتمع المخاطر*. الأسكندرية. دار التعليم الجامعي.

المحمدي، سعد علي ريحان. (٢٠٢٢). *إدارتا التميز والجودة صورة المنظمات المعاصرة*. دار اليازوري للنشر والتوزيع. عمان.

محمود، هناء فرغلي علي. (٢٠٢٢). واقع مفهوم الاقتصاد الأخضر لدى طلبة كلية التربية بجامعة أسيوط ودور التعليم في تطويره: دراسة ميدانية. *مجلة البحث في التربية وعلم النفس*. كلية التربيـــــــة. جامعـــــــة المنيـــــــا، ٣٧ (٣)، ٨٢٥- ٩٢٠.
DOI:10.21608/MATHJ.2022.149636.1236

محمود، وفاء عبد الفتاح. (٢٠٢١). التخطيط لتسويق البرامج المميزة بكلية التربية جامعة بنها باستخدام أسلوبي تحليل سلسلة القيمة وبيستل. *مجلة كلية التربية*. جامعة بنها، ٣٢ (١٢٦)، ٢٧-١٣٤.

محمود، وفاء عبدالفتاح؛ إبراهيم، فاطمة أحمد زكي. (٢٠٢٤). الجيل الرابع للجودة لتحقيق التميز المؤسسي بالجامعات المصرية: دراسة مستقبلية. *مجلة كلية التربية*. كلية التربية. جامعة بنها، ٣٥ (١٣٧)، ١-١١٦.

المريخي، غنام بن هزام بن عبيد. (٢٠٢٣). درجة تطبيق القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية للإدارة الاستراتيجية وعلاقتها بالتميز المؤسسي. *مجلة العلوم الإنسانية*. جامعة حائل، ١٢، ١٠١-١٢٢.

المسلماني، لمياء ابراهيم الدسوقى إبراهيم. (٢٠١٩). تعزيز التربية من أجل المواطنة العالمية لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر: تصور مقترح. *المجلة التربوية*. كلية التربية، جامعة سوهاج، (٥٩) ، ٧٣٥-٨١٢ .

المطيري، محمد بن عبد الله. (٢٠٢٠). دور الموارد البشرية الخضراء في دعم الجامعات المستدامة بالمملكة العربية السعودية. *المجلة التربوية*، جامعة الملك سعود، ٣٦(٢)، ١٨٩–٢٢٣.

المطيري، هدى عمر فواز. (٢٠٢٢). إدارة التعليم الثانوي بدولة الكويت في ضوء أبعاد التميز المؤسسي المعوقات وسبل المواجهة. *مجلة تطوير الأداء الجامعي*. مركز تطوير الأداء الجامعي. جامعة المنصورة، ٢٠ (١)، ١١٧-١٣٤.

المكاوى، إسماعيل خالد؛ وأحمد، إسماعيل خالد. (٢٠١٩). تصور مقترح لتوظيف البحث التربوى فى تحقيق التميز المؤسسى بكليات التربية في ضوء الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠ . *المؤتمر العلمى الثانى الدولي الأول لكلية التربية متطلبات التميز بكليات التربية بالجامعات المصرية في ضوء رؤية ٢٠٣٠*. كلية التربية تفهنا الأشراف. جامعة الأزهر، ٢ -٣ أكتوبر.

ملكـاوي، نـازم محمـود الأحمـد. (٢٠١٩). دور رأس المـال الفكـري فـي تحقيـق التميـز المؤسسـيفي الأجهزة الحكومية السعودية بوجود التمكين متغيرًا وسيطًا. *معهد الإدارة العامة*. الإدارة العامة. ٤، ٨٣٧-٨٩١.

المليجي، رضا إبراهيم. (٢٠١٢). *إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق*. عالم الكتب للنشر والتوزيع. القاهرة.

موساوي، هاجر. (٢٠٢١). دور إدارة المعرفة في تدعيم مخرجات التعليم في الجامعات في ظل أزمة COVID19 بجامعة الجزائر. *مجلة الاقتصاد الجديد*، ١٢ (١)، ١٤٧-١٦٤.

وزة، خميس حامد عبد الحميد. (٢٠١٧). فاعلية برنامج تدريبي للمعلمين في تعليم القيم وأثره في إكسابها لطلابهم. *مجلة كلية التربية*. كلية التربية. جامعة الأزهر، ١٧٦، ٢٢١- ٣٢١.

يوسف، داليا طه محمود. (٢٠١٩). متطلبات تطبيق إدارة التميز بجامعة المنيا وفق نموذج المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة EFQM . *مجلة الإدارة التربوية*، (٢٢)، ٢٨١-٣٥٨.

اليونسكو. (٢٠١٥). التربية على المواطنة العالمية. مواضيع وأهداف تعليمية. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. لبنان.

ثانيًا: المراجع الاجنبية:

Abbas, A., A.& Ali, R.,H.(2023). College students' perceptions of environmental sustainability and its impact on environmental citizenship. *AIP Conference Proceedings, 2776*(1), Conference: 1st International Conference on Achieving the Sustainable Development Goals (1st ICASDG2022) 6–7 June 2022, Istanbul, Turkey. *https://doi.org/10.1063/5.0137271*.

Al-Ababneh, H. A., & Alrhaimi, S. A. (2020). Modern Approaches to Education Management to Ensure the Quality of Educational Services. *TEM Journal*, 9(2), 770.

AlAli, S., Alsoud, A. R., & Athamneh, B. (2023). Towards a sustainable future:Evaluating the ability of STEM-based teaching in achieving sustainable development goals in learning. Sustainability, 15(16), 12542. https://doi.org/10.3390/su151612542.

Alexander, S., & Salas, R. (2021). The effect of shared and inclusive governance on environmental sustainability at universities in the United States. Sustainability: *The Journal of Record*, 14(1), 45–55. https://www.researchgate.net/publication/349227378

Alison, M & Penny, E & Nicki, H. (2016). Education for globalcitizenship in Scotland: Reciprocal partnership or politics of benevolence, *International Journal of Educational Research* ,77, pp.128-135. journal homepage ، ،Available on www.elsevier.com/locate/tourman Contents lists available at: Science Direct.

Alkair, W., Elnaklah, R., & Alghamdi, A. (2023). A STEM model for engaging students in environmental sustainability programs through a problem-solving approach. International Journal of Environmental

and Science Education, 18(2), 45–62. https://www.researchgate.net/publication/369076916.

Althuaini, Y,. M,. (2024). Studying the Relationship between Governance and Institutional Excellence at the University of Hail, *Sohag University International Journal of Educational Research*, (9), 193-220.

Andreas, H.& Pedro, R. (2018). New thinking in environmental citizenship**.** Science Impact Ltd, 8, 52- 54. DOI**:** https://doi.org/10.21820/23987073.2018.8.52.

Ariza, M.R.; Boeve-de Pauw, J.; Olsson, D.; Van Petegem, P.; Parra, G.; Gericke, N. Promoting Environmental Citizenship in Education: The Potential of the Sustainability Consciousness Questionnaire to Measure Impact of Interventions. *Sustainability* 2021, *13*, 11420, 1-20. https://doi.org/10.3390/ su132011420.

Asah, S. T., Bengston, D. N., Westphal, L. M., & Gowan, C. H. (2018). Mechanisms of children's exposure to nature: Predicting adulthood environmental citizenship and commitment to naturebased activities. *Environment and Behavior*, *50* (7), 807-836. DOI: 10.1177/0013916517718021.

Baldrige Performance Excellence Program. (2019). 2019-2020 Baldrige Excellence Framework (Education): Proven Leadership and Management Practices for High Performance. U.S. Department of Commerce, National Institute of Standards and Technology.

Berkowitz, A.,R., Ford, M.E.& Brewer, C.,A. (2005). A framework for integrating ecological literacy, civics literacy, and environmental citizenship in environmental education. New York. Cambridge University Press, Cambridge.

Dampson, D., G.& Edwards, A., K.(2019). Strategic Thinking, Leadership and Governance for African Universities: Lessons from Successful Universities.inbook: Strategic Management. DOI:10.5772/intechopen.81196.

Desai, K., Makwana, R., & Verma, J. P. (2017). A Mobile based Solution for School Management and Operation. *International Journal of Advanced Research in Computer Science,* 8(5), 1-17.

Gaitán‐Aguilar, L., de Wit, H., & Altbach, P. G. (2024). A review of research on global citizenship in higher education: Identity and intercultural competence. *International Journal of Intercultural Relations*, 102, Article 102050.

Goren, H., & Yemini, M. (2017). Global citizenship education redefined - A systematic review of empirical studies on global citizenship education. *International Journal of Educational Research*, 82, 170-183.

Grau, J.,B., Tarquis, A.M., Martín-Sotoca, J.J., & Antón, J.M. (2019). High level education on integrated water resources management for sustainable development. *Journal of Technology and Science Education*, *9*(3), 295-307. https://doi.org/10.3926/jotse.361.

Hussain, Tajammal, et al. (2019). Imperatives of Sustainable University Excellence: A Conceptual Framework. *Journal of Sustainability*, 11, 1-21.

Katzarska, M., & Iva, R. (2018). Inclusive Global Citizenship Education: Measuring Types of Global Citizens. *Journal of Global Citizenship and Equity Education*, 6(1), 1-23.

Maganga, D., & Taifa, I. (2023). Quality 4.0 Conceptualisation: An Emerging Quality Management Concept for Manufacturing Industries, *the TQM Journal*, 35(2), 389-413.

Massaro V. R. (2022). Global citizenship development in higher education institutions: A systematic review of the literature. *Journal of Global Education and Research*, 6(1), 98-114.

Mohsen, F.(2014). The Role of Global Education Citizenship in World Peace and Security: *5th World Conference on Educational Sciences.*

Psomas, E., & Antony, J. (2017). Total Quality Management Elements and Results in Higher Education Institutions: The Greek case, *Quality Assurance in Education Journal*, 25(2).

Sá, C. M., & Serpa, S. (2021). Governance for sustainability in higher education institutions: A systematic review. *International Journal of Educational Management*, 35(4), 657–675. https://doi.org/10.1108/IJEM-05-2020-0225

Tasopoulou, K., & Tsiotras, G.; Benchmarking Towards Excellence in Higher Education. *Benchmarking an International journal*. 24(3). 2017.